بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل إلى علم الاجتماع السياسي

د. وحيد حمزة عبد الله هاشم

أستاذ العلوم السياسية المشارك

قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز

الطبعة الخامسة

جده

المملكة العربية السعودية

شهر ذو القعدة من عام 1445 هـ

الموافق 6شهر مايو من عام 2024 م

مقدمة

الظاهرة الإنسانية ظاهرة ذات أبعاد متعددة متكاملة، لها جوانبها السياسية، والاجتماعية وأيضا لها جوانبها الاقتصادية، ومن اهم سمات الظاهرة الإنسانية أن لها ثقافتها وحضارتها الخاصة بها نتيجة لحركة التاريخ، البيئة الجغرافية، وعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية الإنسانية للأجيال في أي دولة من دول العالم، التي تتواصل عبر الزمن ويتم توارثها من جيل الى جيل كي لا تنقرض.

لكي نفهم حقائق الظاهرة الانسانية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، لا بد من فهم ومعرفة مختلف الأبعاد الخاصة بها، خاصة الابعاد الاجتماعية والسياسية، وأيضا من خلال رؤية ومن ثم تحليل تلك الأبعاد بمنظور كلي وشامل بهدف التوصل الى معرفة سلبياتها وايجابياتها أيا كانت، خاصة تلك التي لها مؤثرات سلبية أو إيجابية على المجتمع وعلى الدولة وسياساتها.

ولا شك أيضا أن دراسة الظاهرة الإنسانية المتكاملة تمكننا من دراسة وتحليل طرق وأدوات ووسائل تطوير وتنمية المجتمعات الإنسانية من الجوانب السياسية والاقتصادية، العلمية والتقنية (التنمية القومية الشاملة) في أي دوله من خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية التي تضمن بقاء واستمرارية المجتمعات الإنسانية ودولها وانظمتها السياسية. تبعا لذلك تتطلب عمليات التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية القومية ضرورة اعداد الفرد الواعي المنتج اعدادا نفسيا واجتماعيا وأخلاقيا يؤهله للمشاركة الإيجابية

المنتجة في المجالات السياسية والاجتماعية، وكذلك في المجالات الاقتصادية. وهي مشاركة فردية وأيضا جماعية صحيحة فاعلة لها أبعاد إيجابية مختلفة ومتعددة، ولها تفاعلاتها الإيجابية على المجتمع وعلى الدولة تتخطى قوى ومدى المنظور العلمي الأحادي المنفرد. لذلك لا بد من دراستها وتحليلها من مختلف المناظير العلمية للعلوم السياسية والاجتماعية خاصة تحديدا في مجال علم الاجتماع السياسي. حيث تتمحور هذه المناظير حول: التحليل أو التنظير الجزئي، او التحليل والتنظير الكلي، كما سنرى لاحقا.

لذا يهتم الكتاب بشرح وتحليل العلاقات الهامة البينية بين علم السياسية وعلم الاجتماع والاستعانة بأهم نظريات العلوم السياسية والاجتماعية والعلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم النفس، التاريخ، الجغرافيا، علم الانسان) التي بدورها تهتم بشرح وتحليل الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية خاصة متطلبات التنشئة القومية التي تتكون من كل من: التنشئة الاجتماعية، والتنشئة السياسية. إذ لا شك أن علم الاجتماع السياسي يهتم أيضا بدراسة كل من التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية لما لها من أهمية في تحقيق التنمية القومية والحفاظ على الاستقرار القومي، وما يمكن ان تسهم به العملية التعليمية والتربوية (التي تعد من اهم مكونات علم الاجتماع السياسي) من احداث تغييرات ايجابية هامة (تتلاءم مع متطلبات الحقب الزمنية) في ثقافة وحضارة (فكر وفي سلوك) الاجيال القادمة.

5

المعرفة الإنسانية

المعرفة الإنسانية عامة يختص بها الانسان وحدة عن بقية مخلوقات الله عز وجل، كما ويختص الإنسان بالمعرفة السياسية، لكن ليس كل انسان، اذ تقتصر المعرفة السياسية على من يفهم السياسة ويعيها ويدرك حقائقها وتداخلاتها وابعادها الكلية والجزئية على كافة المستويات والأصعدة التي تهم المجتمعات والدول. وللمعرفة الإنسانية ثلاث أنواع: معرفة بديهية، معرفة فلسفية، ومعرفة علمية. ولكون الانسان بطبعه كائن اجتماعي يحتاج الى ان يتواصل مع من حوله من البشر في جميع مجالات حياته ومتطلباته الإنسانية منذ ولادته وحتى وفاته، فإنه أيضا كائن سياسي يحتاج الى أن يعيش في إطار دولة ونظام سياسي يسهم في استقراره. كما وأن وعيه الإنساني لا بد وأن يعي بذاته وضرورة مشاركته في جميع النشاطات الإنسانية المجتمعية والسياسية لما لها من تأثير مباشر على حياته كلها.

المعرفة البديهية من المفترض أن توجد في عقول جميع البشر جراء تعاملاتهم اليومية مع بعضهم البعض، وتعاملاتهم مع دولهم وأنظمتهم السياسية. أما المعرفة الفلسفية فلا يعيها كل البشر، ولكن فقط قلة من البشر ممن يمتلكون خيال فكري تصوري خصب واسع لا يتقبل الواقع كما يجب أن يكون عليه، وانما يبحث ويمحص في الواقع كما هو كائن وكما يجب أن يكون عليه. أخيرا فإن المعرفة العلمية يتم اكتسابها عن طريق التعلم والعلم بمختلف انواعه ومستوياته خاصة في مجالات العلوم التطبيقية والصناعية والتقنية.

مفاهيم علم الاجتماع السياسي

في علم الاجتماع السياسي الكثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الهامة التي سنتعرض لمعظمها، وهي كما يلي:

1-مفهوم السياسة: للسياسة عدة مفاهيم منها «انها العلاقة بين الحكام والمحكومين»، وأيضا « العلاقة بين الشعب والدولة ونظامها السياسي»، وأيضا «السياسة هي كيفية توزيع القوة والنفوذ في مجتمع ما أو في نظام معين». أخيرا تعريف المؤلف للسياسة على أنها «الوسائل والآليات والقرارات التي يتبناها ومن ثم تصدر عن النظام السياسي الحاكم في الدولة بغية تحقيق أهدافها ومصالحها القومية على المستويين الداخلي والخارجي»[1].

2-تعريف علم السياسة، وتعريف علم الاجتماع:

أ-لعلم السياسة تعريفات عديدة منها، أنه علم دراسة الدولة»، وأنه «علم دراسة الحكومة، ودراسة عمليات ممارسة السلطة السياسية، ودراسة المؤسسات السياسية والسلوكيات السياسية»[2]. وعرفه المؤلف على أنه «العلم الذي يدرس السلوكيات السياسية، والمؤسسات السياسية، والظواهر السياسية، بطرق علمية موضوعية منهجية منظمة»[3].

ب-ويعرف علم الاجتماع على أنه «العلم الذي يدرس الحياة الإنسانية الاجتماعية على كافة المستويات الفردية الجماعية أو المجتمعية من خلال التفاعلات الإنسانية مع بعضهم البعض التي تحدث في إطار المجتمع»[4]. كما وعرف على أنه «العلم الذي يدرس الظروف والمتغيرات والقضايا الاجتماعية في أي مجتمع ما خاصة ثقافات المجتمع وعاداته وتأثيرها على من حولهم من المجتمعات»[5].

---

1 د. وحيد هاشم، مبادئ في علم السياسة، خوارزم العلمية، 2015، ص. 16
2 David Easton, A framework for Political Analysis, Englewood, Princeton, 1965
3 مرجع سابق، وحيد هاشم، مبادئ في علم السياسية، ص. 17
4 د. طلعت إبراهيم لطفي، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة المتنبي، 2011م، ص.15
5 د. عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الكتاب الأول المدخل، مكتبة غريب، القاهرة، 1982م، ص.41

3-مفهوم السلطة: عرف روبرت دال السلطة على أنها «القدرة على السيطرة وتوجيه سلوك الآخرين»[6]. فالسلطة العليا (التي يطلق عليها مسمى السيادة) تعتبر من أهم سمات الدولة القومية التي لا تعلوها أي سلطة. وتتكون السلطة خاصة السلطة السياسية من: القوة، النفوذ، التأثير، النظام، والقانون. وسوف نتعرض لمكونات السلطة لاحقا. كما وأن السلطة السياسية هي الاستخدام الشرعي للقوة بطريقة مقبولة اجتماعيًا، وهي القوة الشرعية التي يمارسها شخص ما، أو مجموعة ما على الآخرين. ويعد عنصر الشرعية عنصرًا هامًا للسلطة، وهو الوسيلة الأساسية التي تتميز بها السلطة عن مفاهيم القوة الأخرى الأكثر عمومية (خاصة السلطة الاقتصادية، او السلطة الاجتماعية)، حيث من الممكن فرض السلطة من خلال استخدام القوة قسرًا أو حتى باستخدام مختلف مستويات العنف الاجتماعي والعنف السياسي.

وتُعتبرّ السلطة السياسية سلطة غير مشروعة في حال افتقارها للشرعية السياسية للحكم خاصة في الأنظمة السياسية الديكتاتورية، او كيانات حكم العسكر، وأيضا في البعض من الأنظمة السياسية القمعية. ففي الأنظمة السياسية الديكتاتورية والعسكرية تستخدم حكوماتها الإجبار، والإكراه، والعنف أثناء تعاملها وتفاعلها مع الأفراد من الشعب، او حتى الجماعات. ويمكن القول أيضا في حالات الحروب بين دولتين تسيطر فيها السلطة العسكرية المنتصرة في الحرب على الدولة والمجتمع المهزومين، فتقع الدولة تحت براثن الاحتلال، حيث يخضع كافة الأفراد والجماعات والمؤسسات لسلطة الدولة المنتصرة المستعمرة، وهذا ما يُخالف القانون الدولي العام، لأنّ أساس السلطة هو وجود شرعية لها بناءً على دستور الدولة، أو القانون المتبع في مكان وجودها. لذلك من واجب السلطة السياسية أن تحترم الحقوق الإنسانيّة للأفراد، وتضمن تطبيق كافة متطلبات المجالات والنشاطات الاقتصادية، والاجتماعية بأساليب شرعية قانونية صحيحة

6 Robert Dahl, Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, NJ, Practice-Hall, 1963.

مكونات السلطة السياسية:

تتكون السلطة السياسية للدولة من أربع مكونات أساسية: القوة، النفوذ، التأثير، وفرض القانون والنظام، وفيما يلي نتعرض للأربع المكونات للسلطة وهي كما يلي:

أ-القوة: القوة بصفة عامة تعتبر جزء من سلطات الدولة ونظامها السياسي على كافة المستويات الداخلية، الإقليمية، والدولية. (والقوة أيضا مهمة جدا في المجال الاجتماعي). فللقوة دور اساسي ورئيسي تمارس على من قبل الحكومه مجتمعاتها السياسية، وهي التي تفرض الأمن والاستقرار للدولة ولنظامها السياسي والحفاظ عليهما، وهو وضع وحال ومتطلب أساسي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة استخدام القوة سواء القوة المباشرة، او القوة الغير مباشرة. أيضا للقوة دور كبير في السياسات والعلاقات الدولية والإقليمية، فقوة الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية لها تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة على الدول القومية الأخرى على المستوى الإقليمي او الدولي.

القوة كما يراها ميكافيللي عنصر اساسي من عناصر قيام الدول، وهي المصدر الوحيد للمحافظة على بقائها واستقرارها وديمومتها. أيضا ترتبط القوة بمختلف مكونات المجتمعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء القوة السياسية الشرعية للدولة، أو القوة الغير شرعية التي يمارسها بعض الأفراد والجماعات، (كالجرائم، العنف السياسي، التطرف، والارهاب) التي تتطلب أن تسهم القوة السياسية الشرعية في مواجهتها والقضاء عليها سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فانتشار ظواهر العنف الاجتماعي أو العنف السياسي تؤثر على أمن واستقرار الدولة وعلى رفاهية مجتمعها. وأخيرا فان مفهوم العنف السياسي والعنف الاجتماعي الذي تمارسه الحكومات الديكتاتورية أو السلطوية القمعية يرتبطان معا بعوامل الإكراه والإجبار والتسلط والاجحاف.

ب-التأثير: عرف المؤلف التأثير على أنه «القدرة على الاقناع من خلال استخدام كافة وسائل المنطق السلمي»[7]. والتأثير يترك اثرا إيجابيا أو سلبيا في الانسان، وبالتالي هو حالة نفسية تكمن في عقلية شخص ما أو عقليات جماعة ما، يتم تحقيقها وتغييرها عن طريق إضافة أفكار، آراء، تصورات، أو قيم ومبادئ واخلاقيات جديدة من قبل المؤثر الى عقول المتلقين، حيث تقوم ثلة الأفكار والقيم هذه بتغيير أفكارهم ومعلوماتهم ومشاعرهم وحالاتهم النفسية والسلوكية، وبالتالي فإن لهذه الحالات النفسية أدوار كبيرة جداً في تغيير سلوكياتهم في اتجاه هدف معين ومحدد. أيضا قد يتم التأثير من خلال تركيز المؤثر على المتأثرين من خلال تبنيه لأفعال وسياسات الصقل والإرشاد الموجهة على أفكار وآراء وقيم والمبادئ الموجودة في عقليات ونفسيات الفرد أو الجماعة المستهدفة.

أخيرا قد يكون التأثير نتيجة للتفاعلات الاجتماعية بين سببين، وهما المؤثر والمتأثر حيث يحتاج الحال لحصول تفاعل إيجابي بين المؤثر والمتأثر تتمخض عنه قناعة المتأثر بمنطق المؤثر. إذا فإن التأثير هو قوة نفسية ومنطقية يتميز بها القائد السياسي (او غير السياسي) تمكنه من اقناع الآخرين والسيطرة عليهم ومن ثم توجيههم. كما ومن الممكن أن يتحقق التأثير كنتاج لسيطرة فكرية سياسية، عقدية، او مذهبية معينة يمتلكها شخصية المؤثر أيا كان موقعه من المكون الاجتماعي بحيث يستطيع المؤثر أن يؤثر في سلوكيات الآخرين افرادا كانوا ام جماعات. ولا شك أن التأثير هو أحد العوامل الرئيسية في عملية التواصل بين المؤثر والمتأثر، إذ أن العديد من الباحثين أعطوا التأثير مكانة مركزية في عملية الاتصال الاجتماعي والسياسي، ويرون بأن التأثير عبارة عن عامل ضروري ومهم في كل عملية تواصل اجتماعي او سياسي، بل وحتى اقتصادي.

7 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص.75

ج-النفوذ: عرف المؤلف النفوذ على أنه» الامتداد الكمي والنوعي للسلطة سواء السلطة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، أو حتى السلطة الخارجية على مستوى الدول»[8]. فالنفوذ قد يكون على مستوى شخصي، مستوى جماعي، مستوى اقتصادي، او مستوى دولي (كنفوذ دولة ما على المستوى الإقليمي، الدولي، او الاثنين معا).

د-القانون والنظام: لا يمكن لأي مجتمع في أي دولة أن يحظى بالأمن والاستقرار ومنع حياة الفوضى إلا بتطبيق القانون والنظام على الجميع دون استثناء، فاستخدام القوة الشرعية ضرورة لتطبيق القانون والنظام التي تعد من أهم وظائف الدولة.

4-الظواهر الاجتماعية، والظواهر السياسية،

أ-الظواهر الاجتماعية: تعني مختلف أنواع من السلوك المجتمعي الفردي أو الجماعي في مجتمع ما حيال قضايا أو أحداث معينة، ومدى تأثيرها على المجتمع سواء كانت تأثيرات إيجابية أم تأثيرات سلبية. على سبيل المثال: الفقر، البطالة، العنوسة، السرقات، النصب والاحتيال، التحرش، العنف ضد الأطفال أو النساء.

ب-الظواهر السياسية: تعني أي ظاهرة اجتماعية، اقتصادية أو حتى بيئية تمثل خطورة أمن واستقرار المجتمع وبالتالي على الدولة تعتبر ظاهرة سياسية. والظواهر السياسية من اعقد الظواهر الاجتماعية وحتى الاقتصادية لكونها من الظواهر المتغيرة من مكان لمكان آخر، ومن زمن لزمن آخر، ولا تحدث الا ضمن إطار اجتماعي معين تتطلب دراسة وفهم معينين لمعرفة تأثيرها على أمن واستقرار المجتمع.

---

8 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 8

5-العوامل الاقتصادية، العوامل النفسية، العوامل العرقية، والعوامل العقدية والمذهبية.

هذه العوامل تلعب دورا كبيرا في تكوين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية والحياة الاقتصادية للدول ومجتمعاتها الإنسانية، والتي تحتل مقدمتها الحفاظ على أمنها واستقرارها واستمرارها من جهة، وأيضا لما قد يكون لها من تأثير سلبي على أمن واستقرار المجتمعات والدول في حال تفشي فيها العوامل السلبية الخطيرة الست (الفقر، الجهل، المرض، الفساد، العنصرية، والظلم)، تحديدا على الحياة الإنسانية المجتمعية، أو كنتيجة لظهور سلوكيات العنف أو التطرف أو الإرهاب في بعض من مجتمعات الدول لأسباب مختلفة في مقدمتها تفشي الظلم والفساد والعنصرية.

ونتعرض فيما يلي لأهم هذه العوامل كما يلي:

أ-العوامل الاجتماعية: تختلف العوامل الاجتماعية باختلاف حركة تاريخ المجتمعات الإنسانية من الجوانب الثقافية والحضارية، ومن الجوانب الجغرافية البيئية (خاصة الطقس)، والجوانب التاريخية، والجوانب العرقية والعقدية. اذ لا شك أن لجميع هذه العوامل خاصة إذا ما تراكمات (إما سلبية أو إيجابية) دائما ما تلعب دور رئيسي في استقرار تلك المجتمعات، أو انها تؤدي الى حدوث تراكمات سلبية خطيرة على أمن واستقرار المجتمعات الإنسانية. فانتشار الفقر، الجهل، المرض، الفساد، العنصرية، والظلم في مجتمع ما يعد مؤشر سلبى خطير يسهم في تخلف تلك المجتمعات، وفي ظهور حالة من اللاستقرار (عدم الاستقرار)، وأخيرا في انتشار العنف الاجتماعي والعنف السياسي.

ب-<u>العوامل السياسية:</u> أيضا تختلف العوامل السياسية باختلاف المجتمعات السياسية (خاصة الحياة الإنسانية) خاصة كنتيجة لتاريخ تطورها السياسي والثقافى والحضارى والدينى أو (المذهبي)، ولاختلاف أنظمتها السياسية (ديكتاتورية، سلطوية، شبه سلطوية، ديمقراطية). فحرية الأفراد ونشاطاتهم تخضع كلية لنوعية الأنظمة السياسية خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنين. أيضا فان الأنظمة السياسية (من خلال حكوماتها) التي يتمخض عن سياساتها ظلم وفساد وعنصرية تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي الى انهيار تلك الأنظمة (عدم استقرارها). فالتاريخ يؤكد أن الظلم، الفساد، والعنصرية من اهم الأسباب التي أدت الى انهيار الامبراطوريات والممالك، بل وتعد من اهم الأسباب التي تؤدي الى اندلاع الثورات.

ج-<u>العوامل الاقتصادية:</u> تسهم العوامل الاقتصادية سواء من حيث وفرة الموارد والثروات الطبيعية، (او عدم وفرتها) في تطور وتنمية قدرات المجتمع والدولة. كما وتعتبر النشاطات الصناعية والتقنية الوفيرة التي يتمتع بها مجتمع ما في طليعة تحقيق اهدافه ومصالحه سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. فيما أن العوامل الاقتصادية السلبية كالبطالة، والتضخم، وارتفاع مستويات المديونات الخارجية تلعب دور كبير في عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر سلبا على مجتمعات الدول، بل وحتى على أنظمتها السياسية.

6-<u>التغير (التغيرات في المجتمعات الإنسانية):</u> التغير حال طبيعي اجباري وحتمي لا يمكن وقفه او منعه سواء على مستوى الفرد، الجماعة، المجتمع ككل، الدول، بل وحتى على الكون كله. فالتغير يعني حدوث اختلافات كمية أو نوعية في البشر، في الدول وفي الكون كله. والتغير دائما ما يشير الى

حال من حالات التطور من حال الى حال إيجابي أو سلبي، فقد يحدث التغير في سلوكيات الافراد والجماعات والتنظيمات السياسية والتنظيمات الاجتماعية وبالتالي يتمخض عنه تأثيرات سلبيه أو إيجابيه على أمن واستقرار المجتمعات والدول. بناء على ذلك يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة التغير من خلال تطبيق الادوات التالية:

أ-التغير المايكروسويلوجي: يهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة، كالفرد والأسرة الصغيرة.

ب-التغير الماكروسوسيلوجي: يهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبيرة، كالأسرة الممتدة، التنظيمات والمنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كالأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، ومؤسسات المجتمع المدني.

7-الرأسمالية العالمية:(نظام اقتصادي مطبق فى معظم دول العالم من المفترض أن للنظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي دور مباشر في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول، وبالتالي في تنمية وتطوير مجتمعاتها الإنسانية وانظمتها الاقتصادية والسياسية، وهي حقيقة شبه مؤكدة في دول العالم المتقدم، ولا زالت تراوح مكانها في الكثير من دول العالم الثالث. وظهرت الرأسمالية العالمية في القرن السابع عشر الميلادي في مدينتي البندقية وجنوا، ومن ثم انتشرت في العالم كله بعد أن تبنتها أولا بريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية. وترتكز الرأسمالية على قواعد سياسية، اقتصادية واجتماعية تؤكد جميعها على حرية الفرد شبه المطلقة، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، كما وتركز على السوق المفتوح، وعلى الملكية الفردية، والمنافسة، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، وعلى الاستثمار. هذه الأسس من المفترض أن تلعب دور استراتيجي في استقرار المجتمعات الإنسانية وأنظمتها السياسية، والعكس أيضا صحيح.

8-<u>الاشتراكية والشيوعية العالمية</u>: ظهر الفكر الشيوعي الاشتراكي في القرن التاسع عشر الميلادي (الافكار الماركسية 1867م) وانتشر في البعض من الدول، وأصبح نظام سياسي واقتصادي واجتماعي بعد أن تبناه الاتحاد السوفيتي منذ عام 1917 م (وهو عام الثورة البلشفيكية)، ومن ثم انتشر فيما بعد ذلك من القرن العشرين الماضي في كل من: الصين، كوريا الشمالية، كوبا، فيتنام، كمبوديا، العراق، الجزائر، مصر، اليمن الجنوبي، وسوريا. لكن منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991-1990م، لم يتبقى ذلك الفكر والنظام الا في الصين، كوريا الشمالية، وكوبا. ويرى كارل ماركس أن حركة التاريخ مرتبطة بأنماط الإنتاج وبالصراع الطبقي، وهي حركة اقتصادية تدفع المجتمعات باتجاه التحول نحو الاشتراكية الشيوعية، وان النظام الرأسمالي حتما سيدمر نفسه، وان العمال والمضطهدين سيطيحون في آخر المطاف بالطبقة التي تمتلك وتسيطر على وسائل الإنتاج وبالتالي سوف يشكلون مجتمع غير طبقي

9-<u>الصراعات والحروب الدينية والمذهبية والعرقية والإيديولوجية</u>: تعتبر هذه العوامل من أهم العوامل التي يهتم بها علم السياسة وأيضا علم الاجتماع نظرا لكونها كانت (ولا زالت حتى اليوم) من اهم مسببات اندلاع الخلافات والصراعات والحروب في العالم منذ فجر التاريخ وحتى اليوم سواء على المستوى الإقليمي او حتى على المستوى الدولي. من هذه الحروب على سبيل المثل، الغزو المغولي للدولة العثمانية، وحروب الإبادة التي ارتكبتها جيوش كل من جنكيز خان، هولاكو، وتيمور لنك، الحروب الصليبية، والحروب التي نشبت في جميع قارات العالم على مدى التاريخ. أخطر هذه الحروب في العصر الحديث الحربين العالميتين الأولى (1918-1914م، والحرب العالمية الثانية (1939م-

1945م)، ومن ثم ما سمي بالحرب العالمية الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي نشبت بشكل كلي وواضح في عام 1949م بعد انتهاء أزمة برلين.

10-<u>حركات الاصلاح الديني وحركات التخريب الديني</u>: ظهرت هذه الحركات (أطلق عليها البعض حركات الإصلاح، او الصحوة) في معظم مجتمعات دول العالم منذ فجر التاريخ وحتى عهود قريبة. فالعوامل الدينية والمذهبية لعبت دور كبير في تقرير حياة الشعوب وفي استقرارها اما سلبا أو إيجابا. على سبيل المثال فإن الفرق والمذاهب الإسلامية في التاريخ الإسلامي لعبت دور كبير في انتشار الصراعات والحروب على مدى التاريخ الإسلامي (خاصة منذ نشوب الفتنة الكبرى) منذ أن ظهر الخوارج في عهد الخليفة عثمان بن عفان، والخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنهما)، وحتى اليوم بمسمى تنظيمي القاعدة وداعش اللذين مارس العنف والإرهاب ضد المجتمعات والدول الإسلامية وغير الإسلامية. أيضا الحروب التي نشبت بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا.

ولا شك أيضا أن حركات الإصلاح الديني في القرن العشرين الماضي سواء كانت إسلامية سنية أو إسلامية غير سنية، او غير إسلامية يهودية أو نصرانية كان لها دور كبير في انتشار حالات الصراع بمختلف اشكاله ومستوياته. فالصحوة الإسلامية في بديات الثمانينات من القرن العشرين الماضي كان لها آثار سلبية على حركات التطور الإيجابي في الكثير من الدول العربية والدول الإسلامية على سبيل المثال في أفغانستان. كما ويجب ألا ننسى حركة الأخوان المسلمين التى أنشأت تنظيم سياسي في مصر عام8291م التى ركزت على ضرورة ممارسة السلطة والتحكم فى الدولة.

11-<u>الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية</u>: الكثير من الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ظهرت ومن ثم توالت منذ ظهور الثورة الصناعية في اوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي ولا زالت باقية ومستمرة حتى اليوم. فالأزمة تعني وجود خلل سلبي مفاجئ خطير في المكونات السياسية، الاجتماعية، او الاقتصادية نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات سلبية غير متوقعة نتيجة لعدم القدرة على احتوائها من قبل الدولة، او الدول.

وتعتبر الأزمات السياسية من أخطر الأزمات التي تواجه المجتمعات الإنسانية ودولها، بل حتى الأزمات السياسية على مستوى العالم التي قد يتمخض عنها حروب إقليمية او دولية. كما وتعتبر الأزمات الاجتماعية بدورها من الأزمات التي تنتج عن تفشي عوامل إنسانية سلبية في المجتمع خاصة الظلم والفساد والعنصرية، البطالة والقوه ومن جانب الأزمات الاقتصادية فهي من الأزمات التي بدأت تظهر على مستوى العالم منذ الأزمة الاقتصادية لعام 1929م، واستمرت حتى العصر الراهن، وهي أزمات يحتل صدارتها التضخم.

والأزمة غالبا ما تكون بفعل الانسان سواء عن قصد أو عن غير قصد، على سبيل المثال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، الازمة الاقتصادية عام 2008م. ايضا الازمات السياسية فى العالم العربى منذ عام 1948م، الحرب الباردة 1949م، ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962م. اما الأزمات الاجتماعية فتتضح في العصر الراهن في مشاكل الهجرات سواء الشرعية أو غير الشرعية، خاصة هجرات النازحين من مناطق الحرب سواء في سوريا، اليمن، وفلسطين، أو المهاجرين من الدول الافريقية الى اوروبا، وهجرة السودانيين والسوريين إلى مصر.

12-<u>الاستعمار القديم</u>: الاستعمار الأوروبي القديم لمعظم مجتمعات العالم الثالث خاصة المجتمعات العربية كانت ولازالت له آثار سلبية على تلك المجتمعات ومن ثم على دولها التي استقلت في منتصف الخمسينات من القرن العشرين الماضي، ولكنها لا زالت تعاني من خلفيات ونتائج ذلك الاستعمار السلبية الذي امتص ثرواتها وموردها الطبيعية، وجعل منها أسواق رائجة لمختلف أنواع منتجاته. فالاستعمار كان حالة متواصلة من احتلال الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) طوال القرن التاسع عشر والى منتصف القرن العشرين الماضي لغالبية دول العالم الثالث، وهو استعمار سبقه بقرون الاستعمار العثماني لغالبية الدول العربية. ونشير الى أن الدول العربية التي وقعت تحت الاستعمار الغربي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، ودول الخليج العربي (ما عدا المملكة العربية السعودية) عانت كثيرا من عدم قدرتها على تحقيق هدف التطور والتقدم في كافة المجالات التي تهم مجتمعاتها الانسانية.

13-<u>الاستعمار الاقتصادي الحديث</u>: ويطلق عليه البعض مسمى (الامبريالية) ونعني به الاستعمار الاقتصادي، ومن ثم الاستعمار العلمي والصناعي والتقني، بل وحتى الاستعمار الثقافي والحضاري. ويتضح الاستعمار الاقتصادي الحديث في أشكال هيمنة القوى الكبرى (يطلق عليها مسمى دول المركز)، على دول العالم الثالث النامية (التي يطلق عليها دول الهامش) التي تدور في فلك دول المركز. وأصبح الاستعمار الحديث في القرن الواحد والعشرين استعمار كوني للعالم كله بواسطة منظومة سياسات العولمة الكونية الكلية التي سيطرت على

دول ومجتمعات العالم كله من النواحي: السياسية والاقتصادية والتجارية، والثقافية، والإعلامية، بل وحتى العولمة الصناعية والتقنية. ولا شك أن من أهم أدوات الاستعمار الاقتصادي الحديث: منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والشركات العالمية متعددة الجنسيات العابرة للقارات.

14-<u>أدوات التحليل العلمي (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي)</u>: في البداية لا بد من معرفة معاني ومستويات التحليل العلمي:

أ-<u>التحليل الجزئي</u>: يعني إعادة تجزئة الشيء أو العنصر (موضع الدراسة) إلى مكوناته الرئيسية، ومن ثم إخضاع كل جزء او مكون لتحليل كمي أو نوعي أو كلاهما.

ب-<u>التحليل الكلي</u>: تركز دراسات التحليل الكلي على ألظاهرة السياسية او الظاهرة الاجتماعية بشكل كلي من جميع جوانبها خاصة من حيث الكمية والنوعية لمختلف العوامل او الظواهر التي توجد في الظاهرة السياسية او الظاهرة الاجتماعية (كظاهرة التفكك الأسري ودوره في حدوث الجرائم). ويهتم التحليل الكلي أيضا في محاولة أيجاد عوامل مشتركة في الكثير من المجتمعات الإنسانية قد تتشابه فيها بهدف التوصل الى وضع قوانين او نظريات عامة يمكن الاستدلال منها.

ج-<u>التحليل المتوسط</u> يعني: يعني اخضاع مكون رئيسي من مكونات الظاهرة الاجتماعية او السياسية محل الدراسة (على سبيل المثال النخب السياسية الحاكمة، النخب الدينية او المذهبية، أو جماعات الضغط والمصالح، او الأحزاب السياسية) لدراسات كمية ونوعية بغية معرفة مسبباتها وإيجابياتها أو سلبياتها، وتطوراتها السياسية والاجتماعية.

د-<u>التحليل المقارن:</u> يعني التحليل المقارن أن تركز الدراسة العلمية على دراسة ظاهرة ما، في عدد من الدول المعنية بالدراسة بغية إيجاد عوامل مشتركة، أو حلول مشتركة. ويعتمد التحليل المقارن على الأساليب والأدوات والمفاهيم العلمية الكمية او النوعية التي يتم توظيفها من قبل الباحثين لفهم وتحليل ومن ثم مقارنة كافة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى النفسية التي تتفاعل مع بعضها في تكوين أو تغيير حياة المجتمعات الإنسانية. اذ أن هذه العوامل قد تسهم في ظهور مسببات الاختلافات الثقافية والحضارية فيما بين المجتمعات الانسانية، وكذلك وجود عوامل مشتركة في أشكال ووظائف الدول.

التحليل المقارن اداة قوية متعددة الاستعمالات تمكن علماء السياسة وعلماء الاجتماع من دراسة الظواهر الانسانية من جوانبها المختلفة، كما وتحسن من قدرة علماء السياسة والاجتماع على وصف وفهم العمليات الاجتماعية والسياسية في النظام السياسي للدولة، وفي آليات وتوجهات التحرك السياسي والحراك الاجتماعي في أي دولة. كما ويمكن التحليل المقارن العلماء من وضع ومن ثم صياغة نظريات عامة للفعل وردود الأفعال في المجتمعات الانسانية ومقارنتها مع بعضها البعض لمعرفة اوجه تشابهها او اختلافاتها. أخيرا يمكن التحليل المقارن الدارسين من مقارنة العلاقات السياسية والاجتماعية بين الانظمة السياسية وقواعدها الاجتماعية في الدول موضع الدراسة والتحليل المقارن.

15-الوعي السياسي والوعي الاجتماعي أو (الوعي المدني):

أ-الوعي السياسي: هو إدراك الفرد أو الافراد وبحقوقهم السياسية بحقائق واقعهم السياسي وتقبلهم لقرارات السلطة الحاكمة في الدولة والتزامهم بإطاعة الانظمة والقوانين واحترامها وتطبيق النظام والتقيد بالقانون، إدراك المواطنين لواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم ودولهم وحكوماتهم، وأيضا من حيث حقوقهم المدنية والإنسانية، خاصة المشاركة السياسية في خدمة الدولة والحكومة وطرق وأساليب التفاعل معها بما يخدم مصالح الدولة (ويحافظ على حقوق الأفراد)، كما ويحافظ على أمنها واستقرارها ورفاهيتها، ويعد الوعي السياسي هو اعلى وأرقى أنواع ومستويات الوعي الإنساني.

ب-الوعي الاجتماعي أو الوعي المدني: هو إدراك الانسان (كفرد أو كجماعة) بحقوقه المدنية، وبواجباته ومسؤولياته المدنية تجاه المجتمع والمساهمة والمشاركة في خدمة المجتمع. أيضا من ضمن مكونات الوعي الاجتماعي إدراك الانسان لحقيقة واقعه الطبقي في المجتمع، فالمجتمعات الإنسانية كانت ولازالت، بل وستظل مجتمعات طبقية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

16-المجتمع المدني: المجتمع المدني يعني مختلف النشاطات الإنسانية التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم واهداف اجتماعية مشتركة، خاصة في تقديم الخدمات، ومحاولة التأثير على السياسات العامة للدولة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية. اذ يعتبر المجتمع المدني جوهر العلاقات الاجتماعية خاصة في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي تحتوي على افراد وجماعات

واعية ومنظمة ومدى ارتباتها بالنظام السياسي في الدولة ودورهم في تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية. حيث أضحى المجتمع المدني ظاهرة عامة هامة موجودة ومتأصلة في جميع مجتمعات ودول العالم منذ منتصف القرن العشرين الماضي وحتى في هذا القرن الحادي والعشرين.

ويمكن القول بوجود مجتمع مدني انساني على مستوى العالم كله من خلال منظمات دور الأمم المتحدة العامة أو المتخصصة، او من خلال نمو الوعي الاجتماعي الإنساني الدولي بأهمية الحفاظ على حقوق الانسان، ورفض سياسات القمع والتسلط والاستبداد والاستعباد السياسي، وهو الواقع الذي اقتضى دراسة علم الاجتماع السياسي لهذه الظاهرة الفريدة من نوعها، والسعي إلى إعادة تعريف المجتمع المدني ودراسة أدواره ووظائفه في الحياة المعاصرة.

17-<u>النخب السياسية والنخب الاجتماعية والنخب الاقتصادية، والنخب الدينية</u> (أو الصفوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية): النخبة مجموعة منظمة متحدة ومترابطة مع بعضها البعض من الأفراد والجماعات لها أجندة واهداف ومصالح خاصة فئوية، مهنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، او مذهبية. ومن اهم اهداف النخب أيا كانت الحفاظ على مصالحها من خلال التأثير على النظام السياسي الحاكم، او حتى المشاركة في الحكم. ونتعرض لمفهوم النخبة وخصائصها، والوقوف على النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في مجال دراسة النُخَبْ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحكم وتتحكم في معظم دول العالم أيا كانت أنظمتها السياسية.

اذ ان معظم ما يمكن ملاحظته واستنتاجه من المكونات الأساسية للنخب الحاكمة في الكثير من دول العالم بأنها عادة ما تتكون من نخب سياسية، نخب اقتصادية، ونخب اجتماعية، وهي حقائق موجودة في معظم دول العالم خاصة في الدول الغربية الديمقراطية. تتضح هذه الحقيقة في الولايات المتحدة الامريكية (على سبيل المثال في دراسات روبرت دال التي اثبتت أن «من يحكم أمريكا هما النخبتين السياسية والاقتصادية»[9].

18-<u>التكنوقراطية</u>: التكنوقراطية تعني القوة أو الحُكم، عادةً ما تُنسب كلمة التكنوقراطية إلى وليام هنري سميث؛ وهو مهندسٌ من كاليفورنيا الذي اخترعَ هذا المصطلح عام 1919م لوصف «حُكم الأشخاص المتخصصين من الطبقة المتعلمة خاصة العلمية والتقنية الذين أصبحوا فعالين في صناعة القرارات من خلال اعتمادهم على تخصصاتهم المهنية في المجالات التقنية، العلمية، الهندسية، وغيرهم من ذوي الكفاءات»[10].في منتصف القرن العشرين الماضي أصبح مصطلح التكنوقراطية يعني بشكلٍ ما الحكومة المتخصصة التي تعملُ على اتخاذ قرارات سياسية اجتماعية واقتصادية متخصصة في جميع مجالات الحياة الإنسانية خاصة القرارات التقنية. فالتكنوقراطي هو الشخص الذي يُمارس سلطة حكومية انطلاقا من موقعه في العمل الحكومي بسبب معرفته العلمية او التقنية. وعادة التكنوقراطيون لا ينتمون لأحزاب سياسية معينة، ولا ينضمون

9 Dhal, 1967,P.89

10 Berndt, Ernst, From Technocracy to Net Energy Analysis, Economist, 2011, p.80

كأعضاء فيها، ولا بد أن يمتلكون خبرات سياسية غير حزبية مُعترفٌ بها لها صلة مباشرة بالدور الذي سيشغلونه في الحكومة. إذا فإن التكنوقراطيون يتم اختيارهم على أساس خبراتهم في مجالٍات معينة خاصةً فيما يتعلق بالمعرفة العلمية أو التقنية، والتكنوقراطيون يعينون ولا ينتخبون. وتُعتبر التكنوقراطية جزءًا من البيروقراطية التي يُديرها تقنيون كما يمكن اعتبار الحكومة التي يُعين فيها المسؤولون المنتخبون خُبراء ومهنيين لإدارة الوظائف الحكومية الفردية والتوصية بالتشريعات تكنوقراطية.

وأصبحت التكنوقراطية ظاهرة منتشرة في جميع دول العالم مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي تمخضت عن المنظومة البيروقراطية وكلاهما أصبحا القوة المسيطرة على مجمل النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، بل والقوى المتحكمة في كل مستويات وجوانب ومفاصل الدول خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذه الحقيقة أثارت جملة من التساؤلات حول موقع الموظفين الإداريين (البيروقراطيين وأيضا التكنوقراطيين) في الدولة، وما إذا كانت البيروقراطية والتكنوقراطية تحديدا ذات فائدة للمجتمع، أم أنها تشكل ضررا ينبغي التخلص منه، وما هي إمكانية التوفيق بين البيروقراطية والتكنوقراطية والديمقراطية الى غير ذلك من الاسئلة المهمة. لكن من الواضح أنه من المستحيل التخلص من التكنوقراطية ولا البيروقراطية لأنهما أصبح الوسيلة الوحيدة لإدارة شؤون الدول ومجتمعاتها الإنسانية.

19-<u>الرأي العام ودوره في المجتمع السياسي</u>: الرأي العام هو ما تعتقده، ترتئيه، أو تتصوره، او ترغب به الغالبية العظمى من السكان (جميع أعضاء المجتمع) في أي دولة.

1-يوجد رأي عام داخلي في كل دولة قومية من دول العالم حيال اوضعها، مصالحها، تطلعاتها، احتياجاتها، مطالبها، وحيال أنظمتها السياسية.

2-كذلك يوجد رأي عام إقليمي على مستوى مجتمعات ودول الإقليم،

3-ورأي عام دولي على مستوى شعوب العالم كلها تجاه القضايا والمشاكل التي تحدث في أي مكان في العالم خاصة الأزمات والحروب والأحداث الإنسانية المؤسفة.

وفي الصفحات القادمة نتعرض لمفهوم، وأركان، وأنواع، وطرق قياس الرأي العام، إلى غير ذلك من الموضوعات المهمة المتعلقة بالرأي العام، فضلاً عن دراسة موضوع وسائل الإعلام ودورها في تكوين وتشكيل الرأي العام المحلي، بل وحتى الرأي العام العالمي، ومدى تأثيرها في توجهات الرأي العام سواء تجاه الحكومة (النظام السياسي) أو تجاه العالم الخارجي من الدول، او تجاه الاحداث الاقليمية والعالمية.

20-<u>الثقافة المدنية والثقافة السياسية</u>: عرف المؤلف الثقافة المدنية على أنها «كل ما يتعلق بفكر الإنسان من علوم وفنون ومدارك، وقيم، واخلاقيات، ومبادئ»[11]. اما الثقافة السياسية فهي: «مجموعة القيم والمبادئ والمفاهيم، والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في المجتمع وعلاقاتهم بالسلطة السياسية

11 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص89

الحاكمة»[12]. لذلك لا بد من معرفة مفهوم كل منهما على حدة، ومعرفة علاقتهما بعضهما ببعض ودورهما في الحراك السياسي والحراك الاجتماعي. وسنتعرض ايضا في الصفحات القادمة لأنواع الثقافات المدنية والثقافات السياسية، ودور الثقافة السياسية أو الاجتماعية (او كلاهما) في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي بشكل عام للمجتمعات والدول.

21-التنشئة الوطنيه: تتكون التنشئة الوطنيه من كل من: التنشئة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، خاصة من حيث الأهداف، والوسائل والغايات والنظريات المتعلقة بهم كنظرية الأنساق، ونظرية السيطرة أو الهيمنة. فالتنشئة الاجتماعية مهمة لتربية وتعليم وتثقيف الأفراد منذ الصغر وحتى الكبر. فيما أن التنشئة السياسية تركز على ضرورة أن يحافظ الافراد على انتماءهم لدولتهم وولاءهم لها والحفاظ على امنها واستقرارها وعلى هويتهم الوطنية. كما وتركز على ضرورة طاعة الأفراد والجماعات للدولة وحفاظهم على القانون والنظام واحترامه وتطبيقه، والحفاظ على متطلبات أمن واستقرار المجتمع والدولة.

22-الأيديولوجيا: عرفت الأيديولوجيا على أنها «علم الأفكار الإنسانية الوضعية وسلطة الأفكار[13]». ويعرفها المؤلف على أنها «مجموعة من المبادئ والقيم، والأفكار والمعتقدات والمشاعر الإنسانية السياسية والاجتماعية (بل وحتى الدينية) التي تؤثر على أفكار ورؤية مجتمع ما لذاته وللآخرين»[14]. وسنتعرض لمفهوم الأيديولوجيا في السياقات الفكرية المختلفة، خاصة المفهوم الماركسي والمفهوم الليبرالي للأيديولوجيات، كما نناقش دور الأيديولوجيات

12 ذات المصدر ص 90
13 تعريف د. وحيد هاشم، مذكرة غير منشورة، علم الاجتماع السياسي، ص، 24
14 وحيد هاشم، نظم وسياسات عربية وإقليمية، 2023، ص.70

في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات وللدول، بل وحتى في تشكيل واقعها الاقتصادي والتجاري، خاصة ما ثار حول هذه المواضيع من جدل ونقاشات فكرية وعلمية متعمقة. كما وسنتطرق للأيديولوجيات اليمينية، واليسارية، وما بينهما من المعتدلين.

23-<u>المشاركة الاجتماعية، والمشاركة السياسية:</u> تم تعريف المشاركة الاجتماعية على أنها «دور الفرد (والجماعة) في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية خاصة الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع وعلى سلامة واستقرار العلاقات الاجتماعية. وأيضا دور الفرد والجماعة في عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية والتعليمية، وفي الحفاظ على الثقافة المدنية التي توارثوها عبر الأجيال»[15].

وتم تعريف المشاركة السياسية من قبل المؤلف، على أنها «مساهمة الفرد او الجماعة في العمل السياسي والنشاطات السياسية من خلال مشاركته السياسية، و حقه في اختيار من يمثلونه في الدولة على كافة المستويات السياسية التنفيذية والتشريعية واحترامه وتطبيقه للقوانين والأنظمة وطاعتها»[16].

أما خصائص المشارك السياسي، فتتمثل في أهلية الفرد للمشاركة السياسية في صناعة القرارات السياسية من خلال عامل السن، أو الدور، أو الوظيفة التي يؤديها في المنظومة السياسية. وتختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، لكن يمكن القول ان من اهم مستويات المشاركة السياسية تتضح في عمليات الانتخابات العامة على المستويات المحلية وغير المحلية. اخيرا فإن أهم دافع من دوافع المشاركة السياسية هو

15 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 76
16 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 76

اختيار المواطن للحكم الأفضل والأنسب أو الأصلح له ولمجتمعه. من هنا فإن من أهم أسباب الإحجام عن المشاركة السياسية في الكثير من الدول خاصة الدول الديمقراطية، هو السلبية الاجتماعية والسياسية ممثلة في قلة الاهتمام وعدم الاكتراث، او الشعور بالغربة عن النظام السياسي الحاكم.

24-الأحزاب السياسية: الحزب السياسي «تنظيم سياسي اقتصادي اجتماعي يتكون من عدد ما من الأفراد والجماعات له أجندة سياسية اقتصادية واجتماعية يهدف للوصول الى السلطة، او المشاركة في السلطة، أو معارضتها»[17]. وتختلف الأحزاب السياسي في معظم دول العالم سواء من حيث الأهداف، ومن حيث اعداد الأحزاب في الدول سواء دول فيها حزب واحد، حزبين، أو عدد من الأحزاب.

25-جماعات الضغط والمصالح: عرفت جماعات الضغط والمصالح على أنها «تنظيمات سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية لديها اهداف وأجندة سياسية واقتصادية واجتماعية وتجارية هدفها التأثير في قرارات السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية»[18].

26-نظريات التنمية: نظريات التنمية تعنى بكل ما يمكن أن توظفه الدول القومية لتحقيق أهدافها ومصالحها التنموية أيا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، او صناعية وتقنية بغية تحقيق التقدم. وعرفت التنمية على أنها «الزيادة المقصودة في الشيء أو في العنصر خاصة في المجالات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية»[19]. وتهدف التنمية الى ضخ جرعات مادية وغير مادية في شرايين المجتمع بغية تحقيق تطويره للوصول الى مستوى الدول المتقدمة.

17 مرجع سابق، وحيد هاشم، نظم وسياسات عربية وإقليمية، ص. 86
18 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 87
19 مرجع سابق، وحيد هاشم ص. 91

27-مخاطر وتبعات الصراعات الدينية، العرقية، الإثنية، والعنصرية على المجتمعات والدول القومية: دائما ما يتمخض عن تلك المخاطر نتائج سلبية على المجتمعات ودولها وتعد من اهم أسباب تخلف الدول وبقاء حالات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وتعتبر هذه المخاطر من اهم قضايا عدم التكامل القومي بين المجتمعات والدول القومية. فمعظم الحروب التي نشبت بين الدول منذ فجر التاريخ وحتى اليوم هي نتاج لتلك الصراعات، اما بسبب أيا منها، أو بسبب عدد منها، وان تغلفت وتسترت تحت غطاء سياسي، اقتصادي، او تجاري.

28-نظام الحكم الرشيد والعلاقة الجدلية بينهما: الحكم الرشيد هو «الحكم الذي يحقق اهداف ومصالح المجتمع ويحافظ على أمنه واستقراره ورفاهيته»[20]. ولا يقتصر الحكم الرشيد على نظام سياسي معين أو محدد، وإنما يرتكز على ضرورة تطبيق أي دولة للنظام والقانون (الشريعة أو الدستور)، وتوفير العدالة للجميع، ومنع الفساد والظلم، والعنصرية.

29-الاستقرار السياسي، والاستقرار الاجتماعي: عرف المؤلف الاستقرار على أنه «غياب الفوضى في أي مجتمع وتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي الى حالة من التساند القومي بين جميع مكونات الدولة»[21].

أيضا عرف الاستقرار السياسي على أنه «قدرة النظام السياسي على تطبيق القانون والنظام والحفاظ عليهما، وقدرته على الحفاظ على الأمن والاستقرار وتلبيته احتياجات ومطالب المواطنين خاصة الأساسية»[22].

---

20 وحيد هاشم، النظام السياسي السعودي، 2011م، ص. 94
21 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2011م، ص. 97
22 مرجع سابق، ص97

كما وعرف الاستقرار الاجتماعي على انه، «محافظة النظام الاجتماعي على توازن علاقاته الفردية والجماعية بشكل إيجابي بين كافة المكونات الاجتماعية بغية تحقيق هدفي التكامل والتناسق بين مختلف مكوناته»[23]. ولكل من الاستقرار السياسي والاجتماعي دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

30-المنهج، Method المنهج مجموعة مترابطة ومرتبة ومتناسقة من الطرق والأدوات والوسائل الهادفة إلى معالجة أو حل القضايا أو المسائل، أو التعامل مع الاوضاع أو التطورات أو المخاطر أو التحديات التي يواجهها الانسان كفرد أو كمجموعة، أو تلك التي على مستوى الدولة ودورها في صناعة القرارات التي تمكنها من التعامل مع كافة التحديات والمستجدات والمخاطر والمعوقات.

31-المنهجية Methodology: هي الطرق والخطوات التي تتسلسل وتتابع مع بعضها البعض بشكل منظم خاصة التي يتبعها الفرد كعالم أو كانسان في تحقيق أهدافه ومصالحه، او في تنظيم حياته. أيضا ينطبق على اتباع الدولة لمنهج معين في تبني القوانين والأنظمة واللوائح وطرق تعاملها معها من خلال الوسائل والأدوات والحلول المخصصة لمواجهة المشاكل والتحديات والمستجدات التي تواجهها.

32-العلمانية Secularization: العلمانية في الأساس كانت تعني الايمان بكل ما يكتشفه العلم من مخرجات ومكتشفات، ثم بعد ذلك أطلق عليها مسمى فصل الدين عن الدولة عندما أصبحت الكنيسة الكاثوليكية ظالمة مهيمنة على المجتمعات خاصة الأوروبية، بل وحاربت العلم والعلماء، وسجنت الكثير منهم، واحرقت كتبهم، الأمر الذي طالب فيه اولئك العلماء (بل ومعهم غالبية الشعوب الأوروبية) بضرورة فصل الدين عن الدولة كي يتحررون من تحكم وجور وتعسف الكنيسة.

23 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 98

33-<u>الليبرالية:</u> تعني الليبرالية «كل من يؤمن بالحرية والعدالة والمساواة في الدول والمجتمعات الإنسانية[24]». يتفق جميع الليبراليون على مفهوم العدالة التي تعني اعطاء كل ذي حق حقه ومنع الظلم والجور والاجحاف والتجني. لكنهم يختلفون فيما يتعلق بمفهومي الحرية والمساواة تبعا لاختلاف الثقافات المدنية وحضاراتهم الإنسانية في مجتمعاتهم ودولهم، إضافة الى اختلاف دياناتهم ومذاهبهم.

العلاقة التاريخية بين الفكر السياسي والمجتمعات الإنسانية

تطور الفكر السياسي في معظم المجتمعات الإنسانية مع تطور تلك المجتمعات عبر الزمن، ومن خلال تراكمات الأفكار والتصورات التي نادى بها الكثير من الفلاسفة والمفكرين بداية من سقراط وافلاطون وارسطو الفارابي ابن خلدون، مرور بجون لوك، جان جاك روسو، اليكس دي توكوفيل، ميكافيللي، ونهاية بصامويل هنتنجتون، جارين هابر ماس، هانز مورجينزو، وغيرهم من علماء السياسية في العصر الراهن. ويرتبط الفكر السياسي بتطور المجتمعات الإنسانية كنتيجة لعوامل عدة، منها تطور الآراء والرؤى والتصورات،(خاصة الفلسفية)، و مستويات التعليم والخبرات الإنسانية التي تعتبر كنتائج للأحداث التي تمر بها تلك المجتمعات.

وكانت جميع المجتمعات الإنسانية في العصور القديمة (الآشوريون، البابليون، الفراعنة، اليونانيون، الرومان، الفرس، المسلمون) ترتكز بنياتهم الاجتماعية الثقافية والحضارية على الدين وعلى الطبقية التي يتربع على قمتها الحكام من (أمراء، ملوك، سلاطين، امبراطورات) يتمتعون بسلطات واسعة لا

24 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 98

حدود لها غالبيتهم يجمعون بين السلطات الزمنية والمكانية، والدينية. في تلك الدول كان الحكام مفوضون على الأرض وعلى الشعوب وعلى الثروات الطبيعية وطاعتهم واجبة وحتمية لا تنتقد ولا تعارض.

يتلو الحكام في هرم السلطة الكهنة ورجال الدين الذين أيضا يتمتعون بسلطات واسعة، (بل وفي بعض المجتمعات يتقدسون)، ومن ثم في هرم السلطة يأتي قادة الجيوش، وطبقات الفنيين والصناع والمهنيين، وفي قاع الهرم يحتله المزارعون والفلاحون ورعاة الماشية. ويلعب الفكر الديني دور رئيسي في حياة الشعوب القديمة (بل وحتى الحديثة) ويعتبر هو الأساس الذي تقوم عليه غالبية حكومات الدول واقتصاداتها وقوانينها.

التطور التاريخي لعلم الاجتماع

في البداية لا بد وأن نشير إلى أن المفكر الإسلامي محمد الفارابي كان له مشاركات هامة فيما يتعلق بالمجتمعات الإنسانية السائدة في عهده، بيد أن مؤسس علم الاجتماع هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي (1332 – 1406)، المعروف أكثر باسم ابن خلدون، ولد في تونس وشب فيها وتخرّج من جامعة الزيتون كان فلكيا، اقتصاديا، مؤرخا، فقيها، حافظا، عالم رياضيات، استراتيجي عسكري، فيلسوف، غذائي ورجل دولة، يعتبر هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع. أخيرا يمكن القول أيضا يعد أوجست كونت هو الذي أطلق مصطلح علم الاجتماع عام 1830م.

1-الفارابي (872 – 950م)

ركز الفارابي دراساته بتحليل حقيقة المجتمع الإنساني والدوافع الأساسية التي تؤدي الى قيامه، واستدل بمقولة ارسطو «أن الانسان حيوان اجتماعي» مؤكدا أن الانسان اجتماعي بطبعه وفي حاجة ماسة الى حاجات ومتطلبات كثيرة لا يمكنه أن يحصل عليها بشكل منفرد ولا بد له من التعاون مع الآخرين في المجتمع لتحقيقها، فالتعاون من وجهة نظر الفارابي «لا بد وأن يكون تعاون مادي، وروحي، وفكري». وفي نظر الفارابي «ان المجتمع يقوم على ركنين أساسيين وهما: مدينة فاضلة يتحقق فيها السعادة الإنسانية، وحاكم فاضل يكون للمدينة الفاضلة كالقلب من الجسد. كما وقسم المجتمعات الى مجتمعات كبرى كاملة على مستوى المعمورة (أي العالم)، ومجتمعات وسطى على مستوى الأمة الواحدة، ومجتمعات صغرى على مستوى المدينة الواحدة»[25].

2-ابن خلدون (1332 – 1406م)

كتب ابن خلدون عن السياسية، وعن الدولة، مثل أفلاطون وأرسطو، وشيشرون، وتنقل في كتاباته عن السياسية من مستوى الواجب الذي لا بد وأن تقوم به الدولة، أو المفترض أن تؤديه، إلى مستوى الواقع المعاصر للدولة الذي تمارسه وتعيش فيه عبر تجربة التاريخ. ولا شك أن ابن خلدون يعتبر اول من أضاف في مقدمته معظم ما يتعلق بعلم السياسة وعلم الاجتماع الذي أطلق عليه مسمى (علم العمران)، بل يمكن القول إن إسهامات ابن خلدون في علم السياسية وعلم الاجتماع هي أحد أبرز إنجازاته العلمية كمفكر سياسي اجتماعي، خاصة في مقدمته التي تحدث فيها عن الدول وأحوالها ومستويات تطورها وأفولها، وسياسات التملك وانواعها، وأدوات التغلب، وكيف يسري

25 د. علي عبد الواحد وفي، المدينة الفاضلة، نهضة مصر، 1986م، ص. 101

الانحلال الى الدولة مما يسبب في انهيارها. ونشير الى أن السياسة عند العرب حتى جاء عصر ابن خلدون تنقسم إلى ثلاثة أقسام مختلفة:

1-السياسية الخلقية وعلاقات الرعية بالحاكم، او بالسلطان.
2-السياسة الواقعية او العملية تحدد تصرف الحاكم وبطانته تجاه الرعية خاصة فيما يتعلق بالمسائل العامة، وتكون هذه السياسة جزء من التشريع،
3-السياسة النظرية وتختص بأمور الخلافة وأحقيتها، وضرورتها، وأساسها من الدين والعقل، ومختلف آراء اهل والعقد والحل من المسلمين في وراثة السلطة، وأسرة الخلفاء، واحتمال وجود خليفتين، حيث يعتبر ذلك جزء من علم كلام.

ويعد ابن خلدون أول من استطاع أن يستخلص الأبعاد السياسية والاجتماعية من الاعتبارات الدينية، وأول من استطاع أن يشرحها بطريقة منطقية صحيحة من الوجهة العلمية. كما ويعتبر ابن خلدون اول من استخلص أن الحكومة المطلقة هي الشكل الواحد السائد في عصره وفي العصور السابقة، وهو رأي يعكس الأوضاع السياسية في ذلك الزمن. لذلك كان من أهم اهتماماته دراسة تاريخ الإنسانية من مختلف الجوانب، بل وحتى من مختلف المستويات مما يعكس تفوقه على معظم من اتبعوه أو تأثروا بفكره.

بالنسبة لابن خلدون ان السياسة هي «التي ينتظم بها أمر العمران البشري»، تبعا لذلك «يميز بين أنواع السياسات السائدة في عصره حسب طبيعة الأسس التي تستند إليها والمصالح العامة والخاصة التي تستند عليها وتقوم بأدائها على رعيتها، وقسمها الى ثلاثة أقسام»[26]:

26 عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، موسوعة المورد، منير البعلبكي، 1991م، ص. 101

1-سياسية طبيعية تتعلق بالطبيعة الإنسانية وممارساتها.
2-سياسة عقلية تتعلق بالقيم والمبادئ السياسية السائدة.
3-سياسة شرعية، وهي السياسة التي تحظى بالشرعية السياسية للحكم.

ويقتضي التعرف على موقع السياسة من الظاهرة العمرانية في فكر ابن خلدون فرورة التعرض لثلاث نقاط مترابطة ومتتابعة على النحو التالي:

أولاً: الشروط والمقتضيات الطبيعية والبشرية التي تميز المجتمعات الإنسانية وتقود إلى نشأتها وظهورها، بل وتميزها عن بعضها البعض.

ثانيا: التقاء الشروط الطبيعية والبشرية مع الانفتاح البشري على العمران سواء من خلال دور السياسية في تنظيم العمران، أو في دور العصبية المحركة لفاعلية العمران البشري.

ثالثا: العلاقة بين مكونات المجتمع البشري بصفة عامة، والعلاقات بين البشر بصفة خاصة.

3-ابن الأزرق (1428-1491م)

يعتبر محمد بن الأزرق الاندلسي أيضا ممن كان لهم مساهمات في علم الاجتماع (بل وحتى علم الاجتماع السياسي) حيث ركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية مثل السلوك السياسي للحكام، ونظام الدولة وانماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية والحضرية، واشكال الخلافة، والعوائق التي تواجه الحكام[27].

27 محمد بن علوي بن محمد الاصبحي الاندلسي، (ابن الأزرق)، بدائع السلك في طبائع الملك، وزارة الاعلام العراق، 2002م، ص.85

4-نيقولا ميكافيللي (1527-1469م)

يعتبر كتاب «الأمير» من اهم الكتب التي ضمنها وأبرز فيها نيقولا ميكافيللي لأفكاره التي تمحورت على السياسة التي تتحكم في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، والسلطة التي يتوجب على الحاكم ان يحافظ عليها بأي وسيلة كانت. وتعتبر مساهمات ميكافيللي في نظرته الواقعية الموضوعية للظاهرة السياسية وفصل السياسة عن الأخلاق والقيم، ووضعه لأسس نظرية الصفوة الحاكمة[28].

5-نظريات العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو)

ركزت نظريات المفكرين الثلاث اعلاه ما سمي بالعقد الاجتماعي الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين من خلال صور التعاقد حيث يقدم المحكومين للحاكم الشرعية في مقابل أن يقدم لهم الأمن والحماية.

أ-يرى توماس هوبز (1679-1588م) أن يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم في مقابل أن يقدم لهم الحاكم الأمن والحماية، ولا يلتزم لهم الحاكم بأي شيء آخر. فالحاكم ليس طرفا في العقد ويمتلك السلطة المطلقة، فمن وجهة نظر هوبز أن الحاكم المستبد المطلق أفضل للدولة من الفوضى[29].

ب-من جانبه رفض جون لوك (1704-1632م) وجود الدولة المستبدة والمتسلطة، خاصة الحاكم المطلق. ويرى أن العقد الاجتماعي عقد بين طرفين الحاكم والمحكومين، يتنازل فيه المحكومون عن بعض من حقوقهم في مقابل أن يقدم لهم الحاكم الأمن والحماية، فيما يحتفظون بما تبقى من حقوقهم لإزاحة الحاكم فيما لو أخل بالعقد. إذا العقد اتفاق بين الحاكم والمحكومين في إطار عقد يتكون من مرحلتين:

28 نيقولا ميكافيللي، الأمير، مؤسسة هنداوي، 2022م، ص. 73
29 Hobbes, T, Leviathan, Oxford: Basil Blackwell, 1957, p. 91

المرحلة الأولى أن يتفق افراد المجتمع على انشاء مجتمع سياسي،

المرحلة الثانية أن تتولى الحكومة حكم الشعب لكنها حكومة مسؤولة من قبل الشعب من حيث الاختيار، ولا يحق لها الاعتداء على حقوق الشعب التي لا يتنازل عنها والا تعرضت الحكومة (الحاكم) للمساءلة، وللشعب حق مقاومتها بأي وسيلة حتى بالثورة[30].

ج-أيضا رفض جان جاك روسو (1712-1778م) فكرة انشاء الدولة على القوة، كما ورفض السلطة المطلقة للحاكم، واكد على ان تكون الحرية والعدالة والمساواة متطلب أساسي لحياة الشعوب والحفاظ عليها من خلال الإرادة العامة للشعب[31].

6-كارل ماركس (1818-1883م)، تستند نظرية كارل ماركس في حتمية التاريخ على الصراع المادي الاقتصادي بين طبقات المجتمع خاصة الطبقة الارستقراطية التي تمتلك جميع وسائل الإنتاج، والطبقة العاملة التي لا تمتلك أي شيء حتى عملها (الغربة Alienation)، ولا إرادة لها في قرارات وسياسات عمليات الإنتاج. وفي كل المجتمعات البورجوازية توجد فقط طبقتين: طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال. وفي المجتمعات الاقطاعية توجد طبقة الاقطاعيين النبلاء، وطبقة الفلاحين. وفي مجتمع الرق نجد طبقة الملاك، وطبقة العبيد. ويؤكد ماركس أن تاريخ أي مجتمع هو تاريخ صراع بين تلك الطبقات، في نهاية المطاف ستنتصر طبقة العمال على طبقة البورجوازيين[32].

---

30 John Locke, Two Treaties of Civile Government, London: J. Dent and Sons, 1924k p. 23

31 J.J. Rousseau, The Social Contract, New York: New American Library 1974, p. 76,

32 كارل ماركس، رأس المال، موسوعة اطروحة، ترجمة موهاب سمير، 2012م، ص. 19

7-ماكس فيبر (1864-1920م)، يعتبر ماكس فيبر من أهم علماء الاجتماع، ومن اهم المؤرخين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين الذين اهتموا بالتنظير في تطور المجتمعات الغربية الحديثة حيث اثرت نظرياته على النظرية الاجتماعية والبحوث الاجتماعية، بل وحتى على النظريات السياسية. كما ويعتبر ماكس فيبر أول من تحدث عن النظام الطبقي الثلاثي في المجتمعات الإنسانية حيث استند فيه على الطبقة والحالة والنفوذ، طور فيه منهجا متعدد الأبعاد للتدرج الاجتماعي الطبقي الذي يعكس التفاعل بين الثروة والهيبة والنفوذ والسلطة[33]. ونشير الى أهم اهتمامات ماكس فيبر فيما يلي:

أ-اهتم عالم الاجتماع «ماكس فيبر» بدراسة علم الاجتماع السياسي مركزا على مفهوم البناء الاجتماعي والتغيرات التي تحدث فيه (سواء كانت من الداخل او من الخارج، وسنتناول مفهوم التغير في الصفحات القادمة.

ب-اهتم ماكس فيبر بنظريته في مفهوم السلطة الاجتماعية ودورها في حياة المجتمع وسلوكيات أفراده وجماعاته.

ج-كما اهتم ماكس فيبر بالتنظيمات الاجتماعية في داخل المجتمع (كمؤسسات المجتمع المدني).

د-واهتم ماكس فيبر بالقوة الشرعية في المجتمع (الدساتير، والقوانين)، فالقوة أيا كانت (على مستوى الفرد، الجماعة، الدولة) توجد وتتضح في داخل التفاعلات الاجتماعية. بيد أن القوة لماكس فيبر تختلف من حيث الشدة ومن حيث الضعف (القبضة الحديدية او القبضة الناعمة) وفقا لقدرة الفاعل في اخضاع الآخرين لإرادته.

---

33 Max Weber, The Theory of social and Economic Organization, Oxford University Press, 1947, P.87

5-ركز ماكس فيبر ايضا على الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتعارضة او الاتجاهات المزدوجة للقوى الاجتماعية في الدولة سواء كانت قوة شرعية أو غير شرعية، رسمية أو غير رسمية[34].

8-أوجست كونت (1798-1857م)، يرى اوجست كونت أن التحول من مجتمع الى المجتمع المثالي لن يتحقق بالثورة السياسية، بل عن طريق تطبيق علم أخلاقي جديد مناسب وأطلق مسمى «الفيزياء الاجتماعية» على علم الاجتماع لكون الفيزياء مرتبطة بقوانين الطبيعة. ويعتبر كونت أول من أكد على ضرورة بناء النظريات العلمية على ان تكون مبنية على الملاحظة[35].

النظم السياسية والاجتماعية

أولا: علم الاجتماع:Sociology

تعريف علم الاجتماع: يعرف المؤلف علم الاجتماع على أنه «العلم الذي يدرس سلوكيات الأفراد والجماعات وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض وتأثير تلك السلوكيات على أمنهم واستقرارهم ورفاهيتهم في بيئة جغرافية سياسية اجتماعية معينة انطلاقا من تاريخ مشترك، وثقافة وحضارة مشتركة»[36]. وأيضا يرى أن علم الاجتماع يركز على دراسة المجتمع وكافة فئاته، خاصة السلوك الاجتماعي، وأنماط العلاقات الاجتماعية، والتفاعلات الاجتماعية وثقافة الحياة الاجتماعية اليومية.

34 مرجع سابق، ماكس فيبر، ص. 98
35 فاروق عبد المعطي، اوجست كونت، مؤسس علم الاجتماع الحديث، المكتبة الحديثة، 1999ن ح. 101
36 وحيد هاشم، علم الاجتماع السياسي، مذكرة غير منشورة، 2022، ص. 39

أما العالم العربي ابن خلدون (وهو اول من اكتشف علم الاجتماع في كتابه المقدمة)، فأطلق على علم الاجتماع على أنه «علم العمران»، وعرف علم الاجتماع بأنه «العلم العام للمجتمع»، وذلك لأنه يهتم بالعمران البشري، والسلوك الإنساني، ويعتبره «علما واسعا، حيث إنه يشمل العديد من الأوجه، فهو يهتم بالبيئة وتأثيرها على حياة الأفراد وسلوكهم، كما أنه يدرس حياة البدو والحضر، ويهتم بالدولة وماهيتها، ونشأتها وأسباب تقدمها أو تأخرها أو أفولها»[37].

ويتضح وجود اختلافات واضحة بين الباحثين في تعريفاتهم وتصوراتهم لمصطلح علم الاجتماع، فمثلاً يعتقد البعض ومنهم (جيمس فاندر) «أن علم الاجتماع هو علم يدرس السلوك والتفاعل الإنساني، الذي يظهر في علاقة الأفراد بعضهم ببعض، حيث إنه يهتم بما يحدث بين البشر، وما يتخذونه من افعال وردود الأفعال وما يمارسونه من نشاطات بين بعضهم البعض، وبالعلاقات الفردية والجماعية التي تنمو وتتطور فيما بينهم، كما أنه يهتم بالمحافظة على تلك الروابط «[38]. في حين يجري بعض علماء الاجتماع أبحاثا يمكن تطبيقها مباشرة على السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، فيم يركز آخرون في المقام الأول على تحسين الفهم النظري للعمليات والسلوكيات الاجتماعية. ويتراوح الموضوع من مستوى علم الاجتماع الجزئي للوكالة الفردية والتفاعل إلى المستوى الكلي للأنظمة والبنية الاجتماعية.

37 ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 91-92-93

38 فيليب كابان، وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، ترجمة الدكتور الياس حسن، دار الفرقد، 2013، ص. 66

البعض الآخر من العلماء فيرون «أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس النظام الاجتماعي، والذي يعبر عن النمط الذي تقوم على أساسه الشؤون بين الأفراد في المجتمع، بدءا من العلاقات البسيطة بين الأفراد كالتعاون مثلاً، إلى العلاقات بين الجماعات التي تشترك بمواقف سياسية معينة، وتتحدث اللغة نفسها «[39].

ويرى كل من «لوسيل دبرمان»، وبرنارد فيليبس، أن علم الاجتماع «دراسة سلوك الإنسان، وأنماط حياته الاجتماعية، وعلى أنه العلم الذي يدرس سلوك المجتمع»[40].

أما الفيلسوف الفرنسي (أوغست كونت) فأطلق على علم الاجتماع مسمى «علم الفيزياء الاجتماعية»[41]، وذلك لإيمانه أن الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين الطبيعة، وهو اول من استعمل كلمة سوسيولوجيا للدلالة على هذا العلم.

أخيرا يرجع الفضل في تأسيس علم الاجتماع على قواعد علمية متينة وواضحة إلى العالم «إميل دوركهايم»، زعيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية، الذي عرف علم الاجتماع على «أنه منهج يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والتي هي عبارة عن قوى تفرض على المجتمع نوعا معينا من التصرف، والتفكير، والعواطف، وهي ليست من صنع أفراد المجتمع بل هي تسبقه في الوجود»[42].

39 مرجع سابق، فيليب كابان وجان فرانسوا، ص. 79
40 لوسيان دبرمان، وبرنارد فيليبس، ما وراء علم الاجتماع، كندل بريس، 2019، ص. 99
41 اوجست كونت، مرجع سابق، ص. 79
42 إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، المركز القومي للترجمة، مكتبة طريق العلم، 2011، ص. 91

ويستخدم علم الاجتماع أساليب مختلفة من البحث التجريبي والتحليل النقدي لتطوير مجموعة من المعارف حول حقائق النظام الاجتماعي وما يتخلله من الأفعال والسلوكيات البشرية، وانماط القبول وفي المجتمعات الإنسانية ومسببات التغيير أو التطور الاجتماعي.

ثانيا العلوم السياسة: Political Science

للعلوم السياسة تعريفات متعددة منها ما يراه المؤلف على أنها «العلوم التي تدرس وتحلل الظواهر السياسية، والسلوكيات السياسية، والمؤسسات السياسية، بطرق علمية موضوعية منهجية منظمة»[43].

وتعريف العالم السياسي ديفيد ايستن للسياسة بأنها «التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع»[44]. و

تعريف آخر بأن السياسة هي «من يحصل على ماذا؟ متى؟ وأين».

وتعريف آخر أن السياسة هي «علم الدولة». والعلوم السياسية هي أحدى فروع العلوم الاجتماعية التي تدرس النظريات السياسية وتطبيقاتها، خاصة في وصف وتحليل النظم السياسية وسلوكياتها السياسية وأثرها على المجتمع. عامة، وعلى البناء الاجتماعي خاصة، وكذلك كل ما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية.

43 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 57

44 David Easton, A Framework for Political Analysis, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1965, p.27

الحقول العلمية الفرعية التي تتناولها العلوم السياسية تتضمن: علم السياسة المقارن، الاقتصاد السياسي، الفلسفة السياسية، المنهجية العلمية، السياسة العامة، الإدارة العامة، العلاقات والسياسات الدولية، السياسات المقارنة. ك

ما تهتم العلوم السياسية بمواضيع المدنيات، والأنظمة القومية، وتحليل السياسات ما بين الأمم ومقارنتها، وتهتم بالتطور والتحديث السياسي، والقانون الدولي، وتاريخ الفكر السياسي، والحريات العامة، وحقوق الانسان، وجماعات الضغط والمصالح، والأحزاب السياسية، فضلا عن كون السياسة وعلومه مرتبطة بالاقتصاد، بالقانون، بعلم التاريخ، الفلسفة، الجغرافيا، علم الانسان، النظم، علم الاعصاب، وعلوم الأحياء.

وتهتم العلوم السياسة بكل ما يتعلق بأوضاع الدول الداخلية، وسياساته الداخلية، والخارجية، كما وتهتم بسلوكيات الافراد والجماعات وعلاقاتهم بالنظام السياسي، وبكل ما يتعلق بتحقيق الامن والاستقرار للدولة، وتلك العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار سواء على مستوى الداخلي للدول، أو على مستوى المنتظم الاقليمي، او المنتظمات الدولية. كما ويركز علم السياسة على دراسة وتحليل ظاهرة القوة، ظاهرة السلطة، وظاهرة الدولة. وقد أدى وجود عوامل وسلوكيات إنسانية مختلفة على مستوى الدول الداخلية، وعوامل إنسانية متنوعة قد لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها (خاصة من يصنعون القرارات السياسية الخارجية) على مستوى العلاقات الدولية الى الاهتمام بالعلوم السياسة خاصة السياسات والعلاقات الدولية، واقترن ذلك الاهتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية، كالأحزاب السياسية، والرأي العام، وجماعات الضغط والمصالح، وغيرها خاصة

في الولايات المتحدة الامريكية، حيث تغلبت فيها النزعة المنهجية لدراسة الوقائع والجزئيات إلى درجة أحدثت تطورا منهجيا جديدا جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة.

وقد ظلت دراسة النظريات السياسية التقليدية غالبة في أوروبا إلى أن تأثر العلماء والمفكرين السياسيين في أوروبا أولا منذ الخمسينات من القرن الماضي، ومن ثم وفي الوطن العربي منذ الثمانينات من القرن الماضي، بالمناهج الاستقرائية والتحليلية الأمريكية مما أحدث تحول تدريجي لصالح هذا الاتجاه. إضافة إلى ان النظرة الموجهة لعلماء السياسة والعلوم السياسة تحديد قبل الحرب العالمية الثانية كانت تعتبر على أنها فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم على وجه ما بالحياة السياسية، وأنها لا تتمتع بميدان خاص بها للانفراد والاستقلال بذاتها انطلاقا من أن جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية تتناول السياسة، أي أن النظرة للعلوم السياسية كانت تؤكد العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى دون أن تعترف له بموضوع خاص ينفرد به دون سائر العلوم الاجتماعية.

إلا أنه بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية لم تكن موجودة من قبل خاصة بعد انقسام العالم إلى كتلتين (شرقية وغربية)، وقيام كيانات دولية جديدة كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، اكسبت هذه التطورات واحداثها ونتائجها أهمية قصوى للعلوم السياسة بصفة عامة والسياسات والعلاقات الدولية بصفة خاصة، وفتحت الباب امام اجراء البحوث السياسية والدراسات المستقلة، وأعطت للعلوم السياسية أبعادا جديدة تبرزها، بل وتميزها عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع

العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع علاقة مباشرة مترابطة وتفاعلية، فالمجتمع لا يمكن أن يعيش ويستقر بدون السياسة التي تحكمه، والسياسة ينتفي وجودها إذا ما انتفى وجود المجتمع، فجميع المجتمعات الإنسانية في حاجة ماسة لوجود السياسة التي تنظم شؤونها وتطبق عليها القانون والنظام من خلال أنظمتها السياسية، وتفرض عليها ضرورة احترام النظام، والحفاظ على الأمن والاستقرار.

عطفا على ذلك ركز علماء السياسة جل اهتمامهم على الدول القومية وانظمتها السياسية، وأشكال الأنظمة السياسية فيها، وما يتفرع عنها من نظم اداريه وتشريعيه، والوظائف التي تؤديها تلك النظم لخدمة مصالح مواطنيه والتي بدورها لا يمكن أن تقوم إلا في وسط اجتماعي، ولا يمكن أن تنتظم إلا بعد أن يقطع المجتمع شوطا ملموسا في مجالات التطور والاستقرار.

كما ويقدم علم السياسة دراسات موضوعيه وفهم دقيق وعميق للنظم السياسية المختلفة ومقارنتها، وللأبعاد والأطر السياسية فيها وتوجهاتها العقائدية السياسية، الدينية، والمذهبية، وكافة النشاطات التي تمارسها المجتمعات تجاه تحقيق الاهداف والمصالح خاصة التي بدورها تسعى الدولة لتحقيقها للمجتمع.

ومن جانبهم كرس علماء الاجتماع الكثير من نشاطاتهم لدراسة التفاعلات بين الافراد والجماعات وتأثيرها على المجتمع، كما وركزوا على الصفات الإنسانية المشتركة التي تجعل المواقف الاجتماعية متشابهة على خط واحد حتى

في حال غياب وجود بنية اجتماعيه منظمة كالطبقات الاجتماعية والتجمعات البشرية. كما ويهتم علم الاجتماع في التعرف على الابعاد والتأثيرات المختلفة لتلك التوجهات العقائدية في المجتمعات الإنسانية وأثرها على السياسة بصفة عامة، وعلى السياسات التعليمية في المجتمع بصفة خاصة.

لذا فإن العلاقة بين علم الاجتماع من جهة، وعلم السياسة من الجهة الأخرى أصبحا وجهان لعملة واحدة، من كونهما يهتمان بدراسة المجتمعات الإنسانية، والظواهر الاجتماعية والظواهر السياسية، وأشكال المجتمعات الإنسانية، وطرق التنشئة والتربية الاجتماعية والسياسية فيها، ومؤسساتها وتنظيماته الاجتماعية والسياسية في إطار سياسي متكامل له أهدافه ومصالحه العلي المحددة وله ابعاده السياسية المعنية.

اضافة الى ما سبق فإن اختيار النظام السياسي للوسائل المناسبة لتحقيق أهداف المجتمع بما فيها من متطلبات الحياة الإنسانية، والعلاقات بين افرد المجتمع وجماعاته، وكافة فئاته، تسهم في وضع خطط عامة لتحقيق التقدم في شتى المجالات خاصة التنمية القومية الشاملة.

لذلك يركز علم الاجتماعي السياسي على ضرورة صياغة مناهج تربوية تعليمية ملائمة للحفاظ على ثقافة المجتمع وحضارته، وتبني الطرق العالمية التي تتبع في عملية التنشئة القومية خاصة في المجالات التعليمية العلمية والتربوية، وذلك لان التعليم هو وسيلة المجتمع الرئيسية لإعداد نموذج المواطن الصالح الواعي المنتج والمشارك.

وعليه يدرك كل من علماء السياسة وعلماء الاجتماع في نظرياتهم ودراساتهم أهمية التعليم كعملية اجتماعية ترتبط بنظام الدولة وسياستها، وعادة ما يركز علماء السياسة وعلماء الاجتماع (خاصة في مجال علم الاجتماع السياسي) جل اهتمامهم بنظم التعليم ومناهجها، والإدارة التعليمية، ومسئولياتها، وأيديولوجيتها، وسياستها التربوية، ونوع المعرفة العلمية التي تتضمنها المناهج الدراسية التي تسهم بما تقدمه من معرفة وخبرات ومهارات في اعداد شخصية الفرد الفاعلة ودعم انتمائه للمجتمع.

الترابط بين علم الاجتماع وعلم السياسة

لا شك أن علم السياسة وعلم الاجتماع يرتبطان معا في الكثير من القضايا والمسائل الهامة والحساسة في أي مجتمع انساني، وفقا لما يلي:

1-يرتبطان ويشتركان في دراسة شكل الدولة، أيا كان شكلها وسماتها، وأهدافها، ومصالحها، فشكل الدولة ودستورها يحددان نظامها السياسي، وعلاقة النظام السياسي بالشعب (أي المجتمع)، ودور النظام السياسي في تحقيق اهداف ومصالح المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره وبالتالي امن واستقرار الدولة.

2-يشتركان معا في المسببات والعوامل التي تتشكل منها المسائل والقضايا والمشاكل والتحديات أيا كانت (خاصة الخطيرة) التي تتفاعل (اما سلبا أو إيجابا) في داخل مجتمعات الدولة، وفي كيفية التفاعل الإيجابي معها من خلال تبني سياسات عامة اجتماعية وسياسية تسهم في إيجاد حلول عملية فاعلة لتلك المسائل والقضايا والمشاكل والتحديات.

3-من جانب آخر يهتم كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع بالأدوات العلمية التحليلية لكل من المجالين، حيث يستخدمان (يوظفان) معظم أدوات وأساليب ومناظير عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى (كعلم النفس، علم الاجتماع ،التاريخ، الجغرافيا) في تحليل مجالاتهما العلمية النظرية والتطبيقية، بغية دراسة وتحليل المتطلبات والاحتياجات الإنسانية التي تسهم مباشرة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، وأيضا بغية إنجاح سياسات التنمية القومية (تنمية اجتماعية وتنمية سياسية وتنمية اقتصادية، وعلمية، وصناعية، وتقنية)، التي بدورها تتطلب وجود تنشئة قومية اجتماعية وسياسية للمواطن الذي يمثل قاعدة أساسية من قواعد التنمية القومية الشاملة، وعاملا أساسيا من عوامل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

إذ أن جميع القضايا والمسائل والمشاكل الإنسانية في أي مجتمع انساني، وفي جميع مجتمعات دول العالم، تتداخل مع بعضها البعض وتتشابك، بل وترتبط مع بعضها البعض نظرا لكونها نتاج لأفكار وتصورات وسلوكيات الانسان (التي تتأثر وتنطلق من الثقافات المدنية والثقافات السياسية للدول القومية). اذ ان عمليات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في جميع المجتمعات الانسانية ترتبط بالتنشئة القومية خاصة في المجتمعات النامية التي تتطلب تنمية قومية مشتركة ومتوازنة بين هذه المكونات (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية)، التي قد تتطلب بدورها اعادة لتنشئة الأجيال الحالية والقادمة بشكل يغدو بمقدور الأجيال التعايش السلمي مع بعضها البعض، والتفاعل الايجابي مع أنظمتها السياسية. هذا التطور يتطلب احداث تغيرات جوهريه (تطبق بشكل تدريجي ومنظم) في معظم الأخلاقيات، والمبادئ،

والقيم، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والمفاهيم والإيديولوجيات (السياسية والاجتماعية) التي تتحكم في عقول ومشاعر الكثير من المجتمعات الإنسانية لعقود طويلة من الزمن.

العلاقة بين النظام الاجتماعي، والنظام السياسي

العلاقة بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي علاقة مباشرة مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض (كما أشرنا سابقا) تتطلب التفاعل المستمر فيما بينهما، الامر الذي يتمخض عنه تحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي والاستقرار السياسي، والأخير يساهم في تحقيق الاهداف والمصالح العامة للدولة. من جانبهم يرى علماء الاجتماع أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي، وبالتالي فإن الاستقرار الاجتماعي متطلب أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي. ومن الجانب الآخر، يرى علماء السياسية، بأنه وإن كان النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي، ألا أن له الدور الرئيسي، بل والأساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، بل واستقرار الدولة.

بغض النظر عن هذا السجال، فإن النظم الاجتماعية والنظم السياسية لا يمكنها أن تستقر ومن ثم تدوم وتستمر إلا بدوام استقرار كل من النظامين، بل ولا يمكن أن تتغير الدول ومجتمعاتها الإنسانية إلا بتأثير قوي ودوافع (متغيرات) سياسية واجتماعيه لكونهما من اهم مكونات الدولة ومظهرا رئيسيا من مظاهر سيادتها، كما وتدل على مبلغ تطور أنظمتها السياسية والاجتماعية واستجابتها لقوانين التطور والنمو الاجتماعي والسياسي. لذلك أصبحت القضايا والمسائل السياسية والاجتماعية التالية مهمة لكل من النظامين السياسي والاجتماعي:

1-معرفة مدى انقياد شعب ما من الشعوب في العالم لزعاماته السياسية، خاصة ما يتعلق بمنح الشرعية السياسية للحكم.

2-معرفة مدى أهمية الأحزاب السياسية في الوصول الى السلطة، وتداولها للسلطة سلميا.

3-مدى تأثير جماعات الضغط والمصالح في أي مجتمع على النظام السياسي تجاه القضايا المصيرية إلهامه التي تهمه.

4-معرفة مدى نمو الوعي القومي بالذات القومية، وبالمصالح والأهداف القومية، ودرجة الحساسية السياسية تجاه تلك القضايا والأهداف.

5-كما وأن معرفة توجهات الرأي العام في المجتمع حيال سياسات النظام السياسي العامة ضرورة مهمة لبقاء، بل ولاستمرار النظام السياسي الحاكم. لذلك أصبحت دراسة الرأي العام من قبل علماء السياسة من القواعد الأساسية التي تساهم في اتخاذ القرارات السياسية (الداخلية والخارجية) التي تهم المجتمع وتحقق أهدافه ومصالحه العامة.

تلكم هي القضايا التي تستأثر باهتمام وعناية علماء السياسة وعلماء الاجتماع على حد سواء، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق عمليات الاتصال والتواصل السياسي والاجتماعي، وما تؤدي اليه عمليات الاتصال تلك من مشاركة سياسية، ومن استقرار سياسي، وأمن، ورفاهية اجتماعية. بنفس المنطق فان التنشئة الاجتماعية والسياسية لأي مجتمع تساهم بدورها (وفق لأهداف الدولة وتوجهاتها السياسية والعقائدية) في غرس المعتقدات (سواء الدينية، المذهبية، أو المعتقدات السياسية)، والقيم والمفاهيم والمبادئ الاجتماعية والسياسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم، فإنها بذلك تساهم في تحقيق التنشئة القومية المستقرة للدولة وللمجتمع.

علم الاجتماع السياسي Political Sociology:

يحتل علم الاجتماع السياسي اليوم مكانة مرموقة بين العلوم الاجتماعية «نظراً» ، لعمق تحليلاته وتنوعها، وإحاطته بجميع مكونات الظاهرة السياسية، والظاهرة [45]الاجتماعية، وذلك في إطار واقع اجتماعي وسياسي وثقافي وحضاري لمجتمعات الدول. بل ويهتم علم الاجتماع السياسي بالظواهر الاقتصادية التي قد تؤثر على أمن واستقرار المجتمعات السياسية. وعلى الرغم من حداثة علم الاجتماع السياسي نسبيا، إلا إنه استطاع في وقت وجيز أن يثبت وجوده بين جميع مجالات العلوم الاجتماعية، وأن يشق طريقه بثبات في مختلف مجالاتها التقليدية وغير التقليدية، وأن يجذب إلى دائرته الكثير من اهتمامات العلماء والمفكرين والباحثين السياسيين والاجتماعيين. لذلك اتجهت الجامعات في معظم أنحاء العالم إلى تضمينه وتدريسه في المقررات الإجبارية في أقسام العلوم السياسية.

إن علم الاجتماع السياسي علم يدرس العلاقة بين السياسة وواقعها السياسي والاجتماعي، لكون الواقع الاجتماعي يعد الحاوي الرئيسي للأحداث الاجتماعية والسياسية وتأثير الأحداث السياسية على البنية الاجتماعية والعكس أيضـ صحيح. عرف المؤلف علم الاجتماع السياسي على أنه «العلم الذي يدرس كافة الظواهر الإنسانية السلبية أو الإيجابية في أي مجتمع من مجتمعات الدول من مختلف جوانبها لمعرفة مسبباتها وآثارها على أمن واستقرار المجتمعات والدول، وذلك بطرق علمية موضوعية»45.

فمثلا عند دراسة ظاهرة سياسية كالحرب أو الثورة، يدرس علم الاجتماع السياسي مسبباتها الاجتماعية والسياسية وتأثير ذلك على مجتمعات الدول المتحاربة، وعلى أنظمتها السياسية، وعلى أمن واستقرار دولها. كما يدرس

45 مرجع سابق، وحيد هاشم، مذكرة علم الاجتماع السياسي، ص. 45

أيضا تأثير البنية الاجتماعية ومكوناتها على الدولة ونظامها السياسي، فمثلا دراسة ظاهرة البطالة، وظاهرة التفكك الأسري (الطلاق)، ظاهرة الجريمة، وظاهرة المخدرات، لها آثار ونتائج اجتماعية سلبية خطيرة على المجتمع وأيضا على النظام السياسي خاصة إذا ما استفحلت وانتشرت أيا من تلك الظواهر في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، اذ قد يتمخض عنها عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

انطلاقا مما سبق يبحث علم الاجتماع السياسي في سوسيولوجيا الدولة، وارتباطها بالقوى والمؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى (ايضا مع القوى الاقتصادية كالشركات والمؤسسات الضخمة التي لها دور في استقرار الدول ونظمها السياسية ومجتمعاتها الانسانية).

ويتعرض علم الاجتماع السياسي لكل القوى والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في تشكيل الظاهرة السياسية الاجتماعية بغض النظر عما إذا كانت رسمية أو غير رسمية. تبعا لذلك فان اهتمام علم الاجتماع السياسي بالمعرفة التربوية، والإيديولوجية التربوية وأشكال النظم التربوية ترتكز على طبيعة النظام السياسي في المجتمع، وهم في ذلك يسترشدون بمعطيات العلوم السياسية بالنسبة لفهم نظم المجتمعات بما فيه النظام التربوي. بناء عليه فان دراسة معتقدات وسلوكيات (وبالطبع ثقافات وحضارات) الجماعات الإنسانية المختلفة في المجتمع (التي تعيش في إطار الدولة بمنظومتها السياسية)، وخاصة حركتها وتوجهاتها، تقدم معلومات هامة لعلم الاجتماعي السياسي ولمجال دراساته وتحليلاته العلمية خاصة فيما يلي:

1-العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى تماسك القيادة السياسية وتجانسه وفاعليتها،

2-كذلك الوسائل والسبل التي تؤدي الى التفاعل المباشر بين القيادة السياسية ومختلف فئات المجتمع (خاصة المجتمع المدني) التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق الشرعية السياسية للحكم، وبالتالي تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والتاريخ

تتجلى بوضوح علاقة علم الاجتماع السياسي بالتاريخ في حاجة علم الاجتماعي السياسي لمعرفة حقائق التاريخ ووقائعه والاضطلاع على أحداثه، ومعرفة مخاطره، واخذ الدروس والعبر منه، فالتاريخ يعتبر المصدر الأهم الرئيسي في دراسات وتحليلات علم الاجتماع السياسي خاصة للأحداث التاريخية الماضية، وأيضا لدراسة وتحليل الاحداث والأزمات الحالية، بل والعمل على توقع احتمالات حدوثها في المستقبل من خلال دراسة المؤشرات والمتغيرات التي قد تسبقها.

كما ويهتم علم الاجتماع السياسي للمظاهر الاولية لظاهرة التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية في الحقب الزمنية السابقة للمجتمعات الإنسانية خاصة مظاهر تطورها الطبيعية، والعوامل والظروف البيئية، الاجتماعية، والسياسية التي تحكمت في نشأتها وتطورها، والمخاطر التي واجهتها، وكيف تعاملت (واجهت) المجتمعات تلك المخاطر والاحداث. هنا يستفيد علم

الاجتماع السياسي من معطيات التاريخ باعتباره سجل الماضي الحافل بمختلف أحداث ومظاهر النشاطات الانسانية السابقة على مستوى المجتمعات والأنظمة السياسية والدول بما فيها الجوانب السياسية والاجتماعية التي تمخضت عنها، بل وحتى المظاهر الاقتصادية القومية التي ساهمت فيها.

لكن لا بد وأن نشير إلى أن عالم الاجتماع السياسي في دراسته للماضي، ولواقع الحاضر وعلاقته بالماضي يحتاج الى مختلف فروع التاريخ بما فيه تاريخ الصراعات والحروب والفتن، الأزمات، تاريخ تطور المجتمعات، تاريخ الادب، تاريخ الفلسفة، تاريخ القانون، تاريخ النظم، الفنون، والعقائد، وتاريخ التراث الثقافي والحضاري، تاريخ الأزمات الدولية والإقليمية، وذلك لان هذه الجوانب الهامة تعكس لعلماء الاجتماع السياسي تاريخ الامم والحالة التي آلت اليها، وتصورات الشعوب فيما مضى ونشاطاتها المختلفة في الجوانب الاجتماعية والسياسية (بل وحتى الاقتصادية والنفسية)، وأساليبها ووسائلها، وأهدافها، ووظائفها في تلك المجتمعات. كما انها تساعد علماء علم الاجتماع السياسي على معرفة الظروف والعوامل التي تحكمت في تطور النظم الاجتماعية والسياسية السائدة للدول في تلك الأوقات وفلسفتها وتنظيماتها وعملياتها عبر الحقب التاريخية التي مرت بها الامم.[46]

مناهج علم الاجتماع السياسي

المنهج هو القواعد التي يسترشد بها الباحث عند القيام بدراساته وبحثه العلمي، ويشتمل على تحديد البحث، مجال البحث، إشكالية البحث، والفرضيات، وأدوات جمع البيانات، وطريقة التحليل العلمي وصفة نوعية، أم كمية إحصائية.

46 فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 91.

1-المنهج الفلسفي المعياري: يفسر المنهج الفلسفي المعياري الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور فلسفي. لكن نظرا لانتقاد هذا المنهج في العصر الحديث اتجه نحو تبني مناهج أكثر واقعية وعلمية (ديفيد ايستن) ركزت على منهج تحليلي يهدف الى وضع نظرية امبيريقية واقعية[47].

2-المنهج التاريخي: يهدف هذا المنهج التوصل الى قوانين معينة ومحددة قد تكون عامة أو خاصة تفسر الظواهر السياسية والاجتماعية التي حدثت في الماضي والاستفادة منها في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية المعاصرة. على سبيل المثال دراسات ابن خلدون، ومن ثم كل من هيجل، توماس هوبز، جون لوك، سان سيمون، اوجست كونت، وكارل ماركس.

3-المنهج المقارن: يستخدم المهج المقارن المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر في دولتين أو أكثر بهدف التعرف على أوجه التشابه او الاختلاف بينهما لمعرفة العوامل والظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة في تلك الدول ومجتمعاتها. وتكون المقارنة في فترة زمنية محددة، او مقارنة ظاهرة واحدة في المجتمع نفسه في فترات زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها. وللمنهج المقارن أربعة أدوات:

أ-المقارنة الزمنية: منهج يقارن بين حقب زمنية لمعرفة أوجه التشابه أو الاختلاف بين تلك الحقب.

ب-المقارنة المكانية: المقارنة بين مجتمعين أو أكثر أيضا لمعرفة أوجه التشابه أو الاختلاف فيما بينها.

---

47 ديفيد ايستن، مرجع سابق، ص.106

ج-مقارنة اثنوجرافية (تكوينية): مقارنة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة أو أكثر من ظاهرة.

د-مقارنة إحصائية: مقارنة ارقام واحصائيات بين دولتين كالمقارنة بين نسب المشاركة السياسية الإحصائية الحالية بأخرى ماضية في الدولة أو في كل من الدولتين.

4-منهج المسح الاجتماعي: منهج يركز على الدراسات الوصفية التي تعتمد على جمع معلومات وبيانات حول ظاهرة ما سياسية او اجتماعية بهدف تحديد الظاهرة والتعرف على جوانب قوتها أو ضعفها خاصة التي طرأت أو تطرأ عليها.

5-منهج التحليل الوظيفي: منهج يرتبط بدراسة البناء الاجتماعي، او البناء السياسي في الدولة ومجتمعها الذي يعني مجموعة من العلاقات الاجتماعية والسياسية المتباينة التي تتكامل مع بعضها من خلال الأدوار الاجتماعية والادوار السياسية.

6-المنهج السلوكي: يقوم هذا المنهج بتحليل سلوكيات الأفراد والجماعات كمدخل للتحليل السياسي أو الاجتماعي لأن السلوك الإنساني يمكن ملاحظته وتتبعه حتى بين حقب زمنية مختلفة. ويمكن التمييز بين نوعين من السلوك الإنساني:

أ-السلوك الظاهر الذي يمكن رؤيته وملاحظته.
ب-السلوك المستتر الذي يصعب ملاحظته.

الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية

أولا: الظاهرة السياسية

عرف المؤلف الظاهرة السياسية على أنها، (أي ظاهرة إنسانية اقتصادية اجتماعية دخليه أو دولية تهدد أمن المجتمع واستقرار الدولة تعتبر ظاهرة سياسية

تتطلب التعامل معها من قبل الدولة ومجتمعها خاصة من قبل نظامها السياسي)[48].

أيضا تعتبر الظاهرة السياسية هي الواقع السياسي المتعلق بالسلطة وابعاده وخصائصها وعلاقاتها بالمجتمع وبالمؤسسات السياسية الداخلية والخارجية، وغالبا ما تعبر الظاهرة السياسية عن بروز حالة من الحالات السياسية المحلية او الدولية (سواء سلبية او إيجابية) في ظرف معين ومكان معين، وتتطلب الظاهرة السياسية الدراسة والبحث والتقصي لمعرفة اسبابها وواقعها ونتائجه ومعالجتها، كظاهرة الحرب، الثورة، الحرب الأهلية، وظاهرة الارهاب سواء على مستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي.

والظاهرة السياسية هي ايضا عملية التفاعل بين السلطة وبين الأفراد والجماعات (بل وحتى عملية التفاعل على مستوى الدول) في الداخل والخارج سواء من خلال سياسات وافعال إيجابية أو سلبية بغرض تحقيق هدف او اهداف محدودة معينة في الزمن الراهن، او في المستقبل، أو تلك التي كانت قد حدثت في الماضي القريب، واحدثت نتائج معينة قد تؤثر في الحاضر، وربما أيضا قد تؤثر في المستقبل.

سمات ومميزات الظاهرة السياسية:

1-تمتاز الظاهرة السياسية بصعوبة قياسها بالأرقام، وتغيرها من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر، ولكن يمكن وصفها من حيث النوع والكيف.

2-وتعتبر الظاهرة السياسية سوية إذا تحقق وجودها في اغلب المجتمعات الإنسانية.

3-كما تمتاز الظاهرة السياسية بعموميها وانتشارها وتداخلها في حياة الافراد والمجتمعات.

48 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 70

4-أخيرا تمتاز الظاهرة السياسية بأنها ظاهرة مجتمعية بطبعها، إذ لا يمكن أن تتحقق الظاهرة السياسية خارج إطار المجتمعات الإنسانية سواء على المستوى الداخلي للدول القومية، أو على المستوى الإقليمي او الدولي بين الدول القومية

ومن جانب آخر، فإن الظاهرة السياسية ترتبط بالتاريخ من كونها ظاهرة تاريخية، ولكونها تتعلق بكل فعل أو أفعال سياسية تم اتخاذها في الماضي وتمخض عنها إيجابيات أو سلبيات في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية في الزمن الراهن، أو قد تؤثر أيضا في المستقبل. فالواقع الإنساني الحالي (الاجتماعي) ما هو إلا نتاج لما تم اتخاذه في الماضي من سياسات وقرارات خاصة فيما يتعلق بتدبير الشأن العامّ للمجتمع سواء في صيرورته الداخلية، أو في علاقاته الخارجية، لما لها من تأثير على المسار التاريخي للمجتمع. أيضا لا بد وأن نشير إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون كل ظاهرة تاريخية هي ظاهرة سياسية، فهناك ظواهر اجتماعية، ظواهر اقتصادية، بل وحتى ظواهر نفسية. لكن لا يمكن أن نستبعد وجود تفاعلات مماثلة للظاهرة السياسية مع جميع الظواهر تلك إذا ما كان لأي منها تأثير على أمن واستقرار الدولة، أيضا في حال وجود تفاعلات (إيجابية أو سلبية) بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، والظاهرة المجتمعية.

تتضح علاقة الظاهرة السياسية بالظواهر الإنسانية الأخرى على مستوى تكوينها، حيث تكون تلك الظاهرة فاعلا في التكوين، وتظهر كذلك في العواقب الناتجة عن الظاهرة السياسية. فهناك ظواهر تاريخية وأخرى مجتمعية واقتصادية، بل وثقافية ونفسية مجتمعية تظهر بوصفها نتائج للظاهرة السياسية وتتفاعل مع الحضور القويّ أو الضعيف لها داخل مجتمع معيّن.

ولا بد وأن نلفت الانتباه إلى أن للظاهرة السياسية امتدادات كمية ونوعية في مستويات أخرى من الفعالية الإنسانية، ويعني هذا الأمر أنه قد لا يمكن التعرّف على الظاهرة السياسية في كثير من الحالات إلا بعد مرور زمن عليها، لذلك فإن الظاهرة السياسية تقتضي متابعة تكوّنها وصيرورتها في نفس الوقت.

السبب أن الظاهرة السياسية تخضع في وقوعها وتطوّرها وتفاعلها مع الظواهر الإنسانية الأخرى لمتغيّرات كثيرة ومتنوّعة يصعب معها الحصول على قوانين عامة وثابتة تحكم الظاهرة. أيضا فإن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة ظواهر سياسية كما أشرنا، لكن قد يكون لها دلالات سياسية وقد يتمخض عنها مخاطر سياسية، على سبيل المثال فإن ظواهر البطالة، والعنوسة، والجريمة، والفقر، الفساد، والعنصرية، والظلم، وان كانت من الظواهر الاجتماعية لكن قد يتمخض عنها سلبيات ومخاطر سياسية، إذا ما تضخمت وهددت أمن المجتمع، وبالتالي تعتبر من الظواهر السياسية.

ثانيا: الظاهرة الاجتماعية

الظواهر الاجتماعية ظواهر جماعية أي انها صادرة عن أفعال الجماعة، ومتعلقة بسلوكياتهم الجماعية، كما وتعبر عن أهدافهم ومصالحهم، ويتأثر بها الافراد (وربما الجماعات)، اذ أن الظواهر الاجتماعية لا تخص فردا بعينه. أيضا فإن الظواهر الاجتماعية عديدة قد يصعب حصرها لما لها من مسببات عديدة تاريخية ماضية، ومسببات حالية. فالظاهرة الاجتماعية فعل أو أفعال تمارسها جموع من البشر، او انهم يتعرضون لها في حال من الأحوال كالأزمات والمخاطر، او يعانون منها ومن نتائجها. ولا شك أن المشاكل الاجتماعية ان انتشرت وتضخمت قد تصبح ظاهرة اجتماعية، ومن ثم تتطور الى ظاهرة سياسية خاصة إذا ما أصبحت تمثل خطورة على الدولة والمجتمع.

وقد يكون من الصعب تحديد مصادر المشاكل الاجتماعية وكيف تشكلت، وموقعها في البناء الاجتماعي، لكن عادة ما تسهم عوامل كثيرة في حدوث الظواهر الاجتماعية، على سبيل المثال، ظاهرة العنوسة، البطالة، التدخين، الجرائم، النفاق خاصة النفاق الاجتماعي، تفكك الأسرة، العنف الأسري، التسرب من المدارس، العنف في المدارس (التنمر)، انتشار المخدرات، الجهل، المرض، الفساد...الخ. لذلك تتطلب الظاهرة الاجتماعية دراسات علمية مكثفة لتحديدها ومعرفة مخاطرها وتداعياتها على المجتمع.

سمات ومميزات الظاهرة الاجتماعية: تتميز الظاهرة الاجتماعية بما يلي:

1-التكرار، خاصة ان تكررت على نطاق واسع.

2-الانتشار عبر المجتمع وتؤثر على فئات عديدة من الافراد، وقد تنتشر في السلوكيات والمعتقدات والقيم الاجتماعية، بل وقد تصبح جزءا من ثقافتهم الجماعية

3-تأثير البيئة، تتأثر كافة الظواهر الاجتماعية بالبيئة المحيطة بالمجتمع سواء البيئة الجغرافية، او المناخ السائد. فالتاريخ، والمكان والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية تلعب دورا رئيسيا في تشكيل الظواهر الاجتماعية.

4-الترابط والتفاعل: تترابط الظواهر الاجتماعية مع بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها، فتأثير ظاهرة معينة قد يؤدي الى حدوث تغيرات (ربما جزرية) في ظواهر أخرى، وقد يكون للتفاعلات الاجتماعية إثر كبير على سلوك الافراد وتشكيلهم للمجتمع.

5-التنوع: تتنوع الظواهر الاجتماعية من مجتمع لآخر، بل وحتى في داخل المجتمع نفسه، ومن اهم مسببات التنوع الدين، المعتقدات، القيم، والتراث الثقافي والحضاري.

6-التغير: تتغير الظواهر الاجتماعية مع مرور الزمن ومع تطور المجتمعات الإنسانية نتيجة للتطورات الصناعية، والتقنية، والاقتصادية، وقد يكون التغير تدريجيا، او جزريا أو فجائيا.

الظواهر الإنسانية وعلم الاجتماع السياسي

الظواهر الاجتماعية والظواهر السياسية هي ظواهر انسانية تتفاعل مع بعضها البعض من خلال نسق انساني اجتماعي متميز ضمن علاقات بينية متواصلة لها مع البنية الاجتماعية الكلية ومع النظام السياسي. فعلم السياسية يهتم بالوقائع السياسية لنفسها ويحاول عزلها عن القاعدة الاجتماعية التي بنيت ضمنها، فيما أن علم الاجتماع يركز على الظواهر الاجتماعية ويحاول عزلها عن الاوضاع السياسية. إلا أن دراسة وتحليل الوقائع السياسية بذاتها أو الوقائع الاجتماعية بشكل منعزل (على الرغم من أهميتها ومن كونها أمر مهم وضروري كمرحلة اولى من مراحل البحث) أثبتت أنها قاصرة عن تقديم تفسيرات واضحة ودقيقة، وحلول ناجعة لتلك الوقائع، او القضايا، او المشاكل، «وهنا بالضبط يبرز دور علم الاجتماع السياسي».[49]

يتفق معظم علماء الاجتماع السياسي على أن ما يسمى بالحقل السياسي ليس إلا تقسيما ذهنيا عشوائيا في المجتمع الكلي، ليس له وجود واقعي (مثل العائلة) فالحدود غائمة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي. والهدف من هذا التقسيم هو تحديد موضوع دراسة هذا الفرع من علم الاجتماع، غير أنهم لا يتوصلون لوضع تعريف للسياسة معتمد من قبل الجميع.[50]

---

49 عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص 162 -163 .
50 مرجع سابق، عبد الوهاب الكيالي، ص 163.

في حقيقة الأمر فان هناك اهتماما (من وجهة النظر الاجتماعية) بدراسة تأثير التغير الاجتماعي على التنظيم السياسي، والعكس ايضا صحيح، فقد يصطحب التصنيع مثلا، تغيرات في العلاقات الاجتماعية التي قد تؤدي الى نشوب أزمات اجتماعية وسياسية او تؤدي الى تغيرات اجتماعية وتغيرات سياسية في النظام السياسي، قد يكون لبعضها أخطار هائلة على الحرية الشخصية، وربما الحرية الجماعية، وبالتالي على حرية وأمن المواطنين.

وهناك اهتمامات واسعة النطاق بدراسة الصناعة والتعليم ومعرفة تأثيرهم على البناء الاجتماعي وعلى النظام السياسي (وبالطبع على الدولة)، أيضا وجود أمور حيوية لا تقل أهمية عنهما على سبيل المثال الانقسامات المذهبية والعرقية، التي تتطلب دراسة متكاملة للنشاطات السياسية، ليتسنى معرفة مدى تأثير الجماعات والقوة على البناء السياسي[51] "Political Structure" لذلك من الضروري ان نضع في الاعتبار ثلاث اعتبارات هامة في دراسة علم الإجماع السياسي للظواهر الإنسانية تتلخص فيما يلي:

أولا: الأسس الاجتماعية للنظام السياسي Political Order، بصفة خاصة تجاه الأمور السياسية، واعتمادها على التنظيم الاجتماعي لشرعية الحكم، وعلى القيم الثقافية والحضارية، أذ قد تنطوي المشكلة الأساسية للنظام السياسي على ضرورة تنظيم الصراع من أجل القوة بين الأفراد والجماعات في معترك الحياة. ومما لا شك فيه ايضا أن علماء الاجتماع السياسي لا يهتمون بالمظاهر الرسمية للحكومة والقانون، قدر اهتمامهم بالأسس والمفاهيم الخفية التي تحكم هذه المنظمات.

51 ابراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979 ، ص 4 .

ثانيا: الأسس الاجتماعية للسلوك السياسي Political Behavior ومن الملاحظ في العصر الحديث أن علماء علم الاجتماع السياسي المعاصرين يهتمون بالسلوك السياسي للإنسان واتجاهاته في المشاركة السياسية Political Participation، وانتماء الافراد والجماعات والتنظيمات الى الأحزاب السياسية والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة، وكل هذه ظواهر سياسية وهامة بالنسبة للإنسان الاجتماعي الذي ينتمي الى تنظيم سياسي داخل المجتمع

ثالثا: المظاهر الاجتماعية للعملية السياسية Political Process وتتضمن هذه المظاهر «انماط الجماعات المنظمة في الدولة ونماذج تداخلها، والموضوع الأساسي في هذا المجال، هو دراسة الأحزاب السياسية وأهميتها في تحقيق الاستقرار أو التغيير في النظام السياسي».[52]

الصراع على القوة والسلطة: حقائق الحياة السياسية والاجتماعية

لا شك أن الصراع على القوة وعلى السلطة (خاصة الأطماع السياسية) تحتل بؤرة علم الاجتماعي السياسي، فالصراعات على السلطة والقوة لعبت دور مباشر في نشوب الخلافات الخطيرة التي تسببت في اندلاع الحروب (حتى الحروب الأهلية) بين الدول منذ فجر التاريخ وحتى الآن. الكثير من الزعامات والقيادات والحكام السياسيين يسعون لاهثين خلف كراسي السلطة، ويتقاتلون عليها، ويلجئون لتوظيف مختلف الوسائل والأساليب السلمية وغير السلمية (حتى الميكيافلية) للوصول اليها خاصة بتوظيف البعض منهم للعوامل الاجتماعية الدينية، المذهبية، والعرقية لخدمة غاياتهم السلطوية، اذ أن كل من العامل الديني او المذهبي او العرقي يلعب دور كبير ومباشر في التأثير على عقول الشعوب بل وحتى في توجهاتها، وهي العوامل التي تستخدمها البعض من المؤسسات السياسية والدينية للهيمنة على الكثير من عقول وسلوكيات البشر.

52 مرجع سابق، ابراهيم أبو الغار، ص 3 - 4 .

علم الاجتماع السياسي يركز على الحياة الإنسانية برمتها في الماضي والحاضر لكون السياسة هي الحياة الإنسانية، وفي ذات الوقت فإن الحياة الإنسانية هي السياسة، (سواء من حيث اساليب ووسائل جميع العلاقات بين البشر، أو حتى العلاقات بين المجتمعات والدول)، لذا فإن معظم الافعال والقرارات والسياسات والسلوكيات التي تتخذ على مستوى الفرد أو الجماعة عادة ما تؤثر في جميع النشاطات الانسانية الأخرى الرسمية وغير الرسمية. أيضا يطال تأثيرها على مستوى الدول، لذا كان من الطبيعي ان ينتشر في معظم مناطق العالم «منطق الصراع على القوة والسلطة والهيمنة» التي تعد السياسة هي الوسيلة الرئيسية الوحيدة لتحقيقها وللوصول اليها. لا شك أيضا أن العلاقات بين البشر، والعلاقات بين الدول، هي علاقات «منافسة وصراع على القوة» سواء على المستوى الفردي او على المستويين الثنائي أو الجماعي، أو بالأحرى ما هي الا ترجمة فعلية حقيقة لمقولة «من يمتلك القوة، يمتلك السلطة، ومن يمتلك السلطة يمتلك الحياة المادية والبشرية»[53].

عطفا على ذلك فإن علاقة القوة عادة ما تتمحور حولها معظم الأفكار والتصورات والمخططات، بل وحتى المؤامرات، وتبنى عليها الكثير من الأفعال وردود الأفعال، والسلوكيات الايجابية الخيرة والسلبية الشريرة. فالتاريخ كله منذ بداية الحياة الانسانية وحتى اليوم ما هو الا «الصراع على القوة وعلى ألسلطة»، والصراع من أجل البقاء، وبالطبع الصراع على تحقيق المصالح والاهداف الخاصة أو العامة، الصراع على المكانة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الصراع للحصول على الاحتياجات الانسانية خاصة الأساسية وأيضا الكمالية، لكن الأهم من جميع تلك الصراعات وأخطرها وأكثرها وضوح هو «الصراع على السلطة السياسية».

53 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2019م، ص. 59

هذا ما يفسر الصراع على السلطة السياسية في جميع المجتمعات الانسانية، وما حدث من حروب على مدى التاريخ في جميع مناطق العالم لدليل واضح على ذلك، اذ ان معظم الحروب في العالم على مدى التاريخ كله كانت بسبب الصراع على القوة والسلطة السياسية. لذلك يهتم علم الاجتماع السياسي بالصراع على القوة والسلطة ومخاطرها وسلبياتها على المجتمعات ودولها، اذ أن جميع تلك الحروب والصراعات والفتن نتاج للصراع على السلطة التي استمرت طوال تاريخ العالم كله.

ذلك كان الحال واضحا في تاريخ العالم الاسلامي السياسي، على سبيل المثال فإن الفتنة الكبرى التي هزت بدايات العالم الإسلامي (ولازالت باقية الى العصر الراهن)، بدأت في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وهي التي أدت إلى مقتله، ومن ثم الخلاف على السلطة والخلافة من بعده بين علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة ابن عبيد الله رضي الله عنهم (موقعة الجمل)، ومن ثم بين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وبين معاوية بن أبي سفيان (موقعة صفين)، ومن ثم مقتل الحسين بن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه في موقعة كربلاء في عهد يزيد بن معاوية بن ابي سفيان. واستمر حال الصراع على السلطة في التاريخ الإسلامي بين الأمويين والعباسيين، وبين العرب وطائفة الفرس خاصة بعد هزيمة الفرس في معركة القادسية وانهيار دولتهم أي منذ بداية الاسلام وحتى اليوم.

وبسبب الصراع على السلطة وصل العثمانيون الأتراك إلى سدة الخلافة بعد ان غزا السلطان سليم الأول مصر في القرن الخامس عشر الميلادي وفتحها وتنازل له السلطان العباسي محمد المتوكل على الله الثالث عن الخلافة الاسلامية لتنتقل الخلافة بعد ذلك إلى تركيا في عم 1534 م.

التاريخ أيضا يؤكد على استمرارية الصراع على السلطة بين الدولة العثمانية وروسيا (حرب القرم) من جهة، وبينها وبين الدول الأوروبية من الجهة الأخرى حتى انتهاء الحرب العالمية الاولى التي انتهت في عام 1918م بانتصار الدول الغربية على الدولة العثمانية، لتبدأ مرحلة جديدة من حركة الصراع الدولي على السلطة بين الدول الاستعمارية (ممثلة في عهد الاستعمار القديم) على الغالبية العظمى من دول العالم الثالث، خاصة على جميع الدول العربية، ماعدا المملكة العربية السعودية.

ولازال الصراع على السلطة قائما ومتواصلا بين الدول المتقدمة ممثلا في الاستعمار الحديث، او الاستعمار الاقتصادي (الامبريالية) الذي تتصارع في منظومته الكونية العالمية معظم دول العالم الصناعي والتقني المتقدمة السبع (كندا، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان) ومعهم كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية. اما الدول الاوروبية الرئيسية بدورها فقد عاشت قرون طويلة من الصراع على السلطة والحروب والأزمات فيما بينها (بريطانيا، فرنسا، اسبانيا، النمسا، والمانيا)، ولم تنتهي تلك الحروب إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة كل من المانيا وإيطاليا واليابان، ليبدأ عصر جديد من السياسات والعلاقات الأوروبية لكنه عهد من الصراعات السياسية السلمية على السلطة انطلاقا من أنظمة سياسية ديمقراطية للشعوب فيها القول الفصل.

السياسات العامة الاجتماعية

الكثير من العوامل الاجتماعية تؤثر في الحياة السياسية، بل والحياة الاجتماعية ذاتها تتأثر بواسطة السياسات العامة التي تتخذها الدولة والتي في أساسها تتمخض عن التوجهات والمبادئ والتشريعات والنشاطات التي تؤثر

على الظروف المعيشية الاجتماعية للمجتمع والتي بدورها تساعد في تحقيق رفاهية الإنسان، ان اعتنت واهتمت بها الدول.

وعرفت السياسات الاجتماعية العامة على أنها «الأحداث و القرارات التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال تبني سياسات عامة لخدمة المجتمع واشباع احتياجاته، والتفاعل مع مطالبه بتنظيم التسويق للسلع والموارد في هذا المجتمع وكيفية الوصول لها»[54]. إذا فإن السياسات العامة للدولة هي السياسات الاجتماعية والاقتصادية (وغيرها من السياسات التي تخدم المصالح العامة للشعب) التي يتخذها النظام السياسي الخاصة بالقضايا الاجتماعية، وهي سياسة عامة تطبق في مجالات عده كالرعاية الصحية، المرافق العامة، الخدمات الإنسانية، العدالة الجنائية، محاربة الفساد، وتحقيق العدالة، والتعليم بمختلف انواعه ومستوياته، وأخيرا توفير الوظائف بغية القضاء على البطالة. وتتعامل السياسات الاجتماعية العامة في الغالب مع القضايا العامة الاجتماعية التي تهم امن واستقرار ورفاهية المجتمع، وأيضا تلك القضايا الخطيرة التي تؤثر على أمن واستقرار المجتمع على سبيل المثال الظلم، العنصرية، والفساد، الفقر، المرض، يعود أقدم مثال على تدخل الدولة المباشر في رفاهية الإنسان إلى القرن السادس الميلادي (الأول الهجري) في عهد الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي استخدم جمع الزكاة لدفع رواتب للمتقاعدين ودعم دخل الدولة، ودفع مستحقات للطفل ورواتب متنوعة للناس من المجتمعات غير المسلمة.

أما في الغرب ساهم أنصار التخطيط الاجتماعي العلمي مثل عالم الاجتماع أوغست كونت، والباحثين الاجتماعيين مثل تشارلز بوث، في ظهور

54 وحيد هاشم، مذكرات غير منشورة، ص 42

السياسات العامة في الدول الصناعية الأولى في بدايات الثورة الصناعية. وبسبب ضغوط الاستطلاعات التي أجريت لمعرفة مستوى الفقر في تلك الدول، والتي كشفت عن الظروف القاسية التي تعيشها التجمعات السكينة الفقيرة في المناطق المدنية في العصر الفيكتوري، قام الحزب البريطاني الليبرالي بتغييرات إصلاحية على قانون الفقر والرعاية الاجتماعية. ولدينا أمثلة أخرى بارزة في عملية تطوير السياسات العامة الاجتماعية مثل مستوى الرفاهية الاجتماعية في المانيا (عهد بسمارك) في القرن التاسع عشر الميلادي، وقانون الضمان الاجتماعي الذي أدخله الاتفاق الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية بين العامين 1933م و1935م، وأيضا في الإصلاحات الصحية عام 1942م. إذا الهدف من السياسات العامة الاجتماعية تطوير رفاهية الإنسان وتلبية احتياجاته في مجالات التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي، خاصة في المجالات المهمة التي تعنى بها السياسة الاجتماعية وهي كالتالي:

1-مستوى الرفاهية الاجتماعية،
2-الضمان الاجتماعي،
3-التأمين ضد البطالة،
4-السياسة البيئية،
5-المعاشات التقاعدية،
6-الرعاية الصحية،
7-السكن الاجتماعي،
8-الرعاية الاجتماعية،
9-حماية الطفل،
10-الاقصاء الاجتماعي،
11-السياسة التعليمية،

12-الجريمة،
13-العدالة الجنائية
14-المرافق العامة والبيئة والتنمية

كما ويشير مصطلح السياسات العامة أيضا إلى السياسات التي تضعها الدولة (من خلال نظامها السياسي خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية) للتحكم في سلوكيات الإنسان في المجتمع على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.

منظومة الدولة

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الدول، وبالطبع دراسة المجتمعات الإنسانية والعلاقات البينية بين المجتمع والدولة ونظامها السياسي خاصة في كافة المجالات التي تهم الانسان وتعنى بحياته ورفاهيته وأمنه واستقراره. لذلك سنتعرض لمفهوم الدولة بجميع مكوناتها خاصة المكون الاجتماعي.

اذ عاش مفهوم الدول في عقول الفلاسفة والمفكرين السياسيين منذ العصور اليونانية القديمة وحتى العصر الحالي، وكان (ولا زال ايضا) يعد العامل المشترك لتفكير الكثير من العلماء في المجالات السياسية والاجتماعية حيث دأبت الغالبية العظمى منهم على البحث والتقصي عن كيفية وآلية التوصل الى وضع منظومة دولة سياسية واجتماعية متوازنة لتحقيق الدولة المثالية، الدولة التي يرون أنها الأفضل لتحقيق حياة إنسانية مستقرة آمنة وكريمة، دولة تحافظ على حقوق الانسان، وهو حال لم يتحقق منذ فجر التاريخ والى العصر الراهن. وكان تركيز الفلاسفة (خاصة اليونانيون ومن ثم الرومانيون، المسلمون كابن خلدون، والاوروبيون) يتم عبر تصورات ذهنية وفلسفية لماهية الدولة، وأشكالها ووظائفها المختلفة، وعلاقتها بمواطنيها.

إلا أن وجود اختلافات علمية أساسية بين مرجعيات المفكرين وخلفيات العلماء الاجتماعيين والسياسيين الثقافية والحضارية (خصوصاً فيما يتعلق بمفهوم الدولة ووظائفها) أدى إلى اختلاف التعريفات فيما يتعلق بالدولة، وظائفها، واجباتها، ومسؤولياتها تجاه المواطنين منذ عصر سقراط وأفلاطون وحتى العصر الحديث

أولا: الدولة كما هي كائنة:

فيما يتعلق بمفهوم الدولة كما هي كائنة عرفها الأستاذ الفرنسي « بونارد « بأنها تلك الوحدة القانونية الدائمة والتي تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة بواسطة استخدام القوة المادية التي تحتكرها»[55].

من ناحية أخرى، عرف الرئيس الأمريكي السابق ودور ولسن الدولة «بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة»[56].

وعرفها المؤلف «الدولة هي اعلى الجماعات الانسانية المنظمة ذات الشرعية والسيادة التامة على اقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية»[57]. من هذا التعريف يمكن التوصل إلى أهم مكونات الدولة الرئيسية وهي: الاقليم، المواطنون، الحكومة، السيادة، الاعتراف الدولي، والثقافة والحضارة.

ثانيا: مكونات أو عناصر الدولة:

يرى البعض من علماء السياسة والاجتماع ان للدولة عناصر خمسة، وهي الإقليم، المواطنون، الحكومة، السيادة، والاعتراف الدولي، فيما يرى المؤلف أن للدولة عناصر ستة، وهي كالآتي:

---

55 - د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، عن مقال بونارد (النظرية القانونية للدولة) بمجلة القانون العام سنة 1922م، ص 25، وكذلك كتابة في القانون العام، سنة 1939م، ص 3.

2- د. محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 181.

56 Woodrow Welson ,The Fourteen Points and the Treaty of Versailles, 1919, MW Books, p. 29

57 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2019م، ص. 88

1-الإقليم: أشمل وأعم من الارض لان الاقليم هو الارض وما بباطنها من ثروات طبيعية، وما عليها من بشر وحجر ونبات وحيوانات ومؤسسات وشركات، وما يعلوها من فضاء خارجي (أجواء)، وما يحدها من بحار وانهار وجبال وحدود.

2-النظام السياسي: ويتكون النظام السياسي من الحكومة، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، الرأي العام، وسائل الاعلام.

3-المواطنون: هم الشعب (المجتمع) ممن ينتمون للدولة ونظامها السياسي وللإقليم قلبا وقالبا، من يدينون بالولاء والطاعة للنظام السياسي الحاكم، وهم من يشاركون الدولة ونظامها السياسي في الدفاع عنها وفي الحفاظ على أمنها واستقرارها ويضحون بكل شيء من أجل بقاء واستمرار الدولة.

4-ألسيادة: هي السلطة السياسية العليا للدولة على اقليمها وشعبها وثرواتها ومواردها الطبيعية، وهي سلطة لا ينقضها، أو يفوقها، ولا يحدها، ولا يلغيها أي سلطة أخرى، والسيادة كلية وشاملة لا تتجزأ.

5-الاعتراف الدولي: يكفي ان تعترف دولة واحدة من الدول العظمى والكبرى الخمس بأي دولة حديثة ليتم الاعتراف بها وتصبح عضوا في منظمة الأمم المتحدة

6-الثقافة والحضارة: لكل دولة ومجتمعها ثقافة مدنية وثقافة سياسية خاصة بها تميزها عن بقية المجتمعات والدول الاخرى. ولها أيضا حضارة خاصة بها تميزها عن بقية المجتمعات والدول الأخرى حتى وان تقاربت مع بعضها البعض جغرافيا أو تاريخيا.

وعرفت الثقافة بأنها «كل ما يتعلق بفكر الانسان من علوم وفنون ومبادئ وقيم وأخلاقيات». كما وعرفت الحضارة بأنها «كل ما يتعلق بسلوكيات وأفعال ومنجزات الانسان من عادات وتقاليد وأعراف»[58].

58 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2019م، ص. 89

ثالثا: لسيادة الدولة أربعة خصائص أساسية:

1-القطعية: أي بمعنى الشرعية العليا التي لا يحدها أي حدود قانونية لسلطاتها في سن القوانين.

2-صفة العمومية الشاملة: تعم جميع الأفراد والجماعات والتنظيمات والمنظمات داخل حدود الدولة.

3-صفة الدوام: إذ يستمر مفعول السيادة سارياً طالما أن الدولة قائمة بصرف النظر عن تغير الحكومات، والأشخاص أو المؤسسات الدستورية التي تم عبرها ممارسة السياسة.

4-عدم التجزؤ او التقسيم: بمعنى أن هناك سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها في الداخل أو الخارج.

ويعبر عن سيادة الدولة تجاه الدول القومية الأخرى باستقلالها التام وعدم تبعيتها لأي دولة قومية أخري بأي شكل من الأشكال. وتعتبر الدولة ذات سيادة كاملة فيما لو كان لها مطلق السيطرة على إقليمها وشعبها ومواردها وثرواتها الطبيعية.

والسيادة هي ما تميز الدولة القومية الحديثة، فهي تعبر عن قوة الدولة ومكانتها بين الدول القومية، ونفوذها بينهم، كما تعبر عن سيطرة الدولة القومية وهيمنتها على إقليمها وشعبها ومواردها المختلفة، وتعتبر السيادة القاعدة السلطوية التي تتعامل بموجبها حكومات الدولة مع بقية حكومات الدول في المجتمع الدولي. كما وتعتبر السيادة ميزة الدولة الأساسية الملازمة لها التي تميزها عن كل ما عداها من تنظيمات ومؤسسات وكيانات داخل المجتمع السياسي المنظم وخارجه في مقابل الدول الاخرى. أخيرا تعتبر سيادة الدولة

مركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام والأمن، وبالتالي هي الهيئة الوحيدة المحتكرة للشرعية السياسية والأمنية والقهرية لاستخدام وسائل القوة والإكراه ضد كل من يناقضها او يهدد استقرارها وأمنها ولها مطلق الحق في تطبيق القانون وفرض النظام فى المجتمع بأي وسيلة حتى ان اضطرت لاستخدام القوة (بالطبع القوة الغير مفرطة).

رابعا: ظهور الدولة ونشأتها التاريخية

لظهور الدولة ونشأتها التاريخية دور هام في دراسات علم الاجتماع السياسي لما لذلك من أهمية بالغة في معرفة ماضي الدول الذي تمخض عنه حاضرها، وما يمكن أن يتخذه الحاضر من سياسات وقرارات وسلوكيات تضمن له البقاء والاستمرار في المستقبل. لذلك ظهرت عدة أفكار ونظريات مختلفة في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع تحاول في مجموعها تفسير وشرح مصدر أصل نشأة الدولة وتطورها ووظائفها، وعلاقاتها بالمواطنين ومع الدول الأخرى. كل من هذه النظريات ترى أن أصل نشأة الدولة كان وفقاً لما يلي:

1-النظرية التاريخية: يعتقد مؤيدوها بأن نشأة الدولة تعود أساساً إلى تفاعل عوامل داخلية وخارجية متعددة ضمن إطار اجتماعي تطوري، وبناء على مراحل زمنية طويلة أدت في مجمل تطورها إلى ظهور الدولة، كما هو الحال في كثير من الدول التي ظهرت ومن ثم تطورت على مدى التاريخ.

2-النظرية الدينية (الثيوقراطية): ترجع النظرية لأصل نشأة الدولة إلى عوامل دينية بحتة، اختلفت باختلاف العصور والعقيدة التي يؤمن بها المفكرون في تلك العصور. فنظرية الحق الإلهي مستمدة من بعض الديانات، كالديانة المسيحية

في العصور الوسطى، والديانات القديمة التي ترجع مصدر السلطة التي يمتلكها الحاكم من الله عز وجل كما كان الحال في كثير من الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية، بل وحتى ابان العصور الوسطى خاصة في عصر الاقطاع.

3-<u>المذهب الشخصي:</u> تذهب هذه النظرية إلى القول بأن الأصل في نشأة الدولة يعود إلى صفات مميزة وقوى جسمية خارقة وسمات ومزايا عقلية فذة لشخص ما يستطيع بموجبها القيادة والسيطرة على أبناء جلدته وإخضاعهم لأوامره، الأمر الذي يمكنه من تحقيق المصلحة العامة التي تنتهي بإنشاء الدولة، على سبيل المثال، بسمارك في المانيا، الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

4-<u>نظرية تطور الأسرة أو الأسر</u>: ترى هذه النظرية بأن أصل نشوء الدولة يعود إلى اعتبار العائلة هي الأصل (خصوصاً العائلة الممتدة) التي عبر زمن طويل تتطور إلى مرحلة ومستوى نشوء الدولة على أساس أنها (أي العائلة الممتدة) النواة الأولى لنشوء أي مجتمع، فتطور العائلة وتعدد أفرادها ينقلها تدريجياً إلى مرحلة العشيرة، ومن ثم تطورت مرحلة العشيرة إلى مرحلة القبيلة، والأخيرة تطورت إلى عدة قبائل حتى تتكون الأمة ومن ثم الدولة.

5-<u>نظرية القوة والعنف</u>: ترتكز هذه النظرية على مبدأ استخدام القوة والعنف والتغلب (القوة العسكرية) كعوامل رئيسية لنشوء الدولة وتكوينها وذلك نتيجة فرض القوة من قبل مجموعة من الأشخاص أو الجماعات على غيرهم من الجماعات أو من الأمم. إذ أن استخدام القوة العسكرية ضد الجماعات والمجتمعات، بل وحتى الدول وإخضاعهم لإرادة من يمتلك القوة (او من يمتلكون القوة)، وهي الأداة الرئيسية المؤسسة للدولة التي تصدرت معظم تطورات الدول وفقا لأحداث التاريخ، على سبيل المثال الصراعات والحروب ابان العصور الأوروبية، الصراعات والحروب ابان العصور الاسلامية.

6-النظرية القومية: ترجع هذه النظرية أصل نشأة الدولة إلى وجود قوميات مختلفة تقيم على إقليم أو أقاليم معينة تختلف مع بعضها البعض في العقيدة أو في اللغة أو في ألأصول العرقية. هذه العوامل سواء في مجموعها أو بوجود أحد منها تؤدي بشكل مباشر إلى مطالبة القوميات، خاصة القومية الأقلية (عادة من القوميات القليلة أو المظلومة والمضطهدة) بانفصالها عن الدولة الأم، كما حصل أثناء الإمبراطورية الرومانية، ومن ثم في عهد إمبراطورية شارلمان، وكما هو الحال في بريطانيا العظمى (ايرلندا الشمالية)، وكما حدث في الاتحاد السوفيتي.

وقد يتم نشوء الدولة في مثل هذه الحالات إما عن طريق المفاوضات السياسية السلمية (كما حدث من انفصال تشيكيا عن سلوفاكيا)، أو عن طريق استخدام القوة والعنف، كما حدث في السودان من انفصال السودان الجنوبية عن السودان الشمالية. ومن الملاحظ أن النظرية هذه لا تحاول استخدام العوامل التاريخية والاجتماعية والعرقية فحسب لشرح وتفسير ظاهرة نشوء الدولة، وإنما ترجع جانب العوامل السياسية والعقائدية في التدليل على ذلك التفسير.

7-نظرية الاعتماد: ترتكز هذه النظرية على اعتبار دور العوامل الخارجية، كالمصالح الكونية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية للدولة العظمى وما ينشأ عنها من سياسات وقرارات محددة لنشوء الدول. فنشوء وتكوين معظم الدول القومية في العالم الثالث كان بمقررات وسياسات بعض الدول العظمى (بريطانيا وفرنسا) خصوصاً بعد اتفاقية (سايكس بيكو في عام 1916م) التي قسمت منطقة الشرق الأوسط إلى وحددت جغرافية منفصلة عن بعضها البعض. ولقد تم تطبيق اتفاقية سايكس بيكو بالفعل بعيد نهاية الحرب العالمية الأولى (1918م) خاصة بعد استيلاء الحلفاء او الدول المنتصرة في تلك الحرب على تركة الدولة العثمانية من الاقليم. وترى نظرية الاعتماد أن الصراع الكوني بين

الدول العظمى والمنافسة فيما بينها (في حالة وجود أكثر من دولتين عظميين كما كان هو الحال قبل الحرب العالمية الأولى ومن ثم الثانية) للهيمنة على المناطق الإستراتيجية والحيوية خاصة الثرية بالموارد والثروات الطبيعية الخاضعة لنفوذهم وسيطرتهم في معظم مناطق العالم. أطماع ومصالح الدول الكبرى أدت ببعض الدول العظمى إلى إنشاء دول صغرى تابعة لها في المناطق الإستراتيجية الحساسة والحيوية من العالم لاستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية، لاستخدامها كقاعدة لها، أو كوسيط، أو كأسواق تجارية رائجة لمنتجاتها، او كعميل تابع لها في تنفيذ مخططاتها الإقليمية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية الكونية. يؤخذ على النظرية هذه عدم توافر الأدلة الكمية-الموضوعية لدعم فرضيتها الرئيسية، على الرغم من نشوء حالات محددة منها على سبيل المثال انشاء دولة الأردن بقرار من بريطانيا العظمى بعد استعمارها لبلاد الشام حيث قسمتها الى كل من: لبنان، سوريا، وفلسطين، ومن ثم أنشأت الاردن، أنشأت دولة بروناي وسنغافورة التي انفصلتا عن ماليزيا.

8-نظرية العقد الاجتماعي: تعتمد النظرية على فلسفة العقد الاجتماعي الأوروبية The Social Contract التي بدأت منذ توقيع وثيقة (الماجنا كارتا) في بريطانيا التي صاغها النبلاء البريطانيون في القرن الثالث عشر الميلادي (1215م) التي قلصت من صلاحيات الملك جون الأول ونفوذه وقدرته على الانفراد بالسلطة والحكم. وهي نظرية تحدث عنها الكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين (تالكوت بارسونز، توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو). وتقوم أسس النظرية على الفكرة القائلة بأن نشأة الدول ومصدر السلطة فيها يعود إلى «تكوين الإرادة العامة للشعب نتيجة اختيار عاقل ومقصود بين الحاكم والمحكومين»[59].

59 توماس هوبز، مرجع سابق، ص. 77

وثيقة (الماجنا كارتا)، هي وثيقة تبين تاريخ كتابتها أن بنودها نظمت العلاقة بين النبلاء وحكامهم فقط، وأكدت على أنها تطبق على أرض الواقع في دول ذات ظروف سياسية وتاريخية مختلفة، وهذا ما كان يحدث في انجلترا آنذاك. ولا شك أن هناك علاقة مباشرة بين عدم وجود دستور مكتوب في المملكة المتحدة مع وجود وثيقة (ماجنا كارتا ومن ثم قانون الوستمنيستر) ضمنت الحقوق والحريات، وبالتالي ظلت إنجلترا كل هذه الأعوام وحتى الآن دون دستور مكتوب، لأن هناك تراكمات تاريخية من الوثائق والمبادئ التي كونت تلك القوانين التي تحمي حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى يرى البروفيسور ديفيد كاربنتر أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية (كينج كولج) البريطانية: «إن وثيقة (الماجنا كارتا) تمثل شرعية دستورية كانت ترمي إلى حماية امتيازات البارونات في ذلك الوقت، فكانت وثيقةً هدفها منع الملك من انتهاك حقوق البارونات فقط، دون ان تهتم بحقوق غالبية الشعب»[60].

أيضا فإن الذي اكدته وثيقة الماجنا كارتا ان تكون الكنيسة في إنجلترا حرة من التدخلات الملكية بشؤونها، كما ومنحت الملك حق التدقيق بوضع الغرامات وفرض الواجبات المالية على النبلاء عندما يتم تسلمهم لأراضيهم بعد وفاتهم إلى ورثتهم. ولا شك أن أصول الكثير من المساعي لوضع نظم دستورية مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية تأثرت بدورها بوثيقة الماجنا كارتا واعتبرتها كمرجعية. على سبيل المثال أشارت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية بوضوح إلى الماجنا كارتا للتعديل السادس في الدستور الأميركي وهو «الحق بالحصول على محاكمة سريعة». وعندما اجتمع نواب أميركا عام 1787م لوضع

60. David Carpenter, A Hunter's Confession, Way Pac , p. 19

مشروع الدستور الأمريكي قاموا بوضع النظام القضائي الأمريكي طبقاً للقانون العام الإنجليزي (قانون الوستمنيستر) الذي نشأ من رحم وثيقة الماجنا كارتا. بل وأثرت الماجنا كارتا على القانون الدولي، حيث في عهد الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة ماجنا كارتا لجميع المجتمعات الانسانية. وفي العصور الوسطى أيضا تأثر معظم الفلاسفة الغربيين مثل ماكس فيبر، توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، اليكس دو توكوفيل بما جاء في وثيقة الماجنا كارتا، وهي الوثيقة التي بنيت عليها أسس النظرية الاجتماعية السياسية لأولئك الفلاسفة على الفكرة القائلة بأن نشأة الدول ومصدر السلطة فيها يعود إلى «تكوين الإرادة العامة للشعب نتيجة اختيار عاقل ومقصود بين الحاكم والمحكومين «إذ يبادر الأفراد في المجتمع إلى تأسيس العقد الاجتماعي بموجب الحريات الشخصية والجماعية (الطبيعية) التي يمتلكونها، وهنا كما أشرنا سابقا، إما أن يكون تخليهم عن تلك الحريات كلياً، كما هو الحال في العقد الاجتماعي لتوماس هوبز حيث يتخلى الأفراد عن جميع حقوقهم للحاكم في مقابل أن يوفر لهم الأمن والحماية لهم ولممتلكاتهم[61]. أو أن يكون التخلي عن الحقوق جزئياً كما هو الحال لدى عقد «جون لوك «حيث يتخلى الافراد عن بعض من حقوقهم للحاكم ليقدم لهم الامن والحماية، فيما يحتفظ الأفراد ببعض من الحقوق في مقابل الحاكم تؤهلهم لإزاحة الحاكم فيما لو أخل بشروط العقد الاجتماعي المبرم معه «([62]).

التطور التاريخي للعلاقة بين الحاكم والمحكومين التي يدرسها علم الاجتماع السياسي تمت وفقا لنظرية العقد الاجتماعي وتطورت من خلال المفكرين السياسيين كما يلي:

61- Thomas, Hobbs, Leviathan, ch.32.

62- John Lock, The Second Treatise of Civil. Book II, sect.3.99, (2).

1-توماس هوبز عقد كلي بين الحاكم والمحكومين تنازل كلي من المحكومين للحاكم.

2-جون لوك عقد جزئي بين الحاكم والمحكومين، والتنازل جزئي، ويمتلك المحكومين الجزء الذي يمكنهم من ازاحة الحاكم فيما لو أخل بشروط العقد.

3-جان جاك روسو أضاف إلى جون لوك مفاهيم هامة مثل مفهوم الحرية، ومفهوم المساواة التامة بين جميع افراد الشعب، ومفهوم الارادة العامة للشعب، ومفهوم، المساواة السياسية لجميع افراد الشعب.

خامسا: أنواع واشكال الدول في النظام العالمي:

يهتم علم الاجتماع السياسي أيضا بدراسة أنواع واشكال الدول بصفة عامة في المنتظمات الدولية القديمة والحديثة. ويركز علم الاجتماع السياسي على دراسة نوع الدولة، شكلها، معتقداتها، ثقافتها المدنية والسياسية، وحضارتها القومية. فسياسات الدول من خلال نظامها السياسي تلعب دور رئيسي في حياة المجتمعات الإنسانية في جميع دول العالم عبر التاريخ وحتى العصر الراهن. ولكل نظام دولة سياسي تأثير مباشر على حياة المجتمعات الإنسانية خاصة على حرياتها وحقوقها الإنسانية، وبالطبع على أمنها واستقرارها ورفاهيتها، ونذكر منها أنظمة الدول التالية:

1-دول جمهوريات ديمقراطية: وتنقسم الى ثلاثة اقسام:

أ-دول ذات أنظمة ديمقراطية سياسية رئاسية ينتخب فيها رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة.

ب-دول ذات أنظمة ديمقراطية سياسية نيابية (برلمانية) حيث ينتخب فيها

رئيس الدولة من قبل البرلمان بعد انتخاب البرلمان، اما رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء فهو زعيم الحزب الفائز الحاصل على أصوات الأكثرية من الأحزاب السياسية المتنافسة.

ج-دول ذات أنظمة ديمقراطية سياسية جمهورية مختلطة أي مزيج من النظامين الرئاسي والبرلماني (نظام سياسي هجين).

2-دول جمهورية غير ديمقراطية يحكمها شخص واحد او نخبة حاكمة.

3-دول ملكية وراثية: وتنقسم الى ثلاثة اقسام:

أ-دول ذات أنظمة سياسية ملكية وراثية مطلقة، للملك مطلق الصلاحيات.

ب-دول ذات أنظمة سياسية ملكية مقيدة او مقننة، بواسطة الدستور او الدين

ج-دول ذات أنظمة سياسية ملكية دستورية، الملك او الملكة يعتلي العرش ولكن لا يحكم.

النظام الاجتماعي (تالكوت بارسونز) The Social System

لكي نضع كل من علم الاجتماع وعلم السياسة في منظومتهما الثنائية لا بد وأن نتطرق للنظام الاجتماعي، ومن ثم للنظام السياسي في العلوم الاجتماعية. فالنظام الاجتماعي جزء من مكونات الدولة ويطلق عليه مسمى الشعب (او المواطنون). وتعتبر محاولة العالم الاجتماعي تالكوت بارسونز من أولى المحاولات العلمية الواقعية لدراسة مفهوم النظام الاجتماعي الكلي بصفة عامة، ومفهوم النظم الاجتماعية الفرعية المنبثقة عن النظام الاجتماعي الكلي بصفة خاصة مستخدما في تلك الدراسة ما يسمى بالهيكل الأدائي للنظام الاجتماعي[63].

63 Talcott Parsons, "An Outline of the social system "in Talcott Parsons, Edward Ashiks (Kasper - Negele and Jesse T.pitts,eds).In Theories of Society .New York :The free Press 1961,1.1.37.

يعني بارسونز هنا بالهيكل، أي البناء، فالإنسان ما هو إلا عبارة عن هيكل عظمي مكسو باللحم، له أطراف ومكونات، هذه الأطراف والمكونات لكل منه حركة، او وظيفة، أو أداء تؤديه، وذلك من أجل أن يعيش الانسان، أو يقوم الإنسان بالتحرك أو الانتقال أو العمل أو تناول الأشياء المختلفة، او اتخاذ افعال، او ردود أفعال. بالشيء نفسه فإن للمجتمع نظاما متكاملا له هيكل (بناء) وله مكونات (أطراف أو عناصر) ولكل عنصر وظيفة أو مهمة (أداء)أو فعل يؤديه في ذلك النظام لتحقيق أهدافه ومصالحه وأمنه واستقراره.

بصفة عامة، فإن من أهم مكونات النظام الاجتماعي هي: العائلة، الأفراد، الجماعات، التنظيمات الإنسانية الرسمية، وغير الرسمية، ويطلق على ذلك «النظام الإنساني»، وتأتي النظم الاخرى المؤسساتية أو الإحيائية كعناصر أخرى مهمة من عناصر النظام الاجتماعي الكلي (منها النظام السياسي، النظام الاقتصادي، النظام الثقافي والحضاري، النظام الاحيائي، النظام البيئي).

ويتمثل النظام الثقافي (في الآراء والأفكار والتصورات والقيم والمبادئ الاخلاقية، وفي المناهج العلمية). أما النظام الحضاري ويمثله السلوك الانساني (كالعادات والتقاليد والأعراف)، فهو أيضا من أهم المكونات الأساسية للنظام الاجتماعي الكلي. وتشتمل البنية الاجتماعية الكلية التقليدية على الجوانب المختلفة لعلم الاجتماع وفقا للتقسيمات التالية:

التقسيم الطبقي الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، ودور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الاقتصادية، الليبرالية والعلمانية، القانون والنظام، والجنس اوالجندر، الاجرام، والانحراف نظرا لأن جميع مجالات

النشاطات البشرية تتأثر بالتفاعل بين الهيكل الاجتماعي العام والسلوكيات الفردية، بل ووسّع علم الاجتماع تدريجيا تركيزه ليشمل مواضيع أخرى، مثل الصحة والطب، الاقتصاد، المؤسسات العسكرية، والتعليم، والعقاب، والإنترنت، كمؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات التي تهتم بتطوير المعرفة العلمية، ورأس المال الاجتماعي، ودور النشاطات الاجتماعية كمؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات التي تهتم بتطوير المعرفة العلمية. انطلاقا من ذلك كان الهدف الأساسي لمحاولة بارسونز دراسة وتحليل النظام الاجتماعي الكلي هو أيجاد «نظرية عامة للفعل أو للأداء لعناصر المجتمع انطلاقا من اهتمامه بضرورة تحقيق الانسجام والوئام بين مكونات المجتمع الكلي الرئيسية التي تحقق الأمن والاستقرار والرفاهية للمجتمع ككل، اذ أن انعدامها يؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي.»[64].

يعتقد بارسونز بأن التوصل إلى وضع نظرية كلية للنظام الاجتماعي تتطلب إيجاد إطار عام يحتوي على تداخل في الأداء (في الأفعال والسلوك) الإنساني وأعماله، وأفعاله وسلوكيات المكونات (العناصر)الأخرى المختلفة الموجودة في ذلك النظام. وتعتبر هذه العوامل أسس النظام الاجتماعي لتالكوت بارسونز، ولحركة وأداء هياكل تلك النظم ([65]).

اذ من المعروف أن مكونات المجتمع العلائقية (أي العلاقات بين مكونات المجتمع السابق الاشارة إليها) لا تنبع من أسس ومنطلقات سليمة، ذلك لطبيعة تلك المكونات التي قد تتناقض وتتعارض مع بعضها البعض خصوصا في

64 -مرجع سابق: ص 195.
65 -مرجع سابق

المصالح والاهداف والغايات، بل ولما تحمله المكونات المتناقضة من سلبيات وربما مخاطر، خصوصا الطبيعة الإنسانية التي تميل إلى تحقيق غريزتي حب البقاء، وحب التملك وحب تحقيق الذات. لذلك فإن المكونات الاجتماعية تتطلب وضع معايير وقوانين وضوابط قانونية وموضوعية لاحتواء مصادر الخلاف والاختلاف، ومنع نشوب العنف والنزاع والصراع في النظام الاجتماعي الكلي.

أن المجتمع بنظامه الكلي السابق ذكره هو أكبر النظم الإنسانية حيث بمقدوره المحافظة على توازنه واستقراره (التوازن بين مكوناته) لمدة طويلة من الزمن، إلا أن ذلك الفعل يتطلب إيجاد علاقة شرعية مباشرة لتحقيق ذلك التوازن، تلك العلاقة هي القدرات الذاتية التي تنبع من النظام السياسي الذي يعتبر جزءا مهم من مكونات (أو عنصرا واحدا من عناصر) النظام الاجتماعي الكلي.

بناء عليه ركز بارسونز في دراسته للنظام الاجتماعي على عمليات الصيانة لمنجزات النظام الاجتماعي، وعمليات التكيف والتهيؤ التي يستخدمه النظام الاجتماعي للتوصل إلى تحقيق اهدافه ومصالحة من خلال التكيف مع المستجدات والتحديات والتغيرات التي تحدث إما من داخل النظام الاجتماعي الجزئي، أو من النظام الدولي.

ولاريب أن عمليات الصيانة (بالنسبة للأوضاع الداخلية للنظام الاجتماعي الكلي) تهتم باتخاذ القرارات التي تؤدي إلى إشباع احتياجات ومطالب ورغبات المواطنين، وكذلك اتخاذ القرارات التصحيحية الفاعلة في حال تم اتخاذ قرارات سابقة غير مجدية، وقدرة النظام الاجتماعي على التحكم في مصادر التوترات التي قد تنشأ بين مكونات النظام الاجتماعي الكلي، وإدارتها بفاعلية في الاتجاه

الذي يتناسب مع أهداف المجتمع ككل. كما أن عمليات التكيف في داخل النظام الاجتماعي تعني اتخاذ النظام الاجتماعي الكلي لسياسات واستراتيجيات مختلفة للمحافظة على الموارد والثروات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل والأفضل والأكفأ لتحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، وكذلك استخدام المرونة فيما يتعلق بعمليات توزيع الموارد على المواطنين وتخصيصها في الاتجاهات المرغوبة التي تحقق المصالح العامة.

النظام السياسي (ديفيد أيستن) The Political System

يعتبر النظام السياسي أيضا جزء من مكونات المجتمع الكلي وبالتالي من مكونات الدولة. ويتكون النظام السياسي من المكونات التالية: الحكومة، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، الرأي العام، ووسائل الاعلام. وعرف المؤلف النظام السياسي على أنه «مجموعة مترابطة ومتكاملة من المكونات الوظيفية المعتمدة على بعضها البعض سواء من المكونات الهيكلية والعلائقية والوظيفية والأدائية بل وحتى النفسية هدفها تحقيق اقصى منفعة ممكنة للدولة بأقل تكلفة ممكنة من خلال صناعة القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها»[66].

ويعتبر العالم السياسي ديفيد أيستن من أوائل العلماء الذين تحدثوا عن النظام السياسي وأهميته في تحقيق مطالب واحتياجات المواطنين من خلال نظريته في النظام السياسي التي تتكون من مدخلات ومخرجات، فالمدخلات هي مطالب واحتياجات المواطنين التي تدخل الى النظام السياسي (مدخلات) وتمر في هيكل المنظومة السياسية وتنتهي بمخرجات من قبل النظام السياسي في

66 وحيد هاشم، مبادئ في علم السياسة، خوارزم العلمية، 2015م، ص. 62

شكل قوانين وأنظمة ولوائح التي بدورها تعتبر مدخلات في النظام الاجتماعي. وتوازن المدخلات مع المخرجات يسهم في تحقيق استقرار النظام السياسي، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي، بل وتحافظ على شرعيته وبقاءه في السلطة. ويتكون النظام السياسي من العناصر التالية:

الحكومة، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، الرأي العام، والسلطة الرابعة أو وسائل الاعلام.

1-الحكومة: هي جزء من النظام السياسي وعرفت الحكومة على أنها «الهيئة الجماعية المكلفة بمهام الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والحفاظ على أمن واستقرار الدولة من خلال استخدامها للسلطة السياسية الشرعية المخولة لها للحكم من قبل المجتمع»[67]. وتتكون الحكومة من السلطات الثلاث: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

2-الاحزاب السياسية: «الحزب السياسي تنظيم سياسي اجتماعي واقتصادي دائم قائم على اهداف ومبادئ مشتركة لمجموعة من الافراد والجماعات لديها اجندة سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بها هدفها الوصول الى السلطة، او المشاركة فيها، او معارضة السلطة الحاكمة خاصة في السلطات التنفيذية والتشريعية»[68]. ومن أهم سمات الأحزاب السياسية أنها منظمة في منظومة مؤسساتية، لها أفكار وبرامج سياسية، اقتصادية، اجتماعية محددة، وتتسم الأحزاب السياسية أن أهدافها معلنة.

67 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2015م، ص. 81
68 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2015م، ص.82

أنواع الأحزاب السياسية:

أ-الاحزاب الخاصة العضوية فيها خاصة بفئة معينة من الأشخاص او الجماعات يطلق عليها أحزاب النخبة، أو القلة المختارة.

ب-الأحزاب العامة، والعضوية فيها مفتوحة لجميع المواطنين للاستفادة منهم في الانتخابات على كافة المستويات السياسية سواء في البرلمانات، أو الحكومات

ج- الأحزاب العقدية،

د-الأحزاب الطبقية،

ه-الأحزاب الجغرافية،

و-الأحزاب ذات الهوية الوطنية،

ي-الأحزاب الدينية.

وهناك دول فيها حزب واحد كالدول الشيوعية والاشتراكية، ودول بحزبين كالولايات المتحدة الامريكية، ودول بأحزاب متعددة كفرنسا وايطاليا ومعظم الدول الاوروبية.

3-جماعات الضغط والمصالح: تنظيمات سياسية اقتصادية اجتماعية ودينية لها اجندة خاصة ذاتية هدفها الضغط على الحكومة والتأثير على سياساتها العامة لتحقيق اهدافها ومصالحها الخاصة بها والحصول عليها. وعادة ما تلجأ تنظيمات الضغط والمصالح لتحقيق أهدافها ومصالحها لاتباع الوسائل التالية:

أ-الضغط المباشر على الحكومة من خلال الاتصال المباشر مع اعضاء السلطة التنفيذية، أو أعضاء السلطة التشريعية سواء بشكل مباشر أو بشكل علني يركز على اقناع السلطات بضرورة تبني سياسة ما، أو بشكل غير علني من خلال العلاقات والصداقات الخاصة.

ب-<u>الضغط الغير مباشر على الحكومة</u> خاصة أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال تعبئة الرأي العام ضد الحكومة، أو تعبئتهم تجاه تحقيق أهدافها ومصالحها.

وتوجد جماعات مصالح سياسية، وشبه سياسية، وإنسانية، وجماعات مصالح دائمة وأخرى مؤقتة، وجماعات مصالح خاصة وأخرى عامة.

4-<u>الرأي العام:</u> بصفة عامة الرأي العام هو «ما تراه، ترتئيه، او تشعر به الغالبية العظمى من الشعب، او ما يريده الشعب من تحقيق اهداف ومصالح ومطالب، وأيضا هو موقف الغالبية العظمى من الشعب نحو القضايا التي تهمهم سواء كانت قضايا سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أو غيرها. ويعرف المؤلف الرأي العام على أنه «كل ما يؤمن به، او يراه أو يتصوره او تشعر به الغالبية العظمى من الشعب تجاه المسائل والقضايا والمشاكل والتحديات والمستجدات التي تواجه المجتمع او الحكومة من داخل الدولة، او من المنتظم الدولي.»[69] ولقد أدى انتشار التعليم، وتطور وسائل الاتصالات العامة والخاصة، ووسائل التواصل الاجتماعي الى تنامي أهمية الرأي العام (بل وانتشاره) سواء الرأي العام المحلي لكل دولة من دول العالم، أو الرأي العام الإقليمي او العالمي نحو الكثير من القضايا الإنسانية سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو حتى بيئية.

ولا بد أن نشير الى أن الرأي العام (سواء محلي أو دولي) يعتبر من الظواهر المتغيرة بل والمتقلبة تخضع للكثير من العوامل خاصة الحملات الدعائية، او الإعلانات والدعايات أيا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو حتى نفسية،

---

69 مرجع سابق، وحيد هاشم، علم الاجتماع السياسي، مذكرات غير منشورة، ص. 80

بل ويتأثر بالإشاعات أيا كانت سياسية، اجتماعية، او اقتصادية. وأصبح الرأي العام يتأثر كثيرا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وينقسم الرأي العام إلى: رأي عام علني وصريح، رأي عام تحريري، شفهي، خفي وباطني، دائم، مؤقت، منقاد، وطني، اقليمي، دولي، نشط وفاعل، وراي عام مهمل.

5-<u>وسائل الاعلام: او السلطة الرابعة</u>: تتطلب وسائل الإعلام تبني الموضوعية في طرح القضايا والمواضيع والمشاكل، ومن المفترض ان تلتزم الحيادية فيما تتناوله من مواضيع وقضايا بهدف خدمة المواطنين والدولة. وفي القرن الواحد والعشرين أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منافسة لوسائل الاعلام من حيث الحضور والسرعة في بث المعلومات والاخبار، إضافة إلى طرح الآراء والتوجهات والتصورات، والانتقادات، وغيرها من محتويات الحياة والنشاطات الإنسانية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية.

<u>The Government: الحكومة</u>

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الحكومات لما لها من دور رئيسي في تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للدول ومجتمعاتها الإنسانية.

<u>تعريف الحكومة:</u>

الحكومة هي جزء من النظام السياسي وعرفت الحكومة على أنها «الهيئة الجماعية المكلفة بمهام الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والحفاظ على أمن واستقرار الدولة من خلال استخدامها للسلطة السياسية الشرعية المخولة لها للحكم من قبل المجتمع»[70].

70 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2019م، ص. 85

اقسام الحكومة:

تنقسم الحكومة إلى ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وتختلف الدول في منظومات حكوماتها ومؤسساتها، وأجهزتها، وطرق أداءها، وبالطبع في ثقافاتها السياسية، حيث لا توجد حكومتان متشابهتان في العالم كله. وقد تجتمع بعض السلطات مع بعضها البعض (كالمملكة العربية السعودية حيث يمارس مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية)، او تتوزع السلطات بين المؤسسات الثلاث حيث تستقل كل سلطة عن السلطات الأخرى، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية (وجميع الدول الديمقراطية خاصة الدول الغربية)، حيث تراقب كل سلطة من السلطات الثلاث سياسات السلطات الأخرى وتحرص على ألا تستأثر بها أي سلطة أحادية منهم (منع استئثار او احتكار أيا منها بالسلطة).

أشكال الحكومات:

لكل شكل من أشكال الحكومات دور رئيسي في حياة المجتمعات الإنسانية، لذلك تعتبر من صميم اهتمامات علم الاجتماع السياسي خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة والخاصة، الحقوق الانسانية، الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية والسياسية، والتفاعلات بين افراد وجماعات المجتمع مع النظام الحاكم. وفيما يلي نتعرض لأنواع الحكومات:

1-الحكومات الفردية: ويطلق عليها بالحكومات الديكتاتورية أو الحكومات السلطوية القمعية، وهي حكومات تخضع الدولة فيها بكاملها لإرادة فرد واحد يمتلك السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية، بل وحتى القضائية إن تطلب

الأمر ذلك)، ولديه صلاحيات مطلقة لا قيود على قراراته ولا سلطة أخرى تعلو فوق سلطاته مثال على ذلك (كوريا الشمالية).

2-حكومات القلة: وهي حكومات نخب سياسية أو اقتصادية، او عرقية، او عسكرية، او دينية مذهبية، او عرقية، او خليط من النخب خاصة النخبتين السياسية والاقتصادية حيث تدعمهما النخبة الاجتماعية وتنقسم بدورها تبعا للأنواع التالية:

أ-اما حكومات عرقية، كما كان الحال في جنوب افريقيا، في روديسيا، حيث تحكم عرقية صغيرة متمكنة ومهيمنة عرقيات غالبية أخرى تفوقها من حيث العدد. أيضا فى العراق هيمنة العرقية العربية على الكردية وكافة العرقيات الأخرى.

ب-حكومات مذهبية، كما هو الحال في سوريا، حيث ان العلويون القلة يحكمون الغالبية السنة، وكذلك الحال في العراق.

ج-حكومات العسكر، هي الحكومات التي يحكمها نخبة من الجيش بعد أن يستولي الجيش عل السلطة، كما كان الحال في العراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر، وكما هو الحال في السودان، وفي ليبيا نوعا ما، وذلك منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي والى عهد قريب.

د-حكومات نخبوية، حيث تدير الدولة والحكومة وتتحكم في جميع مفاصلها نخب سياسية واقتصادية وتكنوقراطية متحدة مع بعضها البعض وحسب دراسات العام السياسى روبرت داهل فإن جميع حكومات الدول العربية خاصة أو أيضا هى حكومات نحب سياسية واقتصادية.

3-حكومات الأغلبية: وهي الحكومات الديمقراطية المنتخبة من قبل الشعب مباشرة، او عن طريق المجمع الانتخابي (كما هو الحال في أمريكا)، وتنقسم إلى قسمين:

أ-حكومات رئاسية حيث ينتخب رئيس الدولة فيها من قبل الشعب مباشرة، كما هو الحال في أمريكا، فرنسا، تركيا، وروسيا الاتحادية، ومصر.

ب-حكومات نيابية (برلمانية) حيث يتم فيها اختيار رئيس الدولة من قبل البرلمان (أحد أعضاء البرلمان) بعد انتهاء الانتخابات حيث يجتمع البرلمان وينتخبون أحدا من اعضاءهم لتولي رئاسة الدولة ومهامه صورية رمزية فقط. فيما ينتخب رئيس الحكومة إما من قبل الشعب مباشرة، أو يعتبر رئيس الحزب الفائز في الانتخابات هو رئيس الوزراء.

نود أن نشير إلى ان عدم فوز أي حزب من الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية البرلمانية (51%) يؤدي الى أن يتم تشكيل حكومة ائتلافية من عدد من الأحزاب.

دور علم الاجتماع السياسي في دراسة الصراعات والحروب

تعاني معظم دول وشعوب العالم منذ فجر التاريخ وحتى اليوم من استمرار وتواصل حالات من الصراعات والحروب والأزمات الدينية والمذهبية والعرقية والإيديولوجية، ومعها صراعات شرسة على المصالح القومية، وعلى الهيمنة والنفوذ فيما بين الدول الكبرى على غالبية مناطق دول العالم الثالث. لذلك فإن وصف وتحليل حال معظم دول العالم من مختلف النواحي المتعلقة بحياة الانسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والقرارات والسياسات التي يتبناها، ومخرجاته الفنية والعلمية والمعمارية عبر مختلف الأزمنة، تؤكد ان

حالات الصراعات والأزمات والحروب في تاريخ العالم كله، بل وفي حاضره هي الصراع على القوة والسلطة، التي وكانت ولازالت هي السمة الغالبة على علاقات جميع شعوب ودول العالم.

وتعد معظم دول العالم ومناطقه (خاصة في دول العالم الثالث) من أكثر المناطق في العالم خطورة وسخونة سياسية، وصراعات وحروب بعد أن احتكت فيه الاديان الثلاث المختلفة، وتصارعت فيها المذاهب المتعادية، وتنافست عليه الثقافات والحضارات والاطماع الإقليمية والدولية المتناقضة، بل وتصارعت عليها وتحاربت في ساحاتها معظم دول ومجتمعات العالم منذ القدم.

نذكر في أوروبا حروب متواصلة منذ فجر التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي آسيا حروب أربعة بين الباكستان والهند، حرب بين الهند والصين، حرب بين اليابان والصين، الحرب الكورية، الحرب الفيتنامية. وفي منطقة الشرق الأوسط حروب وصراعات مستمرة ومتواصلة منذ أن غز الاسكندر المقدوني المنطقة وحتى العصر الراهن، الحروب العربية الإسرائيلية، الحرب العراقية الإيرانية، الحرب العراقية على الكويت، وربما أخيرا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الفلسطيني.

تبعا لذلك يحرص علم الاجتماع السياسي على دراسة وتحليل كافة أنواع واشكال ومستويات الصراعات والحروب العسكرية، الحروب النفسية، الإعلامية، والفكرية العقدية التي أصبحت منتشرة في العالم كله في اشكال وصور، ومستويات مختلفة. في مقدمة هذه الحروب سواء في القرن العشرين، أو بصورة أخطر في القرن الواحد والعشرين حروب عن بعد أطلقت عليها مسمى «حروب الثقافات والحضارات من خلال صراعات الأفكار والمعتقدات»[71].

---

71 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2022م، ص. 70

حروب الأفكار:

حروب الأفكار هي «حروب ثقافية وحضارية ترتكز على العوامل النفسية الخطيرة التي تتواصل صراعاتها ومعاركها بين دول وشعوب العالم كلها بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الاعلام الضخمة خاصة القنوات الفضائية»[72].

وبدأت معارك حروب الافكار منذ بداية القرن الماضي، لكنها أصبحت حامية الوطيس وأكثر انتشارا وخطورة في هذا القرن الواحد والعشرين الذي أطلقت عليه مسمى «قرن الفتن والحروب والأزمات والمصائب والأوبئة». اذ لا شك أن حروب الأفكار ارتبطت بتصاعد وتيرة الحراك العالمي الاجتماعي والسياسي والإعلامي العالمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 م، وهو العام المشئوم الذي غير من وجه ومجرى التاريخ برمته، بل وغير من جميع نشاطات وتحركات وقيم ومبادئ دول وشعوب العالم كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، والمالية (البنكية)، كما وغير من معالم العالم السياسية والأمنية وأخضعها لمباضع جراحات سياسية اجتماعية أمنية دقيقة ومتعمقة، ليظهر العالم كله بعدها بشكل مختلف تماما عن شكله السابق فيما مضى أي قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001م.

منذ بداية هذا القرن الواحد والعشرين وحتى الزمن الراهن تم تأكيد مسمى القرن هذا كما اسميته ووصفته بأنه قرن "الفتن والحروب والأزمات والمصائب والأوبئة»، واتضحت معالمه بوضوح كنتيجة للحروب التي اندلعت فيه من عام 2002م (الغزو الأمريكي لأفغانستان، 2003م الغزو الأمريكي للعراق)، الثورات والحروب الأهلية التي نشبت في بعض الدول العربية كنتيجة لثورات الربيع العربي) والثورة السودانية.

72 مرجع سابق، 2022م، ص. 71

أيضا الحرب في سوريا 2011م، الحرب في ليبيا 2011م، الحرب في اليمن عام 2015م، إلى الحرب الروسية الأوكرانية التي نشبت عام 2022م، الحرب الأهلية في السودان 2022م، ومن ثم اقتتال العسكر في السودان الذي أدى الى تهجير الملايين هربا من الحرب. وأيضا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الفلسطيني في السابع من أكتوبر من عام 2023م، وأيضا بعد انتشار وباء كورونا المستجد الذي غير مجرى تاريخ العالم كله طبيا مرة أخرى في اقل من عشرين سنة خاصة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، بل وحتى النفسية. وأخيرا الانقلابات العسكرية في كل من مالي، بوركينا فاسو، والنيجر.

وفقا لعلم الاجتماع السياسي ودراساته فإن أحداث 11 سبتمبر أعادت صياغة مبادئ ومفاهيم وقيم السياسات والعلاقات الدولية للدول العظمى والكبرى (خاصة السياسات الأمنية)، وبينها وبين الدول الثانوية والصغرى، والدول الهامشية، بل ومهدت الطريق للدول العظمى والكبرى لوضع صياغة جديدة لجميع مجالات ومستويات العلاقات والسياسات الإقليمية والدولية بين الدول بشكل يحقق أهدافها ومصالحها على حساب دول العالم الثالث النامية، خاصة الأدوار التي لا بد وأن تلعبها وتؤديها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، المنظمات العامة والخاصة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدلي، البنك الدولي، والشركات العالمية متعددة الجنسيات في تحقيق وتعميق أهداف الدول الكبرى ومصالحها العالمية.

التطور الأكثر أهمية في خضم تلك الأحداث برمتها هو البداية الحقيقية لحقبة جديدة من حقب السياسات والعلاقات الدولية المباشرة، والغير مباشرة، وما يتمخض عنها من علاقات إقليمية ودولية أطلق عليها المؤلف مسمى

«حروب الأفكار في إطار حروب المعتقدات أو حروب الأيديولوجيات»، وهي الحروب التي يصعب التغاضي عن وجودها بفعل التطورات التقنية السريعة في وسائل الاعلام المرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت من اهم وسائل نشر المعلومات من خلال التواصل الكوني بين جميع شعوب العالم. هذه الحروب تؤكد ما سبق وأن توقع حدوثه العالم السياسي صامويل هنتنجتون في كتابه «صراع الحضارات».

لا شك أن المعتقدات الثقافية والحضارية (خاصة الدينية)، أو الأيدولوجيات السياسية الإنسانية لجميع دول وشعوب العالم، وإن رست ومن ثم ثبتت على وضع أو شكل أو مستوى معين منذ بداية القرن العشرين الماضي وحتى العصر الراهن، إلا أنها بدأت تتحرك من جديد بشكل خطير (ومشبوه) بعد احداث واشنطن ونيويورك الإرهابية عام 2001م، إذ أن الأفكار والتصورات والقيم الغربية (الثقافة الغربية) هي التي باتت تحرك تلك المعتقدات والايديولوجيات بل وتوجه حركتها وتحركاتها الجديدة في الاتجاهات التي تحقق مصالح واهداف الدول العظمى تجاه دول العالم الثالث خاصة الدول الإسلامية بثقافتها وحضارتها الاسلامية.

كيف لا يمكن القول بذلك وجميع المعارك الفكرية والنفسية خاصة الإعلامية تخاض في الوقت الراهن بين قوى الخير والشر خاصة قوى العنف والتطرف والإرهاب (تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين)، أيضا الصراع بين عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار، بين الرجعيين والتقدميين، بين المتطرفين والمعتدلين، بين المحافظين والليبراليين، بين الإصلاحيين والمحافظين، بين المعتدلين والمتشددين.

هذه المعارك الفكرية والعقدية والمذهبية معارك ثقافية مؤدلجة ضارية

حامية الوطيس، إما من أجل أن تستمر وتبقى تلك العقائد الدينية بثقافاتها وحضاراتها أو ايديولوجياتها على ما هي عليه، أو بهدف إحلال أحدها محل الطرف الآخر. انها حروب كونية ثقافية عقائدية أيديولوجية وإعلامية في القرن الواحد والعشرين يخوضها الفكر والمذهب والدين والمعتقد قبل السلوك خاصة في عرين التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام تحديدا القنوات الفضائية

العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والأنظمة الاقتصادية

سبق وان أشرنا إلى كون علم الاجتماع السياسي (من خلال مفهوم الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية) يتفاعل مع، ويتأثر بي عامل الاقتصاد وحركته سواء من خلال نظام الدولة الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي، أو مختلط)، أو بواسطة سياسات الدولة الاقتصادية الهادفة الى التأثير في الاقتصاد والحركة الاقتصادية من خلال رفع مستويات الفائدة لمواجهة التضخم، او خفض مستويات الفائدة لضخ سيولة في السوق. ويهتم علم الاجتماعي السياسي بدراسة نوعية النظام الاقتصادي العالمي المطبق في أي دولة سواء النظام الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي (الذي لم يعد معمول به في العالم في العصر الراهن)، أو النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث، أو النظام الاقتصادي الاشتراكي، أو الأنظمة الاقتصادية المختلطة. ويهمنا هنا التطرق إلى الأنظمة الاقتصادية التالية:

1-النظام الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي:

نظام يركز على حرية السوق،حريه التملك ،هيمنة أصحاب رؤوس الأموال على الأسواق وعلى العمال. لا يوجد حقوق للعمال على الأطلاق حيث لم توجد ساعات محددة للعمل ، ولا حد أدنى للأجور ،ولا يحق للعمال الحصول على أرباح من الشركات. نتيجة لتطبيق النظام الفردي الرأسمالي الكلاسيكي في أمريكا وأوروبا منذ بداية الثورة الصناعية، ظهرت مشاكل ومساوئ سياسية

واجتماعية واقتصادية (بل وحتى نفسية) في البنية الاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية وللدول الغربية التي طبقت النظام الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي مما شكل مخاطر جسيمة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اهمها إهدار الجوانب الإنسانية والخلقية والروحية والسياسية والاقتصادية للفرد بل وللجماعة.

وتجلت تلك الحقائق في عدم تحقيق الحد الادنى من المعيشة الإنسانية للغالبية العظمى من الأفراد والجماعات في تلك المجتمعات الغربية بما يتناسب مع الكرامة الإنسانية، هذه التطورات السلبية دفعت بالبعض إلى القول بعدم توافر العدالة الاجتماعية ولا العدالة السياسية في تلك المجتمعات الغربية.

2-النظام الرأسمالي الاقتصادي الحديث:

بعد أن اتضحت مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي بدأت الدول الغربية تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية في ادخال تغييرات جوهرية على النظام الاقتصادي الكلاسيكي منها: تحديد ساعات العمل، وضع حد أدنى للأجور، انشاء نقابات للعمال، نظام للضمان الاجتماعي، تمثيل العمال في مجالس الإدارات، تحديد نسبة مئوية سنوية من أرباح الشركات للعمال. في هذا النظام الدولة تتدخل في النشاطات الاقتصادية، او الاجتماعية ان تطلب الأمر ذلك للحفاظ على القيم والاخلاقيات والمبادئ القومية، وأيضا تتدخل الدولة في الاقتصاد في حال حدوث أزمات مالية أو غيرها. والدولة لا تقوم بالعملية الإنتاجية، وإنما تؤثر فيها من خلال الأدوات الاقتصادية والسياسية كرفع أو خفض سعر الفائدة

3-الانظام الاقتصادي الاشتراكي:

كرد فعل لظهور عدد من الامراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية في معظم المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الماضي كنتيجة لتطبيق النظام الرأسمالي الكلاسيكي.، ظهر الاتجاه الاقتصادي الاشتراكي الذي يهدف إلى تحقيق هدف المساواة شبه التامة لجميع افراد الشعب وتوفيرها للجميع دون استثناء. ويركز النظام الاقتصادي الاشتراكي على تحقيق هدف المساواة شبه التامة بين افراد الشعب حيث ان تتدخل الحكومة في جميع مفاصل وظائف الدولة والحياة الانسانية، تمنع الملكية الخاصة، تمنع المنافسة، لا توجد حرية في السوق، ولا حرية في دخول وخروج الأموال، ولا في الاستثمار.

وينادي أنصار هذا المذهب (وفي مقدمتهم فردريك انجلز وكارل ماركس ثم فلاديمير لينين) بضرورة تدخل الدولة في جميع الجوانب والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بحياة الفرد والجماعة. في هذا النظام الاقتصادي الاشتراكي الدولة هي الغاية أما الأفراد فماهم إلا وسيلة لتحقيق تلك الغاية. تبعا لذلك فإن الدولة مجبرة على توسيع نطاق خدماتها ونفوذها وسلطاتها على الشعب بدون حدود لتشمل المرافق العامة والخاصة، إن لم يكن جميعها لتحقيق هدف المساواة التامة بين الأفراد. وفي نهاية المطاف يعتقد مؤيدو ومعتنقو هذا النظام بأن الاشتراكية هي اول خطوة من خطوات تحقيق الشيوعية حيث يمكن أن تتحقق الشيوعية عندما يتم تذويب شخصيات الأفراد المعنوية في الشخصية العامة للدولة.

بيد أن النظام الاقتصادي الاشتراكي لم يعد بنظام اقتصادي عالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الصين إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق المشترك (وهو خليط من النظام الرأسمالي والاشتراكي). لذلك لم يبقى من نظام الاشتراكي إلا نظامين اقتصاديين فقط في اقليمين مختلفين لدولتين تبعدان عن بعضهما البعض آلاف الكيلومترات (كوبا وكوريا الشمالية).

بعض الانتقادات التي وجهت للنظام الاشتراكي:

وجهت بعض الانتقادات لهذا الاتجاه ليس فقط من الناحية النظرية وإنما أيضاً من الناحية العملية، إذ يعاني الاتجاه الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي او الشمولي إهماله للقدرات الشخصية الفردية ولأهمية دور الروح الإنسانية في التنمية والتطور والتحديث، خصوصاً فيما يتعلق بروح الابتكار والمنافسة الشريفة، واهمية الجهود الإنسانية في أداء الوظائف والمهام والمسؤوليات خاصة في العمل، كذلك إضعاف النظام لروح الملكية الفردية وما يمكن أن تحققه للفرد من مكانة اجتماعية واقتصادية وراحة نفسية. فالملكية الفردية ما هي إلا انعكاس للطبيعة الانسانية تولد مع الإنسان وتنمو معه منذ الصغر.

3-الانظمة الاقتصادية المختلطة (الهجينة):

توجد هذه الأنظمة الاقتصادية المختلطة في معظم دول العالم الثالث خاصة في دول الشرق الاوسط والدول العربية ودول الخليج العربي. كما تطبق غالبية الدول الأوروبية نظام يطلق عليه «الديمقراطيون الاشتراكيون» Social Democratsاللذين يرون بضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وتوسعة وظائف الدولة الأساسية من ثلاثة وظائف: الأمن والحماية والقضاء، ألي خمس وظائف وهي: الامن، الحماية، القضاء، التعليم، والصحة.

4-نظام العولمة الاقتصادي العالمي:

نظام اقتصادي عالمي يوظف منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد العالمي، والبنك الدولي، والشركات العالمية متعددة الجنسيات لخدمة أهداف ومصالح الدول العظمى الثرية المتقدمة السبع مع كل من روسيا الاتحادية، والصين الشعبية. بدأت الاتفاقية اولا بما يسمى (الجات)GAAT (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وللتجارة) عام 1947م بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وانتشرت الاتفاقية في عهد الرئيس الامريكي الراحل رونالد ريجان، ثم توجت الاتفاقية بإنشاء بمنظومة (منظمة التجارة العالمية) في عام 1995م، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 157 دولة. وهي منظمة كونية لها اهداف اقتصادية، وسياسية واجتماعية عالمية فكرية وسلوكية ووظيفية انطلاقا من رؤية عالمية (العولمة) هدفها سيطرة الدول الصناعية الكبرى على اقتصاد العالم وتجارته.

العقيدة الاشتراكية والشيوعية

أ-الشيوعية: الشيوعية مذهب سياسي واقتصادي يهدف الى تمكين السيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج بعد التخلص من الملكية الخاصة والمفاهيم والقيم المرتبطة به، وهي عقدية جاءت لتعارض وتتناقض مع النظام الاقتصادي الرأسمالي. ويرى الشيوعيون بأن الثروة العامة للدولة هي ملك للجميع ويجب توزيعها عليهم بالتساوي، لذا يتوجب إلغاء الملكية الفردية، بل والأسرة لأنها الحافز الرئيسي الدافع للملكية الشخصية. وتذهب هذه النظرة إلى حد المطالبة بإلغاء الدولة كلية من المجتمع، وأن الحكومة توزع الثروة بالتساوي بين

الأفراد بغض النظر عن قدراتهم الشخصية وجهودهم الإنسانية في الإنتاج والعمل والابتكار. ويعتبر هذا الاتجاه الجانب اليساري المتطرف في الفكر الاشتراكي – الشيوعي. من هنا يمكن القول بأن الأساس في المذهب الشيوعي هو إلغاء انسانية الإنسان واعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج، وبالتالي ألغيت من شخصيته روح الإبداع والابتكار.

ب-<u>اما الاشتراكية:</u> فهي حركة اقتصادية فقط تهدف الى تملك الأفراد كافة لوسائل الإنتاج على قدم المساواة حيث تضمن حكومة منتخبة ديمقراطيا (وهو أمر لم يتحقق على الإطلاق) لهم ذلك.

وبدرجة أقل من ذلك بكثير عن الشيوعيون، يرى الاشتراكيون بأن الهدف الاساسي لوظيفة الدولة هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات بتوفير الفرص الوظيفية للجميع عن طريق حماية الفرد من الاستغلال الاقتصادي بأن تكفل له الدولة دخلاً معينا يتساوى مع الجهود التي يبذلها في العمل. كما ويرى الاشتراكيون بأن الدولة يجب أن تؤدي الخدمات الأساسية والضرورية لحياة الإنسان كالصحة والتعليم، والسكن. إضافة إلى ذلك يعتقد الاشتراكيون أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى الصراع والتطاحن بين الأفراد والجماعات وإلى المنافسة العنيفة فيما بينهم، كما يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل والأمراض الاجتماعية النفسية والاقتصادية التي يتمخض عنها مردودات سياسية واجتماعية سلبية في المستقبل تؤثر على أمن واستقرار الدولة والمجتمع.

5-النظام الاقتصادي الإسلامي:

يهتم علم الاجتماع السياسي أيضا بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي وتأثيره على المجتمعات والدول الإسلامية على الرغم من أنه لم يطبق كلية في جميع الدول الإسلامية دون استثناء. ولا شك أن عدم تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كلية في أي من دول العالم الإسلامي كان ولازال بسبب هيمنة النظام الليبرالي الاقتصادي الرأسمالي الحديث على اقتصاد العالم كله وعلى وتجارته، على الرغم من أن الاقتصاد الإسلامي ظهر قبل أي من النظامين الرأسمالي او الاشتراكي بمئات السنين (وهي كما رأينا نظم اقتصادية وضعية من صنع الإنسان).

ظهر النظام الاقتصادي الاسلامي الحنيف الملائم لاحتياجات الإنسان في كل زمان ومكان الذي يحقق التوازن العادل في أمور الدين والدنيا، ويحافظ على حقوق الفرد والجماعات والدولة، ويوازن فيما بينهم، كما ويرسم بينهم جميعا الخطوط والخطوات الواضحة المفصلة لحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه بعضهم البعض. فالإسلام دائماً وأبدا يهدف إلى تحقيق أواسط الأمور كما قال رسول الله صلى عليه وسلم (خير الأمور أوسطها).

ينادي الإسلام بوجوب المحافظة والإبقاء على الأسرة والملكية الفردية، وعلى حرية الاختيار والتعاقد، كما ترى الشريعة الإسلامية ضرورة تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إذا كان التدخل فيه تحقيق لمصلحة الجماعة. والإسلام لا يضع قيوداً ولا حدوداً على الملكية الخاصة الفردية او الجماعية، ولكنه يوجب على المسلم دفع الزكاة من أمواله (اثنين ونصف في

المائة مما يملكه) للفقراء والمساكين والمحتاجين، فالزكاة كفيلة بالقضاء على الشعور بالغيرة والحسد والحقد في المجتمع الإسلامي، كما أنها تنمي شعور التآخي والمحبة بين المسلمين، والزكاة تطهر النفوس الإنسانية وتساعد على تحقيق مبدأ التكامل والتكافل الاجتماعي، والزكاة تنمي في الإنسان الشعور بمحبة فعل الخير والإحسان إلى الضعفاء والمحتاجين.

الشريعة الإسلامية تنادي بتطبيق مبدأ (لا ضرر ولإضرار)، وتطبيق مبدأ تحقيق العدالة للجميع، فالفرد له حريته الاجتماعية والاقتصادية طالما لم تتعدى تلك الحرية حقوق حريات الآخرين أو حرية الجماعة، وتنتهي او تقف حرية الجماعة عندما تبدأ حرية الفرد. أيضا الدولة هي المشرع للقوانين والمطبق لها في المجتمع والمتكفلة بمنع الفساد والظلم الاجتماعي، وبذلك تتدخل الدولة في أي أمر أو نشاط يتوجب عليها ان تتدخل فيه وفقاً لمبادئ وقوانين الشريعة الإسلامية السمحة التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاطمئنان والرفاهية للشعوب الاسلامية. لذا فإن وظائف الدولة في الاسلام غير محددة فهي ايضا تقدم الخمسة الوظائف الاساسية كالاتجاه الاجتماعي بالإضافة الى ان تؤدي أي وظائف اخرى التي ترى بأنها تحقق منفعة للمسلمين وتحافظ عليهم.

أهمية الدساتير لعلم الاجتماع السياسي

للدساتير أهمية بالغة في حياة المجتمعات الانسانية ودولها أيا كانت نامية، متطورة، أو متقدمة، وبالتالي يهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها وتحليلها لمعرفة تأثيرها على الدول ومجتمعاتها الإنسانية. فمن خلال الدساتير يتمكن الباحث من تحديد العلاقة أو العلاقات بين المجتمعات الإنسانية ونظمها السياسية (خاصة

حكوماتها بسلطاتها الثلاث)، خاصة تلك التي تضبط حركة العلاقات الإنسانية على مستوى الأفراد والجماعات، والى أي مدى يمكن ان يسهم علم الاجتماع السياسي في تطور وتنمية المجتمعات الإنسانية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

تعريف الدستور: عرف المؤلف الدستور على أنه «مجموعة من القوانين والأعراف التي تحكم كافة نشاطات الحياة الإنسانية في الدولة، وعلاقات الدولة ونظامها السياسي بالمواطنين، خاصة العلاقات بين سلطات الحكومة الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، وآليات مراقبتها لبعضها البعض منعا للانفراد بالسلطة من قبل أيا منها»[73].

تبعا لذلك يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة الدساتير وأهميتها في ضبط الحياة الإنسانية للدول وللمجتمعات الإنسانية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات والحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تضطلع بها الأنظمة السياسية وعلاقاتها بالمواطنين خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على النظام والقانون.

ولكل دولة دستور يمنح الشرعية للحكومة لحكم الدول بمؤسساتها وسلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، وجميع المؤسسات والأجهزة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة. والدستور وثيقة مكتوبة لا بد وأن يتم اقراره من قبل غالبية الشعب، وهو دستور ينظم عمل الدولة ووظائفها وعلاقاتها بعضها البعض وبالشعب، وعلاقة الشعب بالدولة. الدستور إذا هو القانون الأعلى للدولة (مجموعة من القوانين والأعراف) الذي يحدد ما يلي:

---

73 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2022م، ص. 99

1-يضع القواعد الأساسية لشكل الدولة (سواء دولة بسيطة أم مركبة)،
2-كما ويحدد الدستور جوهر نظامها السياسي (ملكي أم جمهوري)،
3-يحدد الدستور شكل الحكومة (حكومة رئاسية أم حكومة نيابية، ملكية دستورية، ام ملكية تقليدية)،
4-ينظم الدستور سلطات الدولة العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)،
5-يحدود الدستور لكل سلطة من السلطات الثلاث واجباتها ومسؤولياتها والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمؤسسات العامة والخاصة
6-أخيرا يضع الدستور الضمانات للشعب تجاه السلطة الحاكمة بمؤسساتها الثلاث، وحقوق الأفراد والجماعات، والحريات العامة والخاصة.

وتلتزم بالدستور جميع القوانين الأدنى مرتبة منه في الهرم التشريعي. فالقانون الدستوري يجب أن يكون منطلقا من، ومتعمدا على القواعد الدستورية، وكذلك اللوائح والأعراف التي يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منه مرتبة. وتعتبر القوانين واللوائح والأعراف غير شرعية (أي غير دستورية) إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية الأساسية.

<u>انواع الدساتير: تنقسم الدساتير الى الأنواع التالية:</u>

1-من حيث تدوين الدساتير أو عدم تدوينها تنقسم إلى: دساتير مدونة (أي مكتوبة)، ودساتير غير مدونة (غير مكتوبة).

2-من حيث طريقة تعديل الدساتير (بالإضافة أو التعديل أو الغاء البعض منها) تنقسم الدساتير إلى دساتير مرنة، ودساتير جامدة.

3-من حيث محتوى الدساتير، تنقسم الدساتير إلى دساتير مطولة، ودساتير مختصرة.

4-من حيث مدة العمل بالدساتير، تنقسم الدساتير إلى دساتير مؤقتة، ودساتير دائمة.

أولا: الدساتير المدونة وغير المدونة في العالم

1-الدساتير المدونة: يعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده وقوانينه مكتوبة في وثيقة واحدة، أو في عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري من خلال لجنة قانونية معتمدة تصيغ الدستور ويتم عرضه على الشعب وموافقة أغلبيتهم عليه.

2-الدساتير غير المدونة: وهي عبارة عن قواعد عرفية عبر التاريخ استمر العمل بها لسنوات طويلة في الدولة حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم، ويطلق عليها أحيانا «الدساتير العرفية»، نظرا لأن العرف المجتمعي يعتبر المصدر الرئيسي لقواعد الدستور العرفي. على سبيل المثال فإن الدستور الإنجليزي الذي بدأ بوثيقة «الماجنا كارتا» يعتبر المثال الأبرز على معظم الدساتير غير المدونة لأنه دستور يستمد غالبية أحكامه من الأعراف الاجتماعية والقضائية والسياسية الإنجليزية على مدى التاريخ، أيضا تم وضع بعض الأحكام الدستورية المكتوبة في عام 1958 م الذي سمح بمشاركة النساء في السياسة وأعطاهن حق الانتماء لعضوية مجلس اللوردات، وأيضا مجلس العموم.

ثانيا: الدساتير المرنة / والدساتير الجامدة.

1-الدساتير المرنة :هي الدساتير التي يمكن تعديلها (اما بالإضافة أو الإلغاء) بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية من خلال السلطة التشريعية، على سبيل المثال مرة أخرى الدستور الإنجليزي، الدستور الأمريكي الذي خضع لعدة تعديلات منذ بدايات القرن العشرين الماضي.

2-الدساتير الجامدة: هي الدساتير التي لا بد من اتباع إجراءات شديدة، او إجراءات أشد من تلك الاجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية التي تمت بواسطة السلطة التشريعية فقط. مثال على ذلك الدستور الأسترالي الفيدرالي الذي يتطلب استفتاء دستوري من قبل الشعب، ويتطلب موافقة أغلبية المواطنين في الولايات الأسترالية، بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالي. ولا بد وأن نشير أيضا أن من الدساتير الجامدة هناك دساتير لا يمكن تعديلها أو تغييرها أو حتى تغيير أجزاء منها يطلق عليها (بالدساتير المحصنة).

ثالثا: الدساتير المطولة / والدساتير المختصرة.

1-الدساتير المطولة :هي الدساتير التي تعتبر شبه شاملة لكونها تناقش بل وتنظم معظم مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتتطرق لمسائل كثيرة ومتعددة بالتفصيل. مثال على ذلك الشريعة الإسلامية السمحة،

وأيضا دستور كل من الهند الذي وضع في عام 1950 م، ودستور الاتحاد السوفيتي لعام 1977 م، الذي تغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990 م، الذي يشير الى انها دولة اتحادية ديمقراطية يحكمها القانون، شكل حكومتها جمهوري، كما ويشير الى نوع الحكومة والقوانين الاتحادية التي لها سيادة تامة على كامل أراضي الاتحاد الروسي.

2-<u>الدساتير الموجزة (المختصرة):</u> هي دساتير التي تقتصر على الموضوعات المهمة دون التطرق للتفاصيل، مثال الدستور العراقي لعام 1958م، ودستور دولة الكويت عام 1961 م.

<u>رابعا: الدساتير المؤقتة والدساتير الدائمة:</u>

1-<u>الدساتير المؤقتة</u> :تعتبر هذه الدساتير من الدساتير التي يتم وضعها لفترة محددة من الزمن لمواجهة تحديات أو مخاطر أو حتى مستجدات طارئة خاصة إن كانت الدولة من الدول التي حصلت على استقلالها حديثا من الاستعمار، او من الدول التي انفصلت عن دولة سابقة على سبيل المثال انفصال السودان الجنوبي عن الشمالي.

2-<u>الدساتير الدائمة</u> :هي الدساتير التي توضع ليعمل بها دون تحديد مدة زمنية لها حتى تظهر حاجة سياسية أو شعبية لتعديلها آو إلغائها.

مبدأ سمو الدستور:

المقصود بسمو الدستور يعني بإنه القانون الأعلى في الدولة الذي لا يعلوه أي أو يفوقه أي قانون آخر (ويسمى ايضا بقانون سيادة الدولة)، وقد نصت عليه أغلب دساتير دول العالم مثل دساتير الدول الأوروبية. ويكون مبدأ سمو الدستور على مستويين هما:

1-السمو الموضوعي للدستور: ونقصد به ان القانون الدستوري الذي يتناول موضوعات تختلف عن موضوعات القوانين العادية حيث يستند سمو الدستور على موضوع القواعد الدستورية العليا للدولة ومضامينها التي لا تنحصر في دساتير معينة، بل موجودة في جميع الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية الجامدة أم المرنة.

أ-ويعتبر السمو الموضوعي للدستور من كونه القانون الأساسي للدولة يبين أهدافها ومصالحها ويحدد أطرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب-بل ويعتبر قانون السمو الدستوري هو الجهة الوحيدة التي تنشيئ سلطات الدولة وحكومتها ونظامها السياسي واختصاصات كل من السلطات الثلاث والعلاقة فيما بينها.

ج-ويؤكد سمو الدستور الموضوعي على ضرورة أن تحترم السلطات الثلاث الدستور لأنه المرجع الشرعي الوحيد لوجودها.

2-مبدأ السمو الشكلي للدستور: المقصود به عندما يتم وضع (كتابة) القانون الدستوري لا بد من اتباع متطلبات وضعه أو تعديله القيام بإجراءات معينة ومحددة أشد من الإجراءات اللازمة لوضع وتعديل القوانين العادية. هذا السمو موجود في الدساتير المكتوبة الجامدة فقط. كما يضمن السمو الشكلي للدستور احترام قوانينه وقواعده، وينظم الرقابة على دستورية القوانين. ويترتب على السمو الشكلي للدستور وجود سلطتين:

أ-سلطة مؤسِسة (بكسر السين)، وهي التي تؤسس وتضع الدستور
ب-وسلطة مؤسساتية وهي التي السلطة أو السلطات التي تم إنشاءها

العلاقة بين التغير وعلم الاجتماع السياسي

توجد علاقة إيجابية بين التغير بصفة عامة وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة، فالتغير يسهم في تغيير (او تطور، أو تطوير) البنى الاجتماعية والبنى السياسية في الدولة (بل وحتى البنى الاقتصادية) التي تعلن عن ظهور فصل جديد أو حقبة جديدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية. والتغير حقيقة ثابتة وحتمية يستحيل أن يمنع حدوثها انسان، مجتمع، أو دولة، فالتغير حاصل مهم طال الزمن، والكون كله بما فيه البشر والحجر والكواكب يخضع لظاهرة التغير.

تعريف التغير:

من الضروري أن نتعرض لظاهرة التغير الذي يعني: «حدوث اختلافات كمية أو نوعية أو كلاهما في الأشخاص، في المجتمعات، في الدول، بل وحتى في الكون

كله خاصة في دول وشعوب العالم كلها، وقد يحدث التغير بشكل تدريجي ملموس ومحسوس، او بشكل فجائي يستحيل توقعه»[74]. ويهمنا هنا التركيز على التغيرات السياسية، الاجتماعية، ونوعا ما التغيرات الاقتصادية، وتأثيرها على سلوكيات ومصالح وأمن واستقرار الدول والمجتمعات الإنسانية. فالتغير خاصة في الدول ومجتمعاتها الإنسانية يحدث من خلال عوامل عدة، منها تبني الدول لسياسات التطور والتحديث لمجتمعاتها الإنسانية بهدف تحقيق تقدمها، لذلك يلعب علم الاجتماع السياسي دور محوري في دراسة وتحليل التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في معظم دول العالم الثالث التي بدأت تتغير في حقب زمنية لاحقة بكثير عن التطورات التي حدثت في مجتمعات دول العالم الغربي واليابان المتقدمة، وحسب ما يراه المؤلف فإن حجم الهوة العملية الصناعية والتنقيه التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية في العالم الثالث تبلغ 579 عام.

صحيح أن معظم دول العالم الثالث النامية تطورت بشكل سريع (لكن يختلف من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر) خاصة في الدول الخليجية لمنطقة الشرق الأوسط، دول النمور الآسيوية، بعض دول أمريكا اللاتينية، بيد أن التطورات السياسية والاجتماعية في الكثير من دول العالم الثالث خاصة الدول الافريقية كانت بطيئة، وأحيانا تطورات سلبية بسبب عوامل عدم الاستقرار خاصة تدخلات العسكر في السلطة.

عبر التاريخ تطورت المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بدائية رعوية، الى مجتمعات زراعية، ثم مجتمعات ريعية، مجتمعات استهلاكية، والى مجتمعات

74 وحيد هاشم، مرجع سابق، ص98

شبه صناعية (أي لم تتمكن من التوصل الى الصناعات الثقيلة)، مجتمعات صناعية، وأخيرا مجتمعات صناعية تقنية متقدمة. اذ أن معظم المجتمعات الاستهلاكية هي مجتمعات من دول العالم الثالث التي لا زالت تعيش نوعا ما على الاستهلاك لما يتم انتاجه في الخارج من قبل الدول الغربية، الصين، اليابان، روسيا، وكوريا الجنوبية، من سلع وخدمات وصناعات، وتقنية، بل أن البعض من تلك الدول لازالت تعيش على المساعدات الخارجية من الدول المتقدمة الغنية، فيما أن البعض الآخر منها كالدول الخليجية الست تمر في مراحل مجتمعات متواصلة متطورة ومتمدنة، منظمة، ومؤسساتية.

ولكون التغير ظاهرة طبيعية (اجبارية) تطرأ على الكون بأسره بما فيه من حياة إنسانية، حيوانية، ومن جماد ونبات، فمن الضروري ان ندرس منظومة ظاهرة التغير ودورها في تنمية وتطوير، بل وفي تقدم المجتمعات والدول. ولا بد وأن نشير أيضا إلى أن للتغير جوانب مختلفة أهمها: التغير الاجتماعي، التغير السياسي، التغير الاقتصادي، التغير الصناعي، التغير التقني،

ونتعرض فيما يلي لأهم عناصر منظومات التغير، فالتغير خاصة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثلاث مكونات رئيسية كالتالي:

1-<u>مجال التغيير</u>: حدوث اختلافات أو تطورات في مجال واحد، او أكثر، أو في كافة المجالات الاجتماعية الانسانية، السياسية والاقتصادية.

2-<u>اتجاه التغير</u>: هل التغير الذي حدث الى الأفضل ام الى الأسوأ؟ هل كان تغير ايجابي ام تغير سلبي؟ وما هي تأثيرات تلك التغيرات أيا كانت ايجابية ام سلبية على الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

3-نسبة التغيير: ما هي نسبة التغير المأوية التي حدثت؟ هل تلك النسبة تسرع من الحراك الاجتماعي، السياسي، او الاقتصادي، ام تبقيهم على ما هم عليه، أم انها تتحرك بنسبة متدنية (تتحرك ببطء)؟

المتغير السياسي: قد تكون مكونات التغير السياسي هي الأسرع من بقية حركية المكونات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية (خاصة فيما لو تغيرت بنسب أقل) تحديدا إذا ما وجدت ارادة سياسية فاعلة وقوية لتحقيق هدف التغير السريع كما حدث في المملكة العربية السعودية من عام 2015م. عندما اتخذ الملك سلمان وولى عهده الأمير محمد بن سلمان قرارات سياسية واجتماعية واقتصادية تمكنت من تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من قبل. فى معظم دول العالم الثالث يحدث التغير من خلال الضغوط الخارجه عليها لأسباب مختلفة يتعلق البعض منها بالظروف الأجتماعية ، والاقتصادية أو الإنسانية.

المتغير الاجتماعي: البعض يرى بأن التغيرات الاجتماعية تسهم في تحقيق التغيرات السياسية، فيما يرى البعض الآخر أن التغيرات السياسية هي التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الاجتماعية. فعامل التعليم في أي مجتمع انساني من اهم قوى التغير خاصة في وعي المجتمعات الإنسانية. لذلك فان التغيرات الاجتماعية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في بقية المتغيرات السياسية والاقتصادية خاصة في معظم دول العالم الثالث المحافظة والتقليدية اذ أن التغيرات الاجتماعية تعتبر هي ابطأ المتغيرات لأسباب وجود عادات وتقاليد وأعراف تعيق حركة التغير، او حتى تحاول منع حدوثه.

المتغير الاقتصادي: بصفة عامة يمكن القول بحدوث تغيرات سريعة أو تغيرات متوازنة في أي مجتمع فيما لو كانت سرعة المكون الاقتصادي هي

الاسرع، ومن ثم المتغير السياسي، وكلاهما أسرع من مكونات المتغير الاجتماعي الذي يعتبر الابطأ في التغير من بقية المتغيرات، الأسباب كثيرة منها الفقر، الجهل، المحسوبية، الفساد، الظلم، العنصرية. وأيضا وجود ديانات ومذهب متشددة وعقائد سياسية متطرفة.

لا شك أيضا أن العامل الاقتصادي عادة ما يسهم بشكل كبير في تسريع حركة التغير الاجتماعي أو حتى التغير السياسي أو في ابطاؤه، لذلك يجب ألا نغفل دور وتأثير عامل التغيرات الاقتصادية السريعة التي من الممكن أن تسهم بدور كبير في تحقيق التغيرات الاجتماعية والسياسية. الدراسات العلمية اثبتت أن التغيرات الاقتصادية هي الأسرع من بقية المتغيرات الاخرى في الكثير من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات واحتياجات الانسان الاساسية والكمالية.

في دول العالم الغربي ودول شمال امريكا، فإن التغيرات الثلاث (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) عادة ما تواكب وتلازم بعضها البعض نظرا لتأثير العوامل الاجتماعية في كافة المتغيرات الأخرى، ولتبني النظم السياسية لمطالب الشعب، والاستجابة لضغوطه، ولضعف العوامل الدينية والمذهبية في هذه الدول وعدم قدرتها على التأثير بشكل كبير في مجتمعاتها ولا في انظمتها السياسية. على أي حال يمكن قياس التغير في أي مجال إنساني أو كوني كمي ونوعيا، كما يمكن قياس كافة التغيرات التي تحدث في شكل الإنسان، في مراحل عمره أيضا كميا ونوعيا، بل ويمكن قياس جميع التغيرات التي تطر على المجتمع كله من الناحيتين النوعية والكمية.

<u>عناصر التغير:</u>

للتغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي سبعة عناصر أساسية وهي: التطور، النمو، التنمية، التحديث، المدنية، التمدن، والتقدم.

التطور Evolution

التطور هو «الانتقال من مرحلة مادية فكرية، علمية، ثقافية، اجتماعية أو سياسية او اقتصادية، أو صناعية وتقنية إلى مرحلة أخرى أفضل منها من حيث الكم والنوع»[75].

2-النمو: Growth

النمو هو الزيادة الطبيعية في الشيء أو في العنصر، فالنمو في الشيء يفترض ازدياد وزنه أو حجمه أو ومكانته (او وعيه بالنسبة للإنسان)، أو قيمته نتيجة لعمليات قوى التغير والتغيير الطبيعي وفقا لعامل الزمن.

3-التنمية: Development or Intended Growth

مفهوم التنمية يعني الزيادة المقصودة أو المصطنعة في الشيء أو في العنصر بحيث يبدو العنصر كأنه كتلة واحدة بعد أن يتم حقن جانب أو جزء من المجتمع، أو المجتمع كله، بجرعات أو بحقن تنموية لوجستية (سواء كانت في الجوانب المالية، المادية، الحضارية او الثقافية، العلمية او التقنية، الصناعية، أو الاقتصادية) بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الصناعية، او التقنية، خاصة التغيرات الاقتصادية التي تهدف الى تنمية وتطوير زيادة ما في الدخل القومي. من هنا فإن التنمية تعني عملية التحكم بتغيير الشيء أو العنصر (الإنتاجية أو الأداء في العمل) من وضع أو حالة معينة إلى وضع أو حالة مختلفة أفضل منها كميا أو نوعيا، او الاثنين معا، قد تصل إلى حد الاختلاف الكلي. وقد تكون التنمية زيادة مفتعله ومقصودة ومخطط لها من قبل النظام السياسي الحاكم.

4-التمدن: Urbanization

يعني التمدن الانتقال من مرحلة سلوكيات تقليدية في أي مجتمع من المجتمعات

75 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2022م، ص. 109

الإنسانية التقليدية (التي يستعمل فيها الوسائل والطرق القديمة كما كان الحال في الماضي على سبيل المثال الحرث بالمحراث او باستخدام الحيوانات في الحرث، أو في جمع المحاصيل يدويا، أو الصناعة باستخدام اليد) إلى مرحلة سلوكية أفضل منها من حيث الكم والنوع، حيث يغلب على حياة المدن استخدام الآلة والوسائل المعيشية الحديثة والخدمات العامة والترفيهية والعمل المؤسساتي. كذلك يتميز المجتمع المتمدن عن المجتمعات التقليدية (القروية أو الريفية) باحتوائه على خدمات عامة وخاصة، مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة، ومؤسسات متخصصة، كالجامعات ومراكز الأبحاث، والمكتبات، والمصانع، والتقنيات المتنوعة في وسائل الاستخدام والتواصل الاجتماعي من خلال الانترنت. أيضا قدرة المجتمع المتمدن على نشر العلوم والمعارف بواسطة سياسات التعليم والاتصالات العامة ومحو الأمية واستخدامها (أي العلوم والتقنية) لتحقيق أهداف ومصالح الإنسان. كما ويتميز المجتمع المتمدن عن المجتمع التقليدي بوجود عناية صحية عالية للإنسان أفضل من الناحية الكمية والنوعية، الأمر الذي يساعد على رفع متوسط عمر الإنسان في المجتمع المتمدن عنه في المجتمعات التقليدية، أيضا تسهم مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات المتمدنة في خدمة مصالح المجتمع وأيضا في خدمة قوانين وأنظمة الدولة.

5-المدنية: Civilization

المدنية تعني الحياة معيشية او السلوكية التي تتسم بها الحياة الإنسانية في المدن وتميزها عن الحياة الإنسانية في القرى والأرياف. الحياة المدنية لها طابع التحضر العصري ويغلب عليها طابع المظاهر العملية والعلمية والوظيفية العامة والمتخصصة. بمعنى ان المجتمع في حالة معيشية متمدنة بأعمالها المتخصصة وصناعاتها المتنوعة وطرق تنظيمها المؤسساتية المهمة لحياة الإنسان.

6-التحديث: Modernization

التحديث هو التجديد في الشيء أو «حدوث اختلافات كمية أو نوعية في المظهر دون المساس بالجوهر»[76]. وذلك من خلال تبني سياسات قومية متخصصة تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في الشكل أو العنصر (من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية) بطريقة تدريجية بحيث لا تؤدي عملية الحقن السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية (خاصة الحقن الاجتماعية) الى حدوث تغيرات جوهرية أو جذرية في الهيكل العام للعنصر موضع التحديث التي فيما لو تغير كلية قد تؤدي الى عدم استقرار سياسي او اجتماعي او الاثنين معا

7-التقدم:Advancement

التقدم «هو آخر مرحلة من مراحل التطور «[77]، بحيث تصل المجتمعات الإنسانية الى مستويات قصوى متقدمة تصبح الدول فيها من الدول الصناعية والتقنية، ويطبق فيها القانون والنظام على الجميع بحيث لا يوجد انسان فوق القانون أو النظام. هذه الدول المتقدمة، دول ثرية مؤسساتية يغلب عليها تطبيق مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة.

أما مفهوم التقدمية:

فهو إيمان الانسان بإمكانية التقدم والعمل من أجل تحقيقه سواء كان ذلك في النواحي الأخلاقية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أو العلمية والتقنية، وهي بالتالي نظرة تفاؤلية للطبيعة الإنسانية ودورها في تطور الحياة وتطوير مقوماتها للتغلب على مخاطرها وتحدياتها المختلفة.

76 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2022م، ص. 109
77 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2022م، ص. 101

تعريف المتغيرات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية

لا شك أن الحديث عن التغيرات السياسية Political Change والتغيرات الاجتماعية Social Change، بل وحتى التغيرات الاقتصادية Economic Changeمهم جدا في دراسات مادة علم الاجتماع السياسي لما لها من دور هام ورئيسي في الحياة الإنسانية من مختلف الجوانب المعنية برفاهية الانسان، امنه، واستقراره، ونتطرق بشكل موسع للمتغيرات الثلاث السابق الإشارة اليها:

اولا: منظومة التغير السياسي:

التغير السياسي، هو اختلافات كمية ونوعية متطورة ومتقدمة في النظم والمؤسسات السياسية للنظام السياسي الحاكم بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات الشعب، للحصول على تأييده ورضاة، حيث يعتبر رضاء الشعب وتأييده هو المصدر الرئيسي للشرعية السياسية للنظام السياسي الحاكم. لذلك يسهم التغير السياسي في حدوث التغيرات الاجتماعية، بل وحتى الاقتصادية، العلمية، الصناعية، والتقنية.

إذ يرى العالم السياسي صامويل هنتنغتون «بأن التغير السياسي هو العلاقة بين المشاركة السياسية والتأسيس السياسي، وهو المنظور السياسي البحت لمعرفة مفهوم التغير، وأن العلاقة بين هذين المتغيرين تحدد مدى استقرار النظام السياسي»[78]. ويعني هنتنغتون بالتأسيس السياسي فاعليه وكفاءة النظام السياسي في استيعاب الضغوط التي تفرض عليه من قبل البيئة الاجتماعية.

78 صامويل هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، شوقي جلال، 2001، ص. 73

ثانيا: منظومة التغير الاجتماعي:

عرف المؤلف التغير الاجتماعي على أنه: «الحراك الانساني الهادف إلى تحقيق اهداف المجتمع بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث»[79]. والتغير مفهوم مرتبط بعلم الاجتماع الذي يشير إلى حدوث التغيرات المستمرة في المجتمع بسبب تأثره بمجموعة من العوامل السياسية الاجتماعية، والعوامل العلمية والصناعية، والتقنية. ويعرف التغير الاجتماعي أيضا بأنه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ذات التأثير المستمر، التي تعتمد على مجموعة من الأفكار والتصورات والتطورات الانسانية، من خلال تطبيق النظريات الحديثة أو المستحدثة، والآراء الجديدة، والأيديولوجيات المختلفة التي يتميز بها كل عصر من العصور الإنسانية.

كما ويعني التغير الاجتماعي حدوث تغيرات كمية ونوعية في مكونات المجتمع كلها (او في بعض منها)، وهي تغيرات كمية أو نوعية (او الاثنين معا) لحركة المجتمعات الانسانية على مدى التاريخ في مسارات متطورة من القيم والاخلاقيات والمبادئ من جهة، ومن جهة أخرى في السلوكيات والأفعال الانسانية التي تتلاءم مع متطلبات العصر في أي زمن، خاصة في العصر الحديث على كافة المستويات الاجتماعية بداية من الأسرة ونهاية بالمجتمع كله. وللتغير الاجتماعي دور كبير في التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في الدول الغربية الديمقراطية المتقدمة لما لقدرة افرد وجماعات المجتمع من الضغط على النظم السياسية لتحقيق التقدم الاجتماعي. بيد أنه قد لا يكون للمتغير الاجتماعي أي تأثير على النظم السياسية في الكثير من دول العالم الثالث التي تحكمها أنظمة سياسية سلطوية أو قمعية.

---

79 مرجع سابق، 2-19م، ص. 110

البعض يرى بأن التغيرات الاجتماعية تسهم في تحقيق التغيرات السياسية، فيما يرى البعض الآخر أن التغيرات السياسية هي التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الاجتماعية. فعامل التعليم في أي مجتمع انساني من اهم قوى التغير خاصة في وعي المجتمعات الإنسانية. لذلك فان التغيرات الاجتماعية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في بقية المتغيرات خاصة في معظم دول العالم الثالث المحافظة والتقليدية.

ثالثا: منظومة التغير الاقتصادي:

التغير الاقتصادي يعني حدوث اختلافات كمية او نوعية او الاثنين معا في النشاطات الاقتصادية للدولة، ولمختلف فئات المجتمع من حيث مستوى الدخل الفردي، الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، مستوى الصناعة، خفض نسبة البطالة، وخفض نسبة التضخم. أيضا مستوى نمو الدولة الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية الريعية والصناعية والإنتاج الذي يعني تحولا كبيرا وجذريا في بنية اقتصاد الدولة وأدائها، وأيضا في بنية المجتمع وأدائه. علما بأن الاقتصاد المنتج يمثله مجتمع متنوع منفتح على نفسه وعلى العالم.

أهمية الثقافة المدنية والثقافة السياسية لعلم الاجتماع السياسي

لا شك أن لجميع المجتمعات الانسانية ثقافة مدنية وثقافة سياسية خاصة بها، ومعها أيضا حضارات سلوكية وعملية خاصة بها تختلف عن بقية الثقافات والحضارات الأخرى في العالم كله، بل وربما توجد ثقافات وحضارات للدول في داخل كل إقليم، فالثقافة والحضارة المدنية تعكس مدى تقدم المجتمعات الإنسانية. تبعا لذلك يهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها لما لها من دور في تقدم الدول ومجتمعاتها الإنسانية.

أولا: الثقافة الإنسانية (الثقافة المدنية)

الثقافة: هي «كل ما يتعلق بفكر الانسان من علوم وفنون ومدارك وقيم وأخلاقيات ومبادئ، بمعنى هي حصيلة الإرث الاجتماعي ألمتراكم عبر ألزمن (التاريخ) ومحصلة ألنشاط ألمعنوي والمادي للمجتمع»[80].

وهي أيضا حصيلة النتاج ألذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي التي تتجسد في الرموز والمفاهيم والنظم والقيم والأخلاقيات الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات.

من هنا فان الثقافة الانسانية في أي مجتمع انساني تتمثل فيما يلي:

1-ثمرة المعايشة اليومية الفكرية للحياة البشرية في مجتمع ما من المجتمعات، والتمرس في تلك المعايشة، والتفاعل مع تجاربها ومراحلها المختلفة.

2-وتتمثل الثقافة في نظرة المجتمع الى الماضي والحاضر والمستقبل، والى حقائق الوجود والحياة الإنسانية.

3-وتتمثل في أنماط وأخلاقيات ومبادئ العلاقات بين البشر مع بعضهم البعض، وفي كل ما يتعلق بأخلاقيات الانسان في حياته اليومية،

4-وتتمثل في قوانين ونظم علاقات النظم السياسية مع الافراد والجماعات في المجتمع، ومتطلبات مواقف الانسان من تلك العلاقات خاصة علاقاته بمجتمعه وبالقيم والأخلاقيات الاجتماعية السائدة.

لذا فإن التطور الثقافي قد يتجسد في عقيدة شاملة أو مذهب فكري أو مسلك أخلاقي أو تعبير فني أو أدبي.

---

80 مرجع سابق، وحيد هاشم، 2019م، ص. 113

وتعد استمرارية الثقافة المدنية القومية Continuity of civic Culture من أهم الوظائف الاجتماعية والسياسية للدول وللمجتمعات الإنسانية لكونها هي التي تمثل الشخصية والهوية الوطنية (او القومية) الخاصة لكل من تلك الدول والمجتمعات الانسانية. كما وأنها تعتبر العامل الرئيسي للتنشئة القومية (التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية)، فلكل دولة وجماعة إنسانية ثقافتها الخاصة بها (العقائدية، الاجتماعية، السياسية، بل وحتى الاقتصادية) التي تميزها عن بقية المجتمعات الاخرى.

ولما كانت الثقافة المدنية تمثل الحصيلة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد المجتمع السياسي (او مجتمع معين) من طرق ووسائل وأخلاقيات ومبادئ وقيم قومية ساهمت في تشكيل معيشتهم الإنسانية وطرق تفكيرهم ومشاعرهم تجاه بعضهم البعض، وتجاه الآخرين، وكل ما يتعلق باتجاهاتهم وقيمهم وفنونهم ومعارفهم ومعتقداتهم، فان استمرارية هذه الثقافة المدنية تعتبر أساسا لبقاء المجتمع بل واستمراريته. ولا يمكن أن تستمر الثقافة المدنية إلا إذا ما تم توارثها من جيل الى جيل. وفي حال عدم توارث الثقافة عبر الأجيال تنقرض وتبقى في حالة ثقافة بائدة تتمثل في شكل حضارة قديمة تاريخية، كما هو الحال في الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت كالحضارات الفرعونية والآشورية والبابلية والكنعانية.

وتتجلى أهمية الثقافة المدنية في المجتمعات الإنسانية لكونها المصدر الاساسي الذي يزود الفرد بالمعرفة الانسانية (العقائدية السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) وأيضا المهارات الفكرية وطرق التفكير وأساليبه واتجاهاته، والمعتقدات والمفاهيم، وأساليب السلوك وطرقه المختلفة التي تساعده على فهم نفسه وفي اخلاقيات علاقاته بالآخرين في مجتمعه، كما وتمكنه من فهم بيئته الاجتماعية والسياسية، والطبيعية المادية وتفسيرها، والتعامل معها

والمحافظة عليها، والاستفادة منها وفقا لإمكانياته الفردية، ووفقا لما تتيحه له بيئته من وسائل وإمكانيات وفرص وظيفية واجتماعية، سياسية واقتصادية. كما ويتعلم الفرد أيضا من ثقافته المدنية النماذج المختلفة المحددة ثقافيا للإثابة والعقاب والطرق المشروعة لتحقيق الاهداف المحددة ثقافيا، لذلك فان استخدام الانماط السلوكية المحددة ثقافيا وتكرار استخدامها يكسبها الصفة التلقائية فيتبعها الفرد ويستجيب لها كمتطلبات مجتمعه دون مواجهة صعوبات تذكر.[81]

ثانيا: الحضارة الإنسانية:

المهم أن نضع في الأذهان بتعقل وعمق أن الحضارة والثقافة وجهان لعملة واحدة (تماما كالسياسة والاقتصاد)، بيد أن لكل منهما تعريفه الخاص، وكينونته الخاصة. وعرف المؤلف الحضارة على أنها «كل ما يتعلق بسلوكيات وافعال الانسان (سلوكيات وافعال المجتمع) من عادات وتقاليد وأعراف»[82]. كما عرفت الحضارة على أنها «مجموعة ألمنجزات ألإنسانية ألفكرية والاجتماعية والأخلاقية والصناعية التي يحققها مجتمع معين ما من ألمجتمعات الإنسانية في مسيرتها عبر التاريخ لتحقيق الرقي والتقدم»[83].

وبغض النظر عما يركز عليه ألبعض من علماء السياسة وعلماء الاجتماع من كون الحضارة هي ثقافة، أو ما يركز عليه ألبعض الآخر من أنها سيادة العقل في ألمجتمع، فان مفهومها ألمعاصر يركز على ما تتضمنه الحضارة من تطور صناعي وعلمي وتقني وعمراني، وما يفرزه هذا ألتقدم من انجازات في الميادين ألهامة من حياة الإنسان ومتطلبات حياته الأساسية والكمالية. وأيضا الميادين والمجالات التي تمكنه من ألتفوق على الإنسان الآخر الأقل انجازا

81 سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993 م، ص 44.
82 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 77
83 مرجع سابق، سميرة احمد السيد، ص. 82

وتقدما، وربما (وهي الحقيقة عبر التاريخ) تسهل هيمنة مجتمع ما متقدم على مجتمع آخر نامي او متخلف سواء بشكل مباشر (عن طريق الاستعمار العسكري المباشر) أو بطرق واشكال غير مباشرة (عن طريق الاستعمار الاقتصادي والحضاري الغير مباشر).

من المهم القول إنه لا يمكن عزل الحضارة أو الثقافة عن اطارهما الاجتماعي والسياسي الذي يتحقق من خلاله الإرث الثقافي والحضاري عبر مشوار طويل من الزمن ينتقل ويتوارث من جيل الى آخر، وبالتالي يتمثل في ألمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي الطقوس الدينية، وفي انماط معيشة الجماعات المختلفة، وفي أنماط التنظيمات الاجتماعية التي تتكون منها الثقافة المدنية والحضارية للمجتمعات الانسانية.

ثالثا: الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمعات الانسانية:

لجميع المجتمعات الانسانية (بدون استثناء) خصوصية ثقافية وحضارية تميزها عن بقية المجتمعات الإنسانية الاخرى حتى وان تقاربت مع بعضها في عوامل الجغرافيا والثقافة والحضارة والتاريخ. السبب هو اختلافات شبه جوهرية في المسارات التاريخية للثقافات المدنية التي يتمخض عنها الثقافة السياسية (وربما أيضا ينتج عنها فروع ثقافية مختلفة لكنها مترابطة مع بعضها).

ولا شك أن الثقافات المدنية تختلف عن بعضها البعض بسبب اختلاف البيئة الجغرافية والمناخية السائدة فيها، وأيضا لاختلاف البيئات الاجتماعية والسياسية والعقائدية. بل وتختلف الثقافات فيما يتعلق بوجود او عدم وجود عوائق دينية أو مذهبية تعيق الحراك الثقافي والحضاري.

فكلما ارتفعت نسب المحظورات والمحرمات والمعوقات التي يضعها المجتمع على تحركاته الثقافية والحضارية وتطورها، كلما تباطأت حركة التطورات الثقافية والحضارية في ذلك المجتمع.

وكلما خفت القيود والمحظورات والممنوعات الاجتماعية العقدية على الحراك الاجتماعي الثقافي والحضاري، كلما تطورت الثقافة المدنية بشكل سريع وساهمت في تطور المجتمعات، والعكس أيضا صحيح.

لا جدال إذا بغية تنمية وتطوير الثقافة المدنية المتحضرة (التي تعتبر العامل الرئيسي في حركة تطور وتقدم المجتمعات الإنسانية)، لا بد من تخطي الحواجز العقائدية والجغرافية وإزاحة الموانع ألسياسية، التي يثبت عدم صحتها او وملاءمتها للحياة الانسانية العصرية. فتنمية وتطوير ثقافة مدنية قومية او وطنية خاصة فاعلة وقوية يصعب اختراقها، لا بد من ان ترتكز على قيم وأخلاقيات ومبادئ اجتماعية قومية او وطنية وسطية ومعتدلة تسمح بالتنوع وتقبل الرأي الآخر.

رابعا: الفرق بين الثقافات الإنسانية:

تختلف الثقافات الانسانية في جميع دول ومجتمعات العالم باختلاف قوى التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل وحتى باختلاف التطورات في العلوم، والصناعات، والتقنيات الحديثة، وأخيرا بمؤثرات العولمة. ولا شك أن جميع تلك المتغيرات وسرعتها ومدى تقبل المجتمعات الإنسانية لها تلعب دور كبير في استمراريتها خاصة بمدى تكيفها معها.

لذلك قسم المؤلف انواع الثقافات وفقا لقدرتها على التغير إلى الثقافات التالية:

1-الثقافة المنفتحة والمتفتحة: هي ثقافة تنفتح على كافة الثقافات الانسانية الأخرى، تتفاعل معها بإيجابية وتأخذ منها الصالح المفيد، تتقبل وتنفتح على الثقافات العالمية الأخرى، تأخذ الافضل منها وتستفيد وتقتبس منها، ولا تعاديها وتتقبل التعايش معها.

2-الثقافة الموضوعية المستقلة: هي ثقافة مستقلة لا تتحيز، لا توجد عليها قيود أو عقبات او موانع توضع امام تطورها للأفضل، كما ولا توجد معوقات سياسية ودينية تحد من حراكها وتمنع تطورها ونموها، هي ثقافة تتمتع بحرية كاملة في النمو والتطور. ثقافة تثير التساؤلات كي تقتنع، ثقافة تحرص على معرفة السلبيات وتنتقدها بموضوعية، وتعمل على تفاديها، وتحرص على الإعلان عنها للجميع، بل وتقترح الحلول الناجعة لها.

3-الثقافة الانتقادية الحرة: هي ثقافة حرة تطرح القضايا والمواضيع بموضوعية وتنتقد الأوضاع الخاطئة، او المخالفات الضارة، تفضح إساءة استخدام السلطة، ثقافة فكرية وثقافيه وعملية نابعة من حركة التاريخ الطبيعية، ومن قيم واخلاقيات ومبادئ المجتمع المنفتح وتطوره الطبيعي، ثقافة لا ترتبط بمرجعيات متشددة، ولا ترتهن لقيم جامدة، ولا تعتمد على أي ثقافة أخرى اقليمية او عالمية.

هذه الثقافات هي من الثقافات الانسانية المترابطة والمتصلة مع بعضها البعض تحترم الرأي والرأي الآخر، تقدر الاختلاف، تسمح بحرية الفكر، وتؤمن بالتعايش السلمي بين المجتمعات الانسانية، لذلك أطلق عليها مسمى الثقافات الليبرالية الديمقراطية.

على النقيض مما سبق هناك ثقافات جامدة لا زالت تراوح مكانها وهي كالآتي:

1-الثقافة المغلقة المنغلقة على ذاتها: هي ثقافة متقوقعة ترفض التعايش مع الثقافات الاخرى، ترفض الاعتراف بالثقافات الاخرى، ترفض التعامل مع الثقافات الاخرى، وبالطبع ترفض التقليد أو الاقتباس من الثقافات الاخرى.

2-الثقافة السلطوية القمعية: ثقافة لا تسمح بالتفاعل ولا بالحوار: هي ثقافة قمعية لا تتفاعل مع أي ثقافات أخرى، ولا تتحاور معها، بل وترفض كافة الثقافات الاخرى ولا تعترف بها، وتدعوا إلى كره الثقافات الأخرى.

3-الثقافة المقيدة: هي ثقافة لها حدود فكرية وتصورية لا يمكن تخطيها، ثقافة لا تسمح بالانتقادات ولا بحرية الفكر ولا بحرية الرأي. ثقافة تخشى البحث عن الاخطاء والسلبيات بغية انتقادها وتفاديها، ثقافة تمنع الانتقاد البناء، ولا تسمح بأي تفكير بصوت مرتفع لا يتناسب مع وعقيدة سياساتها ولا يتلاءم مع اهدافها ومصالحها.

4-الثقافة الرجعية لا تؤمن بالتعايش السلمي بين المجتمعات الانسانية ولا تسمح بحرية الرأي، ولا حرية الرأي الآخر: هي ثقافة ترفض بل وتكره كل من يختلف معها، ثقافة لا تؤمن إلا باللونين الأبيض أو الأسود، تجرم كل من يختلف معها، تمنع حرية التفكير وحرية الادلاء بالآراء والاقتراحات.

هذه الثقافات من الثقافات المترابطة والمتصلة مع بعضها البعض في منظومة

ثقافية واحدة يطلق عليها بالثقافات السلطوية القمعية أو الثقافات الرجعية.

خامسا: ثقافة العولمة، Globalization

العولمة في بداياتها انطلقت من كونها عملية اقتصادية وتجارية بحتة، لكنها اتسعت وانتشرت لتصل إلى الجوانب الاجتماعية والعلمية والثقافية، بل وحتى السياسية. اذ تمكنت سياسات العولمة من تسهيل حصول الافراد والجماعات في أي مجتمع انساني على المعلومات والمعارف بكل سهولة ويسر، بل ومعرفة أي حدث، كوارث، عنف سياسي يجري في العالم كله في ثواني محدودة، بحيث أصبحت الغالبية العظمى من شعوب العالم كلها مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض حتي واين كانت من بعد لتصبح معظم الحاجات والمتطلبات والاشياء التي تهم الانسان مناسبة ومتاحة له وللغالبية العظمى من المجتمعات الإنسانية ودولها

1-تعريفات العولمة:

عرفت العولمة على أنها «عولمة الحياة الإنسانية لكافة المجتمعات الإنسانية(والدول)». بمعنى أدق إزالة الموانع والعقبات المحلية، الإقليمية، والدولية بحيث تصبح كل دول وشعوب العالم كالقرية الواحدة من حيث انتشار التجارة والمعلومات، في الكم والنوع، وفي المدى، وفي الاستخدام أو حتى في التطبيق.

عرف المؤلف العولمة على أنها «الأداة الاقتصادية السياسية، والثقافية الحضارية التي تهدف إلى وحدة المجتمعات الإنسانية بحيث تصبح الإنسانية برمتها كالإنسان ذو البعد الواحد ثقافيا وحضاريا»[84].

84 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص 113

أيضا فإن العولمة تعني إلغاء جميع القيود الحمائية، وتعني إلغاء الجمارك الوطنية المحلية للدول وتعني حرية دخول وخروج رؤوس الأموال في شكل استثمارات خارجية، وتعني المنافسة الكاملة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية.

أخيرا فإن العولمة هي وسيلة لبقاء هيمنة الاقوياء على الضعفاء، والأغنياء على الفقراء، حيث من الصعب أن تتنافس الدول الفقيرة والضعيفة المتخلفة علميا وصناعيا وتقنيا مع الدول الكبرى التي تقدمت في جميع مجالات الحياة الإنسانية ومتطلباتها واحتياجاتها خاصة الصناعية والتقنية. فيما لازالت معظم دول العالم الثالث تعاني من بطأ شديد في حركة التطورات الصناعية والتقنية والعلمية خاصة المؤسساتية على كافة المستويات العامة والخاصة.

2-اهداف العولمة:

من اهداف العولمة ان تصبح معظم المجتمعات الإنسانية ودولها تابعة لدول المركز الصناعية المتقدمة خاصة الدول السبع الصناعية الثرية التي تتحكم في اقتصاديات العالم كلها، ومعها في العصر الراهن كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية التي تحتل ثاني أكبر اقتصد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية.

ومن خلال الأنظمة والقوانين والروابط الدولية التي تفرضها الدول الصناعية التقنية الثرية الكبرى على دول وشعوب العالم كلها تمكنت من الغاء وإزاحة الكثير من العقبات والحواجز الحمائية التي كانت تضعها بعض من دول العالم الثالث

خاصة على حرية التجارة وحرية الاعلام وحرية وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. ولعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية دور رئيسي في تحقيق تلك الأهداف الكونية للدول الصناعية التقنية الكبرى.

بيد أن امتداد نطاق العولمة دوليا (من خلال سياسات الدول الكبرى الصناعية) خاصة بعد أن انضمت غالبية دول العالم الثالث إلى منظمة التجارة العالمية، مكنت الدول الصناعية التقنية الثرية الكبرى من أن تصبح العولمة وسيلة لتحقيق غاياتها الاقتصادية بل والسياسية، والاجتماعية، والثقافية والحضارية، وبل وباتت العولمة أداتها الرئيسية للسيطرة على معظم دول العالم سياسيا والتحكم في شعوبها، خاصة في دول العالم الثالث التي تعاني من الفساد، الفقر، الجهل، والتخلف خاصة التخلف الصناعي والتقني.

لذلك فإن الثقافة العالمية (او الكونية) هي نتاج لعمليات ونشاطات ثقافية وحضارية، واقتصادية وسياسية كونية (عالمية) تحرص على تحقيقها الدول العظمى خاصة الدول الغربية بقيادة أمريكية تحديدا من خلال سياسات المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وأيضا من خلال الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تتوسع بشكل مضطرد في جميع دول العالم خاصة من خلال الاستثمارات الخارجية واعلاناتها المؤثرة. ناهيكم عن دور وسائل الاعلام المرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي جميعها تبث دعايات واعلانات مخصصة وموجهه لتحقيق أهدافها ومصالحها الكونية التي تصب في مصالح الدول العظمى المتقدمة صناعيا وتقنيا.

3-استراتيجيات العولمة:

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العولمة واستراتيجياتها لكون استراتيجيتها ترتكز على تطبيق وتفعيل سياسات اقتصادية وتجارية مكنت الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى من إحكام قبضتها على جميع دول العالم الثالث، وبالتالي على جميع مفاصل الاقتصاد العالمي والتحكم فيه خاصة في التجارة العالمية، الأمر الذي مكنها من تحقيق نمو كبير في اقتصاداتها وثرواتها. كما وتمكنت الدول الصناعية التقنية الكبرى من ربط معظم دول العالم اقتصادي وتجاريا بها لتصبح مركزا تدور في فلكه وهوامشه معظم مجتمعات ودول العالم الثالث (دول هامشية).

العولمة إذا لم تعد تقتصر فقط على البعد المالي والاقتصادي والتجاري، بل تعدت ذلك إلى الأبعاد الثقافية والحضارية المتمثلة في مجموع التقاليد والمعتقدات والقيم الغربية التي زحفت بشكل سريع لتؤثر في ثقافات وحضارات دول العالم الثالث.

فكما هو معروف عن العولمة أنها لا تعترف بموانع سياسية ولا بحدود جغرافية، ولا بالسياسات الاقتصادية الحمائية لأي دولة من دول العالم مم جعل العالم كله قرية صغيرة تتحكم بها قلة من الدول الصناعية التقنية الكبرى.

إذا فإن النتيجة الحتمية لمنظومة العولمة الكونية تحقيق هيمنة ثقافات وحضارات الدول الغربية الصناعية التقنية الكبرى على ثقافات وحضارات معظم دول العالم الثالث، فيما حافظت على هوياتها القومية الثقافية والحضارية.

أضف إلى ذلك فأن الدول الكبيرة هي التي تضع قواعد وأنظمة السلوك والتعامل الدولي، فيما تتبعها الدول الصغيرة رغما عنها. فعندما تم تحرير

التجارة العالمية وتم الغاء جميع القيود الحمائية التي وضعتها دول العالم الثالث، فمن الطبيعي أن يسود فيها منطق القوي على الضعيف، منطق القوي الذي يمتلك وسائل الإنتاج العالمية، ويمتلك قدرات اقتصادية وصناعية وتقنية هائلة مقارنة بالضعيف الذي لا يستطيع الثبات أو المنافسة امام القوي نظرا لقلة خبرته الصناعية والتقنية، وربما انعدامها، أو لقلة موارده وثرواته الطبيعية.

التنشئة القومية (التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية)

احتلت علاقة علم الاجتماع السياسي بالتنشئة القومية، مكانة مرموقة من قبل علماء الاجتماع والسياسة، خاصة بعد أن تطورت العلاقة بين هذه العلوم لتعد فرعا من فروع علم السياسية، وعلم الاجتماع وأصبحت تسمى بعلم الاجتماع السياسي، الذي بدأ يمثل بحد ذاته مجالا للتخصص من قبل علماء الاجتماع وعلماء السياسة على حد سواء.

نتيجة لذلك الاهتمام ظهرت العديد من المؤلفات العلمية التي اهتمت بمعالجة قضايا علم الاجتماع السياسي والعلاقة القوية التي تربط بينهم، أضف الى ذلك استخدام عمليات الفهم الاجتماعي في مجال الممارسات الاجتماعية والسياسية، وتحليل الانساق الاجتماعية والسياسية، وما يرتبط بينهما من نظم وتنظيمات اجتماعيه وسياسية، الامر الذي دعم الاتجاه الاجتماعي والسياسي لفهم التنشئة القومية وتطوير وتنمية مفاهيمها وطرقها وأساليبها الاجتماعية والسياسية، بل وحتى التربوية لتوظيفها في سياسات تنمية الدول وتطويرها. بناء على ذلك يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة التنشئة القومية التي تتكون

من التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية لما لهما من دور كبير في استقرار الدول ومجتمعاتها، وفي تحقيق أهدافهم ومصالحهم.

عرف المؤلف التنشئة القومية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية على أنها، «الأساليب والوسائل الفكرية والسلوكية التي من خلالها تتم عمليات تنشئة الأفراد من مختلف النواحي الثقافية والحضارية والسياسية كي يصبحو مواطنين صالحين (جزء من المجتمع) قادرين يساهمون في تنمية وتطوير مجتمعاتهم والحفاظ على أمنها واستقرارها»[85].

تتكون التنشئة القومية أو الوطنية من التنشئتين: التنشئة الاجتماعية، والتنشئة السياسية، لكونهما وجهان لعملة واحدة.

في البداية لا بد من شرح وتحليل التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية القومية في الدول التي في طليعتها هدف الحفاظ على امنها واستقرارها الاجتماعي والسياسي. لذلك لا بد من تحليل علاقة العلوم الاجتماعية وخاصة علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي بالتنشئة القومية (الوطنية) التي كما أشرنا تتكون من: التنشئة الاجتماعية، والتنشئة السياسية.

1-التنشئة الاجتماعية

تعرف التنشئة الاجتماعية التربوية بأنها «نظام اجتماعي يقوم بدور وظيفي في اعداد وتنشئة وتشكيل النشء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية في تكوين شخصية الفرد وتهيئته من النواحي الجسدية والعقلية والأخلاقية ليكون عضوا في مجتمعه يحيا حياة سوية في بيئته ألاجتماعية[86]

85 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص 119
86 محمد الجوهري وآخرون، مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، 1974 م ص 767.

وتعد التنشئة الاجتماعية بصفة عامة احدى المعطيات المنبثقة عن الحياة الفردية والجماعية في الجماعات الإنسانية، والناجمة أو المنبثقة بدورها عن البيئة الوظيفية لتلك الجماعات، التي تتضمن قوالب ونماذج للفكر وللسلوك، التي تنطوي على نماذج من التصورات الجماعية المشتركه التي تصدر عن تاريخ الجماعة الثقافي والحضاري وتستمر في الجماعة طالما توارثتها الأجيال، وتبقى ومن ثم تتواصل بالجماعة التي تعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائه ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء.

ولا شك أن «الجماعة هي التي تسعى الى تحريك وتطوير واقعها الانساني الاجتماعي في الاتجاه الذي من شأنه ان يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها وينمي طاقاتها».[87]ويتخذ كل مجتمع من التنشئة الاجتماعية وسيلة لضمان استمرار بقائه مشدودا بتراثه وماضيه متطلعا الى مستقبله وأمانيه. لذلك تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية ديناميكية في محتواها، ايجابيه في تأثيرها، خاصة إذا كانت هادفة الى تحقيق تغير اجتماعي وسياسي وثقافي واسع النطاق بعيد المدى. أي أن عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تتولى مراحل التشكيل المختلفة في حياة الفرد، وتتدخل في تحديد استجاباته وصياغة مواقفه الفكرية لتعده فكرا وسلوكا لخدمة مجتمعه، ولتنمي فيه مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع، وبالطبع للدولة التي ينتمي اليها.

ومن المعروف أن اي مجتمع من المجتمعات الإنسانية يعتبر شبكة معقدة جدا من أفعال وسلوكيات الأفراد والأسر والجماعات، أي أن المجتمع يتكون

87 عبد الله الخريجي، الضبط الاجتماعي، جده، 1982 م، ص 767.

من عدد كبير من الجماعات الصغيرة المترابطة والمتشابكة التي تتمخض عن تفاعلاتها علاقات تفاعل اجتماعية مستمرة.

أولا: مكونات التنشئة الاجتماعية:

1-الاسرة: سواء الأسرة الممتدة أو الأسرة المحدودة التي تسهم في تلقين الفرد كافة مهاراته واحتياجاته الأساسية (من طعام وشراب ومسكن وملبس)، ومفاهيمه الاجتماعية، وما تتطلبه حياته من أفكار وسلوكيات اجتماعية ودينية، أو مذهبية.

2-المدرسة: تسهم المدرسة في تشكيل شخصية الفرد من خلال تلقينه المعارف والعلوم وكل ما يتعلق بحياته العلمية والعملية (الفكرية والسلوكية) وثقافته وحضارته الوطنية. كما وتسهم في تنمية علاقات الفرد الجماعية بداية من علاقاته بأساتذته ونهاية بعلاقاته مع زملاؤه. كما وتلقن المدرسة الفرد كل ما يتعلق بتاريخ دولته ومنظومته السياسية، والعقدية.

3-جماعات الرفاق: يسهم الأصدقاء سواء من داخل المدرسة أو من خارجه في تشكيل شخصية الفرد وتطوير علاقاته مع الآخرين، ولجماعات الرفاق تأثير كبير في تشكيل أفكار الفرد وسلوكياته.

4-الأندية والنقابات التي ينتمي اليها الانسان: خاصة في الأندية الرياضية التي ينتمي لها الفرد دور مهم في بناء شخصيته ومهاراته وتسهم في تحقيق ما يطمح اليه من علاقات تتعلق بشخصيته وقدراته الشخصية.

5-جمعيات المجتمع المدني التي ينتمي فيها الانسان كعضو فاعل أو غير فاعل.

6-المؤسسات العامة والخاصة التي يعمل فيها الانسان بعد ان يصبح عضو في سوق العمل العام أو الخاص.

هذه الجماعات والمؤسسات المدنية العامة والخاصة تلعب بدورها دور كبيرا في عمليات التنشئة الاجتماعية ومن ثم التنشئة السياسية كما سنرى ذلك لاحقا. اذ من المعروف أن كل فرد يعيش في المجتمع ينتمي الى أكثر من جماعه في نفس الوقت سواء كانت جماعة أوليه او ثانوية. وتعمل كل جماعة منها بالتضافر مع الجماعات الاخرى على التأثير في أفكاره وسلوكياته لتنشئته اجتماعيا وثقافيا. وتتدخل الجماعة في تحديد أنماط سلوك الفرد وقيمه وآراءه وأفكاره، وهكذا يظل الفرد (شاء أم أبى) مجالا للتشكيل وإعادة التشكيل الاجتماعي (الثقافي والحضاري) وفقا لمواقف لمقتضى الحال ونتيجة ضرورية لعمليات التفاعل التي تحيط به، وهذه المواقف تشكل ظاهرة تربويه.[88]

ثانيا: التنشئة السياسية:

ان عمليات التشكيل والتنشئة الاجتماعية والثقافية لا بد وأن تتأثر بالمناخ السياسي السائد في ذلك المجتمع بعقيدته وقوانينه وأنظمته السياسية والعقائدية التي تساهم بدورها في تشكيل الثقافة السياسية والاجتماعية للفرد. ويعرفه العالم كينيث على أنها «الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل الى جيل، وهي عملية تخدم المجتمع وتساعده على حفظ تقاليده والتعاليم خاصة بالمؤسسات السياسية». وللتنشئة القومية جانبين: الجانب السياسي والجانب الاجتماعي.

---

88 محمد الجوهري، محاضرات في علم الاجتماع التربوي، مذكره غير منشوره على الآلة الناسخة، جده، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1976 م ص 7.

1_الجانب السياسي من التنشئة السياسية يتمثل في تنمية وتطوير وتعميق مشاعر الولاء والانتماء للدولة وللمواطنين، وفي تشكيل هويته وشخصيته ومشاعره وقيمه السياسية الوطنية التي من المفترض أن تسهم في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والدولة.

بهذا المعنى يرى محمد الجوهري أن التنشئة السياسية والاجتماعية «عملية عامه ومستمرة لإعداد الفرد للتكيف مع بيئته السياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، ولإمداده بعناصر هويته السياسية ومدنيته وحضارته، ولتزويده بمظاهر التحضر وبإنجازات العلم والتكنولوجيا، وبإرشاده بوسائل تبصره وتوعيه.[89]

إلا أن محمد الجوهري في تحليله ذلك أهمل بدوره أهمية التنشئة السياسية في اعداد الفرد للتكيف مع البيئة السياسية الداخلية، ومع الاحداث والمخاطر والمستجدات الدولية، خاصة نظام دولته السياسي الذي يمثل الإطار الشرعي والقانوني لوجوده ولسلوكياته منذ الصغر وطوال حياته حتى وفاته.

2-يتمثل الجانب الاجتماعي في أهمية دور جميع العمليات الاجتماعية والتربوية التي يتم تطبيقها في أي مجتمع التي عادة ما توجه وتنظم من قبل سياسات الدولة (النظام السياسي)، وهي بدورها تطبق من خلال المؤسسات السياسية والاجتماعية (الموجهة من قبل النظام السياسي) التي توفر تفاعلا اجتماعيا بهدف توظيف مفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية في وعي الافراد والجماعات.

---

89 أحمد الخشاب، علم الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1971 م ص 12 .

من هذا المنطلق يمكن النظر الى التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أنه المحور الذي ترتكز عليه الاجراءات الاجتماعية التربوية التي تعد الفرد وتشكل شخصيته الاجتماعية والسياسية وترسي في وعيه مقومات ثقافته العامة وتعلمه على كيفية التعامل مع اختلافات نطاقها وتعدد نوعياتها.

ولما كانت البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتأثر بالظروف البيئية المحيطة بها (البيئة المحلية، الإقليمية، والدولية)، وحيث أن هذه الظروف بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة، قد تغيرت بتغير الاوضاع تلك في هذه الدول، أصبحت قضية التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية لتلك الدول تمر في العصر الراهن بمرحلة جديدة من مراحل تطورها خاصة فيما يتعلق بالبحث عن الهوية الوطنية أو القومية.

لذا فان السؤال الذي يبدو طبيعيا ومنطقيا في آن واحد هو: هل سيغدو بمقدور التنشئة الاجتماعية والسياسية بجوانبها الثقافية والحضارية أن تخلق اجواء الاستقرار الاجتماعي والسياسي والثقافي الملائمة للتنمية السياسية الشاملة لأي دولة وضمان استمراريتها في المستقبل؟

الجواب لا يخرج عن إطار نعم وربما لا، إذ ان لكل مجتمع بيئته الثقافية والحضارية وتطوراتها التاريخية (ارثه التاريخي)، وهي عوامل تتفاعل برمتها مع بعضها البعض، وأيضا تتفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وبالتالي قد تصبح ممكنة أو غير ممكنة، اذ يتطلب الحال دراسة ومعالجة كل حالة على حدا، حيث من الممكن التوصل من خلالها الى مظاهر عامة وأخرى خاصة.

علم الاجتماعي السياسي وقضايا المجتمع

الفكر السياسي الاجتماعي نتاج للتفاعل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وكلاهما انعكاس لمتغيرات وتطورات وأحداث تاريخية يستحيل أن نفصلها أو نتجاهلها عن الحاضر. ويلعب علم الاجتماعي السياسي دور كبير في معالجة معظم القضايا الاجتماعية والسياسة التي قد تمثل خطورة على أمن واستقرار الدولة ونذكر منها ما يلي:

1-البطالة، 2-التفكك الأسري، 3-الجرائم، 4-المخدرات، 5-العنوسة، 6-الفقر7-الجهل، 8-الظلم، 9-الفساد، 10-العنصرية.

1-البطالة: للبطالة دور كبير في تنمية مشاعر الغبن والغضب والاستياء والسخط على مستوى الفرد، بل وحتى على مستوى الجماعة (وهو المستوى الأخطر إذا ما انتشرت البطالة)، لما لها من دور مباشر في منع الانسان من تحقيق تطلعاته وتوقعاته وطموحاته واهدافه واحتياجاته ومطالبه الإنسانية سواء كفرد أو كأسرة. ايضا تسهم البطالة في رفع مستويات الفقر، الجريمة، وفي قلة الانفاق الفردي والجماعي (ان ارتفعت نسبتها) الذي يؤثر في اقتصاد الدولة.

2-التفكك الأسري: للتفكك الاسري دور خطير في تهديد أمن واستقرار المجتمع خاصة في حال ارتفاع نسب الطلاق، أو ارتفاع نسب التباعد الاسري الذي قد يؤدي الى التفكك والتباعد بين افراد الأسرة الواحدة، خاصة في حال ارتفاع نسب عقوق الوالدين. فالطلاق يسهم في تفكك الأسرة وفي معاناة الأطفال من جميع النواحي التربوية والتعليمية والاجتماعية والنفسية وتؤثر تلك العوامل على مستقبلهم وعلى دورهم في خدمة المجتمع والدولة.

3-الجرائم: الجريمة هي ارتكاب شخص ما أو عدة أشخاص لأفعال، سلوكيات غير إنسانية، غير قانونية، غير نظامية يغلب عليها العنف أو التهديد بالعنف، وربما استخدام العنف كالقتل أو الجرح المتعمد. قد يسهم الفقر في ارتكاب الجرائم، وأيضا في نشوب الخلافات والصراعات، والكراهية والحقد، فالفقر المدفع والعوز قد يفضي الى:

أ-ارتكاب الجرائم للحاجة للمال،

ب-جرائم الانتقام والشرف،

ج-جرائم من اجل عدم القدرة على الحصول للمخدرات،

د: جرائم بسبب الخلافات والصراعات

ه-أيضا من الطبيعي أن البطالة والطلاق والتفكك الأسري يلعب كل منهم دور كبير في ارتفاع نسب الجرائم في أي دولة.

4-ظاهرة المخدرات: قد يلجأ الفرد إلى استخدام وتعاطي المخدرات ام نتيجة لسوء التربية، البطالة، الفقر، الانفلات والتفكك الاسري، جنوح الشباب، الفراغ، المعاناة الاجتماعية، الامر الذي يمثل خطورة على امن واستقرار المجتمع والدولة من الجوانب الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الأمنية.

5-العنوسه تعني أن نسبة ما من نساء المجتمع لم يتمكن من الزواج ومن إنشاء اسر اجتماعية تحقق لهن الأمن والاستقرار الاجتماعي وهو حال اجتماعي نفسي سلبي قد يؤثر في بنية المجتمع وقد يؤدي لمختلف أنواع ومستويات الرزالة. فالعنوسة عامل خطير من عوامل التفكك الاجتماعي، والبطالة، والجرائم، والبغاء.

6-الفقـــر: هـــو عـــدم قـــدرة الأنســـان علـــى تحقيـــق الحـــد الادنـــى مـــن المعيشـــة ، خاصـــه المـــأكل والمشـــرب والمســـكن وبالتالـــى هـــو العدو الرئيســـي الخطير للإنســـانية على مدى التاريـــخ القديم والحديث لأنه يدفع الانســـان كفرد (او مجموعـــة كمنظمة إجرامية) إلـــى ارتكاب كافة الجرائـــم خاصـــة إذا ما وصل الحـــال الى فقدان الإنســـان لمتطلبـــات الحياة الإنســـانية الأساســـية وهي: الطعام، الشرب، المســـكن، والملبس.

7-الظلـــم: الظلـــم ارتـــكاب خطـــأ، اتخـــاذ قـــرار غاشـــم أو منـــع انســـان مـــن الحصـــول علـــى حقوقـــه الماديـــة أو الطبيعيـــة دائمـــا ما يـــؤدي الظلـــم إلـــى ارتفاع مســـتويات الســـخط والاســـتياء من المظلوميـــن حيـــال الظالمين، الأمـــر الذي يدفع فـــي نهاية المطـــاف عندما يصبـــح الظلم معممـــا على الغالبية العظمى من الشـــعب الـــى انفجار عمليات العنـــف الاجتماعي والسياســـي بكافة اشـــكاله وأطيافه ومســـتوياته.

8-الفساد: هو إساءة استخدام السلطة الرسمية سواء فى المال العام، فى الأفعال ، فى النفوذ أو عدم تطبيق النظام لمستحقه، أو المحاباة ، وكل ما يضر بالمصلحة العامة . من العوامل السلوكية السلبية الخطيرة التي تطلق العنان لانتشار النصب والاحتيال والمحسوبية والرشوة، وسرقة المال العام. ويؤدي الفساد الى الانفلات الأمني والنظامي والقانوني خاصة عندما يسهم في نمو مشاعر الغضب والاستياء والسخط الاجتماعي الذي قد يتحول الى سخط سياسي

9-الجهل: الجهل هو غياب العلم والتعليم والقراءة والكتابة، أو هو عدم العلم

بالسيء ويلعب الجهل دور كبير في تخلف المجتمعات الإنسانية علميا وصناعيا وتقنيا، كما انه من السهل جدا التأثير في عقل الانسان الجاهل خاصة من قبل جماعات التطرف والإرهاب الامر الذي يمثل خطورة على الأمن الاجتماعي والسياسي.

10-العنصرية: العنصرية هي شعور مجموعة من أي مجتمع إنساني بالفوقية تجاه المجموعات الأخرى، وتصبح العنصرية من الأمراض الاجتماعية الخطيرة إن تعممت مشاعرها وانتشرت على كافة مكونات المجتمع (الدولة). التاريخ يؤكد أن الظلم والعنصرية والفساد هي الأسباب الرئيسية التي أدت الى انهيار الممالك والامبراطوريات.

دور علم الاجتماع السياسي في السياسات والعلاقات الخارجية

تؤثر قرارات السياسة الداخلية والخارجية على علاقات الدولة بالدول الصديقة والحليفة والعدوة، كما تؤثر على حياة المجتمعات الانسانية، وعلى معتقدات المجتمع، وعلى مفاهيم وتصورات الرأي العام وتوجهاته، كما وتؤثر الاخيرة على قرارات صانعي السياسة الخارجية وبالتالي على العلاقات بين الأفراد والجماعات في داخل المجتمع السياسي للدولة، اخيرا تؤثر على العلاقات بين شعوب ودول العالم.

ويذكر عالم السياسة هولستي «بأن الكيفية التي تتحدد بها الاهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية، وكذلك الكيفية التي يختار على أساسها من بين البدائل السلوكية العديدة والمتنافسة التي تتيحها تلك المواقف، انما الذي يحكمها ويقررها الى حد بعيد، هو تصور واضعي السياسة الخارجية للبيئة التي تحيط بهم وللواقع الذي يتعاملون معه»[90].

90 .K.J. Holsti: International Politics: A Framework for Analysis, (Pretice Hall Inc., New Jersey, 1967), P. 155

في مجال اتخاذ القرارات الخارجية، قد تسهم البيئة الداخلية للدولة واحتياجاتها في تبني الدولة لسياسات خارجية تهدف الى تحقيق أهدافها ومصالحها القومية. كما وقد تسهم البيئة الدولية سواء من قبل دولة ما، عدة دول، او من قبل الشرعية الدولية في التأثير على قرارات الدول الأخرى الخارجية خاصة تأثير سياسات الدول الكبرى على سياسات الدول الصغرى. كما وان البيئتين الداخلية (أي المجتمع) والبيئة الخارجية (النظام العالمي) بمضمونهما وبكل الابعاد والعناصر الاساسية التي تتشكلان منهما ليست بذات الأهمية بقدر ما ترجع هذه الاهمية الى الكيفية التي يتم تصورها من قبل افرد وجماعات المجتمع السياسي لأي دولة خارجية خاصة الأجهزة المسئولة عن وضع تلك القرارات والسياسات (الأفعال)، وما قد يتمخض عن تلك القرارات والافعال من ردود أفعال إقليمية أو دولية، أو ردود أفعال في شكل قرارات سياسية مضادة.

هذا التصور قد يكون دقيقا وقريبا من الواقع، كما وانه قد يكون مختلف عنه بشكل أساسي. ويرتكز التصور في أساسه على تقييم الواقع الاجتماعي والسياسي وتفسيره والمغزى الخاص الذي ينسب اليه (عدائي، أو غير عدائي، ملائم أو غير ملائم بمعيار المصالح والأهداف القومية)، وكذلك على ما إذا كان القرار السياسي يتضمن تهديدا لبعض القيم الاجتماعية والسياسية الأساسية التي تهم المجتمع وتدين بها الدولة، أو أن خطورته لم تصل بعد الى هذ المستوى من التهديد.

أيضا يعرف هولستي الاتجاهات السياسية والاجتماعية «بأنها عبارة عن منطلقات تقييميه عامة لتلك الحقائق والظروف او المواقف التي يتعامل بها صانع القرارات السياسية من خلال منظوره الخاص او من منظوره الاجتماعي الناجم عن خلفيته الاجتماعية».[91]

وفي كل مواقف التعامل السياسي الدولي وتأثير ذلك على النواحي الاجتماعية الفردية والجماعية، يقع صانعوا السياسة الخارجية تحت التأثير المباشر او غير المباشر لبعض الاتجاهات النفسية والاجتماعية والسياسية المسبقة التي يحتفظون بها في عقولهم وتصوراتهم الذهنية عن الاطراف الاخرى في تلك المواقف، وهي المشاعر أو الاتجاهات التي تنبع من مشاعر العداء، او مشاعر الود، أو مشاعر الثقة، او مشاعر الشك، او مشاعر الخوف، او مشاعر التجارب السابقة...وهي بكاملها تعد نتاج لسياسات التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد والجماعة في الدولة.

عادة ما يكون لهذه المشاعر والاتجاهات والتصورات الاجتماعية والسياسية الشخصية (وحتى النفسية) أثرها المباشر في تحديد الكيفية التي يستجيب بها صانعوا قرارات السياسات الخارجية لتصرفات او سلوكيات الدول الاخرى، وللكيفية التي يقيمون بها دوافعها ونواياها ويحددون بها اهدافهم ازاءها. كما وتؤثر المشاعر والاتجاهات الاجتماعية والنفسية التي تفسر مضمون الرسائل Messages السياسية التي تنتقل عبر أجهزة وقنوات الاتصالات السياسية التي تربط بين أطراف تلك المواقف الدوليه.

---

91. Ibid, P177

فإذا كان الاتجاه السائد مثلا، يميل الى عدم الثقة في نوايا طرف معين نتيجة لمواقف عدائيه معينة سابقة او حالية، او كنتيجة لعداء تقليدي بين الدولتين استمر لعدة قرون او حقب زمنية، او النظر اليه من منطلق عدائي، فان تفسير كل اتصال يجري مع ذلك الطرف سيتم بشيء من الشكوك والخوف وعدم الثقة، بل وحتى التحامل، حتى وأن أظهر ذلك الطرف اتجاها مرنا، او مهادنا، او متفهما، أو عبر عن رغبته في الاتفاق حول مسألة مختلف عليها، ويطلق على ذلك بالتصور القومي National Perception او التوجهات القومية National Attitude تجاه الدول والشعوب الاخرى.

وتلعب القيم السياسية والاجتماعية (وحتى النفسية) Psychological Values والمعتقدات Beliefs دورا مباشرا في وضع سياسة الدولة الداخلية والخارجية وتنفيذها التي يعتبرها هولستي نتاج عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي تتأثر بظروف البيئة الاجتماعية، وبطبيعة التوعية ألمذهبية، وبالخبرات والتجارب التي يمر بها الافراد والجماعات والحالات التي يمرون بها ويحصلون عليها.

لا شك أن القيم السياسية والاجتماعية والنفسية هي «القاعدة التي ترتفع فوقها الاتجاهات والتوجهات، وبالتالي فإنها من أهم المعايير التي يرجع اليها في تقييم عناصر السلوك الذاتي وسلوك الآخرين».[92] وتؤثر المذاهب والإيديولوجيات (الاجتماعية والسياسية) بشكل مباشر في توجهات وتصورات صانعي قرارات السياسة الداخلية والخارجية، وبالتالي في كيفية وآليات تنفيذ تلك القرارات الداخلية والخارجية.

وعرفت المذاهب الفكرية الاجتماعية والسياسية على أنها «مجموعة من المعتقدات الفردية والجماعية الواضحة والمحددة التي يحاول المجتمع (وبالطبع

92 Ibid, 186.

الدولة) أن يفسرون بها الواقع الذي يعيشونه سواء كان على المستوى الداخلي للدولة، او على المستوى الخارجي الدولي». وهي المذاهب التي توفر إحساس لدى الانسان بالهدف المشترك لاي سلوك سياسي (سلمي او عدائي) سواء في الداخل أو في الخارج.

وقد يتسع نطاق المذهب الاجتماعي والسياسي وتتعدد أبعاده وتتنوع عناصره، ليشكل ما يعرف بالإيديولوجية:

1-قد يتجاوز تأثير الأيديولوجية مجرد تقرير الاهداف، او تبرير السلوك، الى مدى التأثير بعمق في رؤية واضعي القرارات الداخلية والخارجية وصبغها بلون محدد.

2-والإيديولوجية تساعد على بلورة الإطار الفكري او العقلي الذي من خلاله يرى صانعوا القرار السياسي الداخلي والخارجي الواقع الداخلي والخارجي الذي يتعاملون معه.

3-كما وتضع الايديولوجية صانع القرارات الداخلية والخارجية في حالة تصور معين ومحدد للمستقبل، وتعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه القريبة المدى، والبعيدة المدى، والوسائل التي تحقق تلك الاهداف.

4-وتساعد الايديولوجية «على عقلنة المفاضلة من بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف المواقف الخارجية والأوضاع الداخلية،

5-كما وتوفر الايديولوجية مجموعة من المعايير الادبية والأخلاقية التي يستند اليها صانع القرارات السياسية الخارجية في تقييم الاتجاهات والتصرفات سواء ما يتعلق منها بالذات او بالآخرين».[93]

93 اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987 م، ص 206 .

أهمية الأحزاب السياسية لعلم الاجتماع السياسي

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما واساسيا في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية عامة خاصة في النظم السياسية الديمقراطية الليبرالية حيث ينظر علماء الاجتماع وعلماء السياسية لوجود الأحزاب السياسية في الدولة دليل على ديمقراطيتها، فالأحزاب السياسية جزء من مكونات المجتمع خاصة المجتمع السياسي.

تعريف الحزب السياسي:

«الحزب السياسي تنظيم سياسي اجتماعي واقتصادي دائم قائم على اهداف ومبادئ مشتركة لمجموعة من الافراد والجماعات لديها اجندة سياسية واقتصادية واجتماعية هدفه الوصول الى السلطة او المشاركة فيها، او معارضة السلطة» [94]

أولا: أنواع الأحزاب السياسية

للأحزاب السياسية أنواع تختلف مسمياتها من دولة لأخرى، ونذكر الأهم منها كما يلي:

1-الاحزاب العقدية،

2-الأحزاب الطبقية،

3-الأحزاب الجغرافية،

4-الأحزاب ذات الهوية الوطنية،

5-الأحزاب ذات الهوية الدينية.

Ibid 193 94

وتتكون الأحزاب السياسية انطلاقا من عقيدة سياسية اقتصادية اجتماعية، بل وحتى دينية. فهناك أحزاب يمينية، وأخرى يسارية، أحزاب محافظة، وأخرى متخصصة كحزب العمال في بريطانيا، وهناك أيضا أحزاب بيئية تدافع عن البيئة كحزب الخضر في المانيا.

هناك دول فيها حزب واحد كالدول الشيوعية والاشتراكية، ودول بحزبين فقط كالولايات المتحدة الامريكية، ودول بأحزاب متعددة كفرنسا وايطاليا ومعظم الدول الاوروبية.

وتسهم الأحزاب السياسية في تنمية مجتمعاتها من خلال ما تمارسه عندم تتولى السلطة في الدولة من تبني سياسات تخدم مصالح الدولة انطلاقا من أجندتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يمكن القول إن الحزب السياسي لا يمثل الا طيفا واحدا أو ربما طيفين من أطياف المجتمع وفقا لمفهوم الأغلبية الأقلية، الذي قد لا يحقق أهداف الأقليات الأخرى المكونة لنسيج مجتمع الدولة.

علم الاجتماع السياسي والنخب (أو الصفوة)

كلمة النخبة، كلمة مفردة، جمعها كلمة النخب، وتعني كلمة الخلاصة في اللغة العربية، وتعد نظرية النخبة أو الصفوة من ضمن النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعبر كلمة النخبة عن طبقة سياسية واقتصادية معينة، أو شريحة سياسية واقتصادية (وربما أيضا اجتماعية خاصة الصفوة الدينية) منتقاة من طبقات مجتمع الدولة تمارس السلطة وتتحكم في كل م يتعلق بشؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تعريف النخبة:

النخبة مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة، وعلى سلطة وقوة سياسية مؤثرة في المجتمع. وبشكل عام، فالنخبة تعني مجموعة من الأشخاص يتمتعون بقدرات سياسية، واقتصادية أكثر من قدرات الغالبية العظمى من المجتمع. ويمكن القول ان معظم دول العالم تديرها النخب السياسية والاقتصادية، او النخب العسكرية، أو النخب العسكرية والدينية او المذهبية كما هو الحال في العراق وسوريا.

أولا: النخب السياسية:

تتكون النخبة السياسية من رجال السياسة الضالعين في العملية السياسية سواء كانوا يمارسون السلطة عن طريق الانتخابات العامة، أو من دون انتخابات عامة، على سبيل المثال في الأنظمة السياسية السلطوية التي لا توجد فيها انتخابات عامة. بل ويعتبر التكنوقراطيون أيضا ممن يمارسون السلطة في أي دولة من النخب الحاكمة على الرغم من أنهم غير منتخبين من قبل الشعب. فالتكنوقراطيون يعينون من قبل زعامات الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات، خاصة في المناصب التنفيذية، كالوزراء.... على سبيل المثال.

تعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم السياسة، علم الاقتصاد، بل وحتى علم الاجتماع السياسي نظرا لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة تؤكد وجود أقلية حاكمة، محتكرة للسلطه ولأهم المناصب السياسية والاقتصادية (بل وحتى الاجتماعية)، وبيدها مقاليد الأمور، في مقابل أغلبية محكومة منقادة من قبل الأقلية الحاكمة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

ولا شك أن تطور نظرية النخبة يعتبر انتقاد للنظرية الاشتراكية، فضلا عن النظريات الديمقراطية، لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقا من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة.

من رواد نظرية النخبة العالم باريتو، وهو يرى أن النخبة «هم أولئك الاشخاص الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مجالات الحياة)». ومن ثم ينتقل باريتو إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم «النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة السلطة». [95]

وساهم العالم ميشال روبرتو في تعريف النخبة السياسية من خلال «واقع عمل الأحزاب السياسية إذ أن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من الحزب إلى الدولة». ويرى أن «إنشاء الديمقراطية للأحزاب السياسية لا بد وأن تتحول بمرور الزمن الى تنظيمات تخضع إلى حكم قلة من الأفراد السياسيين، الاقتصاديين، والاجتماعيين. السبب في رأيه «أن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها المتميز في مركز اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهو ما يسمى بالأقلية التي لم يلتفت إليه كارل ماركس في دراساته السياسية[96].

من جانب آخر، يضيف العالم موسكا على تعريف باريتو برأيه الذي يميل الى الشيوعية إلى «إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة هو قوة تنظيم الطبقة الحاكمة التي تتمتع بوجود دوافع واهداف معينة تسعى

95 W.praito,the elites power ,Wisting house ,2012 ,p.29
96 N.Roper to J , the Role of the Elites in power ,n.yp ,2019 . P.39

لتحقيقها في مواجهة أغلبية غير منظمة. إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية، وهو عكس ما انتهى إليه باريتو.

أما العالم رايت ميلز فمن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، ووجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا وهي: المؤسسة العسكرية، والمؤسسة السياسية، والشركات الكبرى خاصة تلك العابرة للقارات، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

ثانيا: النخب الاجتماعية:

غالبا ما يقصد بالنخبة الاجتماعية الطبقة العليا (الطبقة الارستقراطية) من المجتمع ذات الاهتمامات الاجتماعية الأعلى في مجتمعاتهم سواء من قادة الرأي العام، رجال الدين، زعامات الطوائف، شيوخ القبائل، اللذين يؤثرون في سياسات وتوجهات الدولة لكونهم يشكلون اتجاهات الرأي العام وتوجهات المجتمع.

والنخبة الاجتماعية عادة ما تتركز سياساتها حول السلطة والتأثير في قراراتها وسياساتها العامة. وتعد التكنوقراطية (التكنوقراطيون) من أهم اشكال النخب الاجتماعية التي تتكون من الطبقة الإدارية العليا حيث تتمركز سلطتها في تنفيذ القرارات السياسية العامة أو الخاصة.

ثالثا: النخب الاقتصادية:

النخب الاقتصادية مصطلح يشير الى دور معظم رجال المال والأعمال المساهمة في عمليات صناعة القرارات وتنفيذها في سياسة الدولة الداخلية، بل وفي سياساتها الخارجية (جماعة الضغط والمصالح لأيباك). بل وتسهم النخب الاقتصادية في المشاركة في الحكم من خلال تنظيماتها ومؤسساتها وشركاتها وقدراتها المالية. وفي جميع الدول الديمقراطية تلعب النخب الاقتصادية دور كبير مؤثر في اختيار جميع أعضاء الحكومات (خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية) من خلال تبرعاتها المادية، وأيضا بواسطة ما تمتلكه من منظمات مالية وتجارية، ومن خلال جماعات الضغط والمصالح التي تمارس ضغوطها على صناع القرارات السياسية في كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتقوم النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في الدول الديمقراطية بتبني سياسات قومية شاملة انطلاقا من الإرادة الشعبية للأغلبية. فيما تقوم النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في الكثير من دول العالم الثالث النامية بممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية او اقتصادية تجعل منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، خاصة مواصفات القوة والتأثير، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار السلطة والمناصب السياسية.

ومن خلال دراسات العالم السياسي روبرت داهل، وجد أن من يحكمون كل من مدينة «نيو هافين»، بل وامريكا، هي النخب الاقتصادية المتحالفة مع النخب السياسية خاصة مع الأحزاب السياسية التي تنتج الافراد المتنافسين على السلطة سواء في السلطة التشريعية (الكونجرس الأمريكي)، او في السلطة التنفيذية.

رابعا: النخب الدينية:

تعتبر النخب الدينية جزء من النخب الاجتماعية، واستخدم مصطلح النخبة الدينية من قبل مجموعات دينية كثيرة داخل المجتمعات الإنسانية، خاصة في مجتمعات الدول التقليدية، وتتمثل في الزعامات الدينية، ووجهاء الطوائف الدينية، وعلماء اللاهوت، القساوسة والرهبان المسيحيين، الحاخامات اليهودية، وعلماء الشريعة والعقيدة الاسلامية، بل وكل من يشكلون مراجع دينية اللذين أصبحوا زعماء لأتباع لهم تجمعهم بهم روابط دينية؛ فمثلاً: يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين النخبة الدينية دون منازع.

علم الاجتماع السياسي وحقوق الإنسان

ان مسألة حقوق الإنسان (السياسية، الاجتماعية، والإنسانية) وتضمينه في متون الدساتير والتشريعات الداخلية في الدول، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية، وضرورة الاعتراف بها في جميع دول العالم، لم يتم تبنيها من قبل الكثير من دول العالم الثالث. بل ولم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة م لم يكن هناك ضمانات سياسية على مستوى الدول، وعلى مستوى المنظومة الدولية التي لا بد وأن تعمل على حمايتها. والمقصود هنا بالضمانات السياسية الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية حقوق وحريات الانسان ممن يمكن (او يحاول) أن يعتدى عليها.

ويقصد بحماية حقوق الإنسان، مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد

الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في دولة ما ببيان مدى التزام سلطات الدولة بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة فيها، ووضع المقترحات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات بإحالة مرتكبيه لمحاسبتهم إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي.

ولا شك أن الشريعة الإسلامية تعتبر أول من وضع حقوق الانسان من المهد إلى اللحد، وحرصت على حمايتها سواء على مستوى الفرد، الجماعة، والدولة.

في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارسته في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها، ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع إسلامي حر يطبق الشريعة الإسلامية، وفي معظم الدول الديمقراطية.

من اهم مبادئ ضمان حقوق الانسان العامة تحقيق الخمس مبادئ التالية:

أولا: حقوق المواطنين في الدولة وتتضمن خمس أنواع من الحقوق كما يلي:

1-سيادة القانون يعتبر من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون، وخضوع المحكومين له وفقا للدستور في العالم الغربي، ووفقا للشريعة الإسلامية في بعض الدول الإسلامية خاصة في المملكة العربية السعودية التي تضع قواعد الحكم الأساسية، وتقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات.

2-الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية: المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل المؤسسات العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وعدم ممارسة العسكريين للسلطة السياسية أو للسلطة القضائية.

3-استقلال السلطة القضائية: القضاء معناه العام هو المؤسسة القانونية المتخصصة في الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام. وللقضاء دور رئيسي واساسي في الدولة لصيانة حقوق المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين. فالقضاء هو الوسيلة الوحيدة التي تسترجع بها الحقوق وترد إلى أصحابها وتُصان بها الحريات العامة والخاصة والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى جميع الأفراد والجماعات أيا كانوا، أو أيا كانت مناصبهم أمام القضاء تحت سماء العدالة. إذا لا بد وأن يرتكز مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو (لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي).

4-الرقابة القضائية على تصرفات السلطة التنفيذية وقراراتها:

يختص هذا المبدأ بحماية الحقوق والحريات الإنسانية من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة عن طريق السلطات القضائية التي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، وفي حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة من قبل السلطة التنفيذية تقوم السلطة التشريعية (او السلطة القضائية في الدول الديمقراطية) برد الأمور إلى ما كانت عليه، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين.

ثانيا: حقوق الأفراد:

الانسان يولد حر ومن حقه أن يتمتع بممارسة حقوقه الإنسانية الشخصية وفقا للشرع أو للقانون. ومن اهم حقوق الانسان الفردية (والجماعية) ما يلي:

1-حق الحياة

2-حق المعتقد

3-حق ابداء الرأي

4-حق الانتقاد

5-حق التنظيم

6-حق الاختيار

المعتقدات الدينية

تعريف المعتقدات الدينية:

العقائد الدينية (وهي منزلة من السماء) أفكار أو تصورات او قيم، أو تعاليم، أو اخلاقيات لها مرجعيات الهية، ولها صيرورة تاريخية، أو غير تاريخية مؤكدة بحكم من يؤمن بها، وهي عقائد لا جدال فيها، ولا يعترف معتنقوها بأنها تخضع لأي اختبار أو معيار علمي يثبت صحتها نظرا لكونه جزءًا من المنظومة الدينية، مثل الدين الإسلامي الحنيف، والشريعة الإسلامية الحنيفة والديانات السماوية الأخرى.

في اللغة العربية، يشير مصطلح الشريعة إلى قانون الله تعالى الذي لا يتغير ولا يتناقض مع الفقه الذي يشير إلى التفسيرات البشرية، وكانت طريقة تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث موضع نزاع بين الأصوليين المسلمين والحداثيين.

في الدين اشتقت كلمة العقيدة من (عقد)، وتدل على ثلاثة معان وهي:

1-اللزوم،
2-التأكد،
3-الاستيثاق،

في هذا المعنى قال الله تعالى: (لا يُؤَاخِذُكُم اللَّهُ باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بِمَا عَقدتم الأيْمَان)، فتعقيد الإيمان يكون بعزم القلب عليه، والعقود هي أوثق العهود، ومنها قول الله تعالى: (يَا أَيهَا الذين آمنوا أوفوا بالعقود).

وفي اللغة يستخدم مفهوم العقائدي «عندما يعني شيئا أو شخصا غير مرن في الفكر، لا يمكن إنكار ما يؤمن به، ويعتبر من المخلصين للواقع الذي يعيش فيه ولا يقبل الجدال فيه. وبعبارة أخرى، فإن العقيدة ستكون صحيحة مائة بالمائة، لا ولن تقبل البحث والتقصي ولا الاستجواب تحت أي ظرف من الظروف. على سبيل المثال، يتم استخدام مفهوم العقيدة للإشارة إلى مجموعة المبادئ والقيم والاخلاقيات التي تشكل وتنظم أي دين أو مذهب.

ويستخدم مفهوم العقيدة أيضًا للإشارة إلى ذلك الشخص الذي يروج للدوجماتية الفكرية، الخدماتية أو الوظيفية، وهي الطريقة الأكثر شيوعا في

الكثير من الأوساط الاجتماعية التي يُطلق عليها الميل لقبول بعض العقائد والمفاهيم بطريقة مطلقة، دون قيود ودون قبول أي نوع من الاستجواب.

عادة ما يجد مفهوم الدوجماتية دلالة سلبية في أي حوار او نقاش أو جدل، عندما يدعي شخص ما أن عقيدته المذهبية هي الصحيحة بحكم المطلق، فيم أنها في الواقع تفتقر من الناحية العلمية أو حتى الموضوعية إلى دليل حقيقي، تبعا لذلك فإن كل شيء مناسب أو متعلق بالعقيدة يسمى بالعقيدة.

في الإسلام يَنقسِم النّظام الإسلامي والعقيدة الإسلامية إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا: العقيدة: وهي من الأمور العلميّة التي يجب على المسلم أن يعتقدها بقلبه. وتمتاز العقيدة الإسلاميّة بعدّة خصائص تميزها عن العقائد الأخرى منها أنها:

1-عقيدة ربّانية المصدر؛ حيث أوحي بها من عند الله تعالى بواسطة جبريل إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم،

2-وهي متّفقة مع فطرة الإنسان السليمة؛ حيث تتفق عمليا مع ما يدور في خلج الإنسان من الأفكار من وجود خالق مدبر لهذا الكون العظيم الواسع حتى قبل أن يَعرف الإيمان أو يتعلمه،

3-كما أنّها تتميّز بالوضوح واليُسر والبساطة، وهي شاملة لجميع مناحي الحياة؛ والكون والإنسان وأطوار حياته، وهي عقيدة ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة؛ فهي لَيست نظريات صاغها البشر.

4-كما أنّها تتماشى مع واقع الإنسان ومتطلبات وجوده، وهي عقيدة مبرهنة تعتمد على الحجّة الدامغة والبراهين الواضحة.

ثانيا: الشريعة الاسلامية:

تعني الشريعة الإسلامية ما شرعه الله تعالى للناس من الأوامر والنواهي والحلال والحرام، خاصة التكاليف العملية التي جاء بها الإسلام في العبادات والمُعاملات الدينية.

تعريف الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية أذا هي «مجموعة من القوانين والتعليمات الدينية التي تشكل جزءًا من التقاليد الإسلامية، وهي مستمدة من تعاليم الإسلام الدينية وتقوم على المصادر المقدسة للإسلام، ولا سيما القرآن الكريم، والحديث.النبوي الشريف»[97].

تعترف النظرية التقليدية للفقه الإسلامي بخمسة مصادر للشريعة الإسلامية: وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والقياس، والاجماع، والاجتهاد من قبل الفقهاء في الإسلام. انطلاقا من المصادر الإسلامية الخمس طورت المذاهب الفقهية المختلفة، (خاصة الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية) منهجيات مختلفة لاشتقاق احكام الشريعة الإسلامية من المصادر الكتابية باستخدام عملية تعرف باسم الاجتهاد.

ويميز الفقه الإسلامي التقليدي بين فرعين رئيسيين من فروع الفقه:

أولا: فقه العبادات (الطقوس)، كل ما يتعلق بالصلاة والصيام والحج، والعمرة.

97 دكتور وحيد هاشم مرجع سابق ص 186

ثانيا: فقه المعاملات (العلاقات الاجتماعية)، التي تضم معا مجموعة واسعة من الموضوعات. وتهتم أحكامها بالمعايير الأخلاقية بقدر ما تهتم بالمعايير الفقهية.

وتخصص الأفعال الواحدة من خمس فئات:

1-فرض
2-مندوب
3-مباح
4-مكروه
5-حرام

وتطور الفقه الإسلامي على مر القرون من خلال فتاوى أصدرها فقهاء مسلمون مؤهلون لإصدار الفتوى التي طُبقت تاريخيا في المحاكم الشرعية من قبل قضاة معينين من قبل النظام السياسي الحاكم، تكملها العديد من القوانين الاقتصادية والجنائية والإدارية الصادرة عن الحكام المسلمين.

المعتقدات السياسية

تعريف المعتقدات السياسية:

المعتقدات السياسية (وهي من وضع الإنسان)، «تمثل مجمل الأفكار والرؤى والقيم والتصورات السياسية التي يؤمن بها البعض من الأفراد والجماعات من خلال معتقدات ورموز وقيم سياسية محددة للكيفية التي يرى بها المجتمع الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكومين»[98].

98 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص، 149

تلعب المعتقدات السياسية الوضعية (الموضوعة من قبل البشر) دور كبير في التأثير على معظم مناحي الحياة الإنسانية في معظم دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث النامي. وهي معتقدات سياسية وفكرية تنطلق من ثقافات مدنية تمخضت (تكونت) من خلال عوامل تاريخية، اجتماعية، ربما لها خلفية دينية، أو مذهبية، تؤثر في أفكار وتوجهات وسلوكيات الأفراد والجماعات في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وبالتالي تسهم بشكل مباشر، أو غير مباشر، في التأثير على سياسات الدولة (سواء من حيث صناعة القرارات أو وسائل وطرق تنفيذ تلك القرارات)، بل وعلى أفكار وسلوكيات البشر.

اقسام المعتقدات السياسية:

يمكن القول إن المعتقدات السياسية الفكرية والسلوكية للنظم السياسية ومن يسكنها من البشر تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: اليمينيون، المعتدلون، واليساريون. كما ويمكان أن ينقسم كل قسم من الأقسام الثلاث الى عدة اقسام أيضا نذكر منها:

أولا: اليمينيون

أصل الكلمة كان سببه أماكن جلوس أعضاء البرلمان الفرنسي في فترة الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789م بسبب الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائدا في ذلك العصر، إضافة إلى الجور والظلم والتعسف التي كانت تمارسها الطبقات الحاكمة في فرنسا ضد الشعب.

واليمين هو عكس اليسار حيث كان النواب (اليمينيون) يجلسون إلى اليمين في البرلمان، الذين بدورهم كانوا موالين للملكية الارستقراطية. اما المعارضين للملكية وللأرستقراطية (اليساريون) فكانوا يجلسون إلى اليسار في مجلس البرلمان الفرنسي.

1-اليمينيون سياسيا: هو اي تيار فكري تقليدي يكون مؤيد للنظام السياسي الحكم القائم، ولكن كما أشرنا يعتبر هذا التعريف مبسط جدا لأنه يتمخض عنه تفرعات وتشعبات كثيره نظرا لأن اليمينيون بدورهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: اليمين المعتدل، اليمين المتطرف، اليمين الديني.

2-اما اليمينيون اجتماعيـً واقتصاديا: فيؤمن بوجود التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البشر ويرون ان هذا التفاوت هو شيء طبيعي في الحياة الإنسانية، بل وحتى في الاديان السماوية التي تؤيد هذا التفاوت.

يجدر القول هنا إن المقصود بالتفاوت بين البشر ليس في القدرات، وانما في العرق، وفي المكانة الاجتماعية، وفي القوة الاقتصادية. ويجدر بنا القول ليس شرطا أن يكون اليميني متدينا، بل قد يكون غير متدين، وهذا ما تتسم به على سبيل المثال السياسة الامريكية التي تنطلق من عقيدتين سياسيتين لحزبين فقط، أولها الحزب الجمهوري المحافظ، والثاني الحزب الديمقراطي الليبرالي.

ويرى اليمينيون أنه يجب أن يكون في أي مجتمع ثلاث طبقات اجتماعية: الطبقة الارستقراطية الغنية، الطبقة الوسطى، والطبقة الفقيرة، اذ كان المجتمع الفرنسي (وجميع الدول الأوروبية) مقسم إلى 3 طبقات حسب مكانات البشر الاقتصادية والاجتماعية. ويبرر اليمينيون هذه التقسيمات الثلاث بوجود تفاوت بين البشر بين ذوي القدرات المتميزة من البشر الذين يصبحون أغنياء، وبين ذوي القدرات المحدودة من البشر اللذين يصبحون فقراء. كما ويرون بأن الفقر قد يكون حافزا لأي انسان في الطبقة الفقيرة لكي ينضم الى طبقة الأغنياء.

ويمكن تقسيم النظام الطبقي الاجتماعي في القرون التي سبقت القرن التاسع عشر الميلادي خاصة فيما قبل الثورة الفرنسية إلى ثلاث طبقات، وهي كما يلي:

1-طبقة النبلاء وكانوا إقطاعيين يملكون الأرض ومن يسكن فيها، ومعفيين من دفع الضرائب ويحق لهم الصيد وحمل السيف وكانوا من قادة الجيوش ومستشاري الملك، وكان هناك أيضا ترتيبات طبقية ثانوية في هذه الطبقة. وقبيل الثورة الفرنسية عام 1789 كان هناك ما يقارب 14,000 شخصا من هذه الطبقة ولم تكن هذه الطبقة مغلقة بصورة كاملة فكان لقب النبيل يمنح من قبل الملك لاي انسان كمكافأة لخدماته أو بواسطة شراء أراض أو قلاع.

2-طبقة العامة الغير أرستقراطية من التجار، والجنود، والصناع خاصة ممن لم يكونوا رجال دين أو نبلاء، وشملت هذه الطبقة أيضا الطبقة المتوسطة من البرجوازيين الذين بدورهم كانوا طبقة واقعة بين النبلاء والبروليتاريا (أي العمال)، هذه الطبقة كانت تكون 11% من الكثير من الشعوب الأوروبية خاصة الشعب الفرنسي.

3-طبقة الفقراء والمحتاجين والمتسولين من العمال، والمزارعين، والفلاحين، وكانت نسبة هذه الطبقة هي الاعلى نسبة في كافة المجتمعات الأوروبية (بل وحتى الغير أوروبية في ذلك الزمن) خاصة في المجتمع الفرنسي. وتعاني هذه الطبقة من الفقر المدقع ومن الظلم والجور والتعسف خاصة ممن يعيشون في كنف ورعاية النبلاء في المقاطعات التي تمنح لهم من قبل الملك.

سمات وصفات اليمينيين:

1-اليمينيون لا يرون ان مجال الدولة يجب ان يتوسع الا في مجال الامن والحماية والقضاء، فهم يؤيدون وجود جهاز شرطة قوي ومحاكم تصدر احكاما رادعة.

2-اليمينيون يؤمنون بالاقتصاد الحر (خاصة الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي)، وفي فكرة السوق الحر المفتوح، كما ويؤمنون بالملكية الخاصة وبالمشاريع الخاصة.

3-اليمينيون أيضا يدعون إلى ان تتدخل الدولة في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليد وعادات واعراف وقيم المجتمع، وهم بذلك يقفون على النقيض من تيار اليساريون الذين يدعون إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد.

4-كما أن اليمينيون والأحزاب اليمينية تنادي بتعزيز وتمتين هيكل النظام السياسي القائم، بينما في الجانب المقابل يطالب اليساريون واحزابهم اليسارية الأجنحة بتغيير جذري للأنظمة والقوانين الحالية.

التوجه السياسي للفكر اليميني:

في مجال التوجه الفكري السياسي اليميني الماضي كان هذا التيار يحسب على التيارات الأصولية (الدينية) لأنه تيار فكر محافظ يدعم الدين والجماعات الدينية، ولكن في العصر الراهن اختلف هذا التوجه، لأن اليمين ليس دوما مع الدين، أو ضده نظرا للتغيرات التي تحدث في الظروف الإنسانية أيا كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية التي باتت تتحكم في مواقف وسياسات هذا التيار.

اقسام نظريات اليمين:

يقسم روجر إيتويل ونيل وسوليفان اليمين إلى خمسة أنواع[99]:

1-اليمين الرجعي، يتوجه اليمين الرجعي بنظره إلى الماضي ويتغنى بأمجاد الماضي، وهو أرستقراطي، متدين، وشمولي.

99 Neil Solivan, and Roger Atwill, Diamond in the Bronx, Oxford University Press, 2008, p.79

2-اليمين المعتدل، غالبًا ما يشجع اليمين المعتدل القومية العرقية وسياسات الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين.

3-اليمين الراديكالي، طُوّر مصطلح اليمين الراديكالي بعد الحرب العالمية الثانية لوصف جماعات وأيديولوجيات سياسية أمثال المكارثية، وجمعية جون بيرش، والثاتشرية، والحزب الجمهوري في ألمانيا. في هذا الشأن يشدد إيتويل على أن استخدام هذا المصطلح «ينطوي على مشاكل رمزية كبرى، لأنه قد استُعمل أيضًا لوصف تطورات سياسية من الواضح أنها تطورات ديمقراطية». ويشمل اليمين الراديكالي الشعبوية اليمينية وأنواع فرعية أخرى.

4-اليمين المتطرف، وله أربع سمات: معاداة الديمقراطية؛ القومية؛ العنصرية؛ والدولة القوية. ولا شك أن اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية اليمينية لوصف موقعها من ضمن محيطها السياسي. ويطلق المراقبون السياسيون هذا المصطلح على الكتل والأحزاب السياسية التي لا يمكن اعتبارها من ضمن جماعات اليمين السياسية التقليدية التي تدعو إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع.

ويكمن الاختلاف الوحيد بين جماعات اليمين التقليدية أو المعتدلة، وبين الجماعات اليمنية ألمتطرفة، أن الأخيرة (بعكس الأولى) تدعو إلى التدخل القسري للدولة واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم.

5-اليمين الجديد. يتكون اليمين الجديد من المحافظين الليبراليين، الذين يؤكدون على أن تكون الحكومة محدودة في صلاحياتها، حكومات صغيرة، وأن تكون الأسواق حرة ومنفتحة، ومن خلال المبادرات الفردية، اذ أن الفرد عاقل رشيد ان تمتع بالحرية فإنه يحقق أهدافه ومصالحه خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى كتّاب آخرون أن احزاب اليمين الوسطي عموما تدعم الديمقراطية الليبرالية، والرأسمالية، واقتصاد السوق (على الرغم من أنها قد تتقبل التنظيمات الحكومية للسيطرة على الاحتكارات)، وحقوق الملكية الخاصة، ورعاية اجتماعية محدودة (مثل التوفير الحكومي للتعليم والرعاية الطبية). وتدعم هذه الأحزاب أيضًا النزعة المحافظة والليبرالية الاقتصادية وتعارض الاشتراكية والشيوعية.

على النقيض من اليمين الوسطي، تُستخدم عبارة «اليمين المتطرف» لوصف أولئك الذين يؤيدون الحكومة الطاغية، التي تستخدم سلطة الدولة لدعم المجموعة الإثنية أو الدينية (او المذهبية) المهيمنة على المجتمع، والتي غالبا ما تجرم الجماعات الإثنية أو الأديان الأخرى غالبا. على سبيل المثال للزعماء الذين غالبًا ما ترتبط بهم صفة «اليمين المتطرف»: فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا، وبينيتو موسوليني في إيطاليا، وأدولف هتلر في ألمانيا النازية، وأوغستو بينوتشيه في تشيلي، وبنيامين نتنياهو في اسرائيل.

الفكر السياسي اليميني في مجال التنمية الطبقية المساواتية:

يرفض الليبراليون اليمينيون المساواة الجماعية والاقتصادية، أو حتى المساواة التي تفرضها الدولة نظرا لاعتقادهم بأنها تقوض من قيمة المكافأة على أساس الجدارة الشخصية والمبادرة الفردية. ويرون أن تطبيق سياسة المساواة ظالمة ومقيدة للحريات الشخصية، بل وتؤدي إلى التوحيد الاجتماعي.

انطلاقا من ذلك يرى معتقدو الفكر اليميني والسياسة اليمينية (لكن بدرجات متفاوتة) ضرورة رفض بعض الأهداف المساواتية للسياسة اليسارية، بدعوى أن عدم المساواة الاجتماعية أو الاقتصادية أمر طبيعي لا مفر منه، وأن عدم المساواة الاجتماعية مفيد لنمو وتطور واستقرار المجتمع. لذلك تدعم الأيديولوجيات اليمنية، والحركات اليمينية النظام الاجتماعي الطبقي.

من ضمن المفكرين والكتاب الرافضين للمساواة الطبقية، الكاتب المحافظ البريطاني آر. جاي. وايت، الذي يرفض المساواتية، ويرى أن «البشر متساوون أمام الله والقوانين، لكنهم غير متساوين في كل شيء آخر؛ فالتسلسل الهرمي هو ترتيب الطبيعة، والامتياز هو مكافأة الخدمة الأمينة»[100].

أيضا رفض الباحث المحافظ الأمريكي «راسل كيرك» مبدأ المساواتية باعتباره «فرضًا للتشابه»، اذ يرى «أن الله خلق البشر مختلفين، والحكومة التي تتجاهل هذا القانون تصبح حكومة ظالمة لأنها تضحي بالنبل في سبيل التوسط». ومن المبادئ التي اعتبرها كيرك من «شرائع» المحافظة هو أن «المجتمع المتحضر يتطلب وجود نظام وطبقات»[101].

ثانيا: اليساريون

أيضا يرجع أصل مصطلح اليسارية إلى الثورة الفرنسية عام 1789م عندما أيد عموم من النواب اللذين كانوا يجلسون على اليسار من مجلس النواب الفرنسي الثورة الفرنسية التي غيرت فرنسا من نظام سياسي ملكي، الى نظام سياسي جمهوري علماني، حيث بقي ترتيب الجلوس هذا متبعا في البرلمان الفرنسي (وفي الكثير من البرلمانات الغربية) حتى هذا العصر.

100 R.J white the for write N.J 2011,p.87
101 Rasel kirk the equality enigma N.y 2002 p.76

يشير مفهوم اليساريون الى تبني معتنقيه لأفكار وتصورات وقيم سياسية اشتراكية (وربما شيوعية) تركز على المساواة المجتمعية، وعلى السيادة الشعبية للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبعا لذلك فإن الأحزاب اليسارية تعكس هذه الأفكار وتحرص على تحقيقها. انطلاقا من ذلك فإن اليسارية (أو الجناح اليساري) مصطلح يمثل تيارا فكريا وسياسيا يسعى لتغيير المجتمع إلى حالة أكثر مساواة بين جميع أفراده وطبقاته.

تتبع اليسارية بشكل عام المنهج العلماني، وهو المنهج الذي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، حيث يرى بعض اليساريين أن مهام الدين يجب أن تكون محدودة ومحصورة بشكل كبير في جميع نواحي الحياة الانسانية، بينما هناك البعض من اليساريين الذين يرون أن الدين لا يجب أن يتدخل في السياسة فقط.

كما وعارض اليساريون منذ الثورة الفرنسية وحتى العصر الراهن ما يلي:

1-يعارضون تمركز الثروة والقوّة في أيدي طبقة معينة في المجتمع (الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج خاصة من الارستقراطيين)،

2-حيث كان جل اهتمام اليساريون القضاء على اللامساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم وتشجيع الديمقراطية الاشتراكية، وعن طريق إجراء إصلاحات في ملكية الأراضي،

3-حيث بدأ اليساريون بشكل تدريجي في تبني هموم وقضايا المزارعين، خصوصا الطبقة العاملة في المصانع، من خلال إنشاء نقابات للعمال تضمن حقوقهم، والتي تحرص على المطالبة بضمانات اجتماعية واقتصادية.

4-ومن ثم انتقل اليساريون بعد ذلك إلى تبني مواقف مناهضة للإمبريالية، (كما هو حال في دراسات وابحاث كل من راوول هايا دي لا توري، سمير

أمين، ودو سانتوس)، وفي الوقت الرّاهن بدأ اليساريون تركيز نشاطاتهم في مواجهة العولمة ومعارضتها.

ومع مرور الوقت تغيرت استخدامات مصطلح اليسار، واليساريون خاصة مع تغير الظروف والاحوال الإنسانية في كافة المجالات الإنسانية لتتشعب الاستخدامات مغطية مساحة واسعة من الآراء لوصف عدد من التيارات السياسية اليسارية المتعددة والمختلفة التي اجتمعت بمجملها تحت المظلة اليسارية، فهي في الغرب (تحديدا في الولايات المتحدة وأوروبا) تشير إلى الديمقراطية الليبرالية الاجتماعيّة أو الاشتراكيّة، ومن جانب آخر تدخل ضمن هذا المصطلح الحركة اللاسلطويّة، والتي تعتبر ضمن اليسارية الراديكالية أو أقصى اليسار.

لا شك أن التنوّع اليساري نتج عن التنوع والتغير في استخدام المصطلح وأيضا الى اختلافًات فكرية بين اليساريين أنفسهم بشأن ما يشمله هذا المصطلح من فكر وتوجه، ويمكننا ان نقسم أنواع اليسار واليساريون الى ما يلي:

1-اليساريون الليبراليون الاجتماعيون يؤكدون على الحريات الإنسانية فقط في المجالات السياسية.

2-بينما يؤكد اليساريون الديمقراطيون الاشتراكيون على رفض الثورة والتزامهم بالديمقراطية.

3-أما اليساريون ذو التوجهات الشيوعية فيتبنون الاشتراكية الثورية الرّافضة للملكيّات الخاصة لكافة وسائل الإنتاج، وتعتبر أفكارهم الممثل الحقيقي لليسار. في هذا الشأن، يرى الفيلسوف جيسون ستانلي أن «سياسات التسلسل الهرمي» هي واحدة من السمات المميزة للفاشية، والتي تشير إلى «الماضي المجيد» الذي كان يجلس فيه أعضاء المجموعة الشرعية المهيمنة في أعلى التسلسل الهرمي، وتحاول هذه السياسات إعادة خلق تلك الحالة.

ثالثا: المعتدلون

المعتدلون أو الوسطية مصطلح سياسي اجتماعي (بل وحتى اقتصادي) يستخدم للدلالة على التيارات السياسية الوسطية في الفكر وفي المنهج. والوسطية يمكن أن ينظر إليها إما كتأكيد لقوة سياسية وسطية متميزة عن كل من اليمين، وعن اليسار، حيث تدعو الى حل وسط بين الإثنين. ويمكن أيضا أن تمثل الوسطية فكرة الاعتدال بين المحافظة السياسية، وبين التقدمية، من حيث الإصلاحات الليبرالية والاشتراكية والاصلاحات المحافظة خاصة من حيث الأفكار، وتحديد في سياسات التدخل أو عدم التدخل في الاقتصاد من قبل الدوله.

في مجال السياسة إذا، الوسطية أو الوسط «هي وجهة نظر سياسية أو موقف سياسي محدد يتضمن قبول التوازن بين تيارين متناقضين (اليمين واليسار)، ودعم درجة من المساواة الاجتماعية والتسلسل الاجتماعي في المجتمع، بينما تعارض الوسطية التغييرات السياسية التي قد ينتج عنها تحول كبير في المجتمع بقوة نحو اليسار أو نحو اليمين. وتتضمن الوسطية سياستي وسط اليسار ووسط اليمين من خلال علاقات عامة مقترنة بميول نسبي نحو أحد جانبي الطيف السياسي.

من وجهة نظر أخرى متقاربة مع سابقاتها، يعني مفهوم الوسطية «الاعتدال او التوسط في الفكر والمسلك في جميع نشاطات الحياة الإنسانية والسياسية وغيرها من المجالات الاجتماعية والاقتصادية. المعتدلون عادة لا يميلون لا إلى اليمين ولا إلى اليسار، فلهم أفكار ومعتقدات وقيم وسطية لا تؤمن بالتطرف ولا بالتشدد. ويجب أن يكون الحزب المعتدل حزبا وسطيا لديه الطموح لإحداث «تقدم وتغيير في مفترق طرق بين كتلة زرقاء تعذبها سياسات القيم (ويعني بهم اليمنيون)، والكتلة الحمراء (ويعني بهم اليساريون) العالقة في النظرة السابقة للفرد والعقل».

أهمية التكنوقراطية لعلم الاجتماع السياسي

تكمن أهمية التكنوقراطية لعلم الاجتماع السياسي في كونها من اهم الوسائل التي من خلالها تتم عمليات صناعة قرارات السياسة العامة للدولة التي تعنى بشؤون الدولة والمواطنين (المجتمع). فمن خلال التكنوقراطيون تتم عمليات الاعداد لصنع القرارات السياسية العامة، والمساهمة في تنفيذ القرارات السياسية العامة، ومتابعة تنفيذها.

تعريف التكنوقراطية:

التكنوقراطيّة هي كلمة يونانيّة الأصل مكونة من مقطعين هما: تكني بمعنى فني وتقني، وكراتُس بمعنى سلطة وحكم.

وتعني التكنوقراطية بالإنجليزية(Ttechnocracy، أما اصطلاحا فالتكنوقراطية تعني تطبيق منهج علمي مدروس من أفراد متخصصون يمتلكون قدرا وافرا من المهارات التقنية، والصفات القيادية، والشهادات العلمية، والمعرفة التكنولوجية التي بواسطتها يمكنهم حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المواطنين، للنهوض بالمجتمع، وزيادة مستوى الرفاهية فيه.

وتعد التكنوقراطية من المفاهيم (في كافة العلوم الاجتماعية) حديثة النشأة ظهرت مع اتساع الثورة الصناعية والتكنولوجية ومن ثم انتشارها، وبد استخدام مفهوم التكنوقراطية من قبل المفكر الاشتراكي (سان سيمون) الذي تنبأ بقيام مجتمعات إنسانية يحكمها العلماء والمهندسون والأطباء والمحامون.

ولقد سميت التكنوقراطية بهذا المسمى من قبل المفكر وليام (هنري سميث) عام 1919م، الذي دعا الى تولي اهل الاختصاص مهام الحكم في المجتمع.

اما من اشاع مصلح التكنوقراطية فكان العالم المفكر هوارد سكوت[102].

وتم استخدام مصطلح التكنوقراط في الأصل للدفاع عن تطبيق المنهج العلمي في حل المشكلات الاجتماعية. يقوم هذا النظام بالتركيز على تطوير مؤسسات وأجهزة الدولة (او في قطاع أو قطاعات معينة) بدلاً مما يعرف بـ «الربحية النقدية» وذلك لضمان استمرار تشغيل جميع وظائف الدولة.

عادة ما تُركّز الحكومات التكنوقراطية على حل المشاكل التقنية أو الهندسية وغالبًا ما تكون افتراضية. وفي مجال الاستخدام العملي؛ تعتبر التكنوقراطية جزءًا من البيروقراطية التي يُديرها تقنيون كما يمكن اعتبار الحكومة التي يُعين فيها المسؤولون المنتخبون خُبراء ومهنيين لإدارة الوظائف الحكومية الفردية والتوصية بالتشريع تكنوقراطية. كما ويشير مفهوم التكنوقراطية أيضا إلى شكل من أشكال الجدارة؛ حيث يتولى القادرون المسؤولية ظاهريا دون أي تأثير من قبل جماعات المصالح الخاصة.

بداية التكنوقراطية:

كانت بداية تطبيق التكنوقراطية عام 1932م في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان التكنوقراطيون عبارة عن ثلة من المتخصصين بعلوم الهندسة والعمارة والاقتصاد الداعين إلى قياس الظواهر الاجتماعية، ثم استنباط القوانين منها بما يصلح للحكم على هذه الظواهر، ذلك لأن اقتصاديات النظام الاجتماعي المعقدة التي يهيمن عليها السياسيون، لا يستطيع فهمها أحد غيرهم (أي التكنوقراطيون). وكنتيجة للتقدم التكنولوجي يجب أن يدير هذه الاقتصاديات مختصون في إدارة الشؤون الاقتصادية من العلماء والمهندسين، والتقنيين.

102 هاورد سكوت، عالم خالي من الندرة، كيف يتم السيطرة على العقول المثقفة قبل الفارغة، ترجمة مراد العمراني الزكاري، المركز الأوروبي للإعلام الحر، ص. 152

ويستخدم مصطلح الحكومة التكنوقراطية في هذا العصر للتعبير عن شكل من أشكال الحكومة، وهي حكومة الكفاءات والخبرات، أو التقنيات التي ظهرت مع منتصف القرن العشرين الماضي نتيجة للتقدم العلمي والتقني تحديدا.

والحكومة التكنوقراطية حكومة غير حزبية، وكذلك أعضاؤها لكونها حكومة متخصصة بالأمور القنية، الادارية، الصناعية والتجارية والاقتصادية فقط، وتعنى بتوظيف الكفاءات الإنسانية على أساس المعرفة التكنولوجية، وبغض النظر عن أية انتماءات سياسية، أو دينية، أو عرقية.

والتكنوقراطي (أو التكنوقراطيون) هو أحد موظفي الدولة الذين يملك (او يملكون في حالة الجمع) حق صنع القرار، ويشغل منصبه بدون انتخاب من قبل الشعب، لكونه من الخبراء المختصين في مجال العمل، ويتم تكليفه (او تكليفهم) من قبل الحكومة لأداء مهام معينة خلال فترة زمنية مؤقتة دون أن يكون لديه (او لدى أيا منهم) يا أطماع سياسية مستقبلية خاصة فيما يتعلق بديمومة احتلال المنصب أو مناصب أخرى.

ويوظف التكنوقراطي (رجلا كان أو امرأة) القدرات والخبرات العلمية والعملية التي يمتاز بها في توضيح خطة ما، ثم العمل على إنجاحها. ومن الأمثلة على التكنوقراطيون والتكنوقراطيات في الدولة: الوزراء كوزير المالية، وزير الصحة، وزير الزراعة.

وبتوضيح آخر فإن التكنوقراطيون يمارسون السلطة الشرعية من خلال القدرات العقلية التي تعكسها كفاءاتهم العلمية والتقنية، لكون التكنوقراطيون هم العقل المؤسس والمدبر، بل والمنفذ لتحديث المجتمع، كما أن لهم مطلق الصلاحيات عند تكليفهم بالمهام المطلوبة منهم.

العلاقة بين المؤسسات الدينية، والمؤسسات الاجتماعية والسياسة

توجد في معظم دول العالم (فيما عدا الدول المتقدمة) خاصة في دول العالم الثالث ثلاثة أجنحة للمؤسسات الدينية:

1-الجناح العقدي: (العقائدي او الديني أو المذهبي) خاصة الجناح الرئيسي الذي تدين به الدولة حيث يلعب دور كبير في التأثير على عقول وأفكار وتصورات وقيم معظم شعوب تلك الدول تحديدا في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2-الجناح السياسي: يختص الجناح السياسي في التعامل ومن ثم التفاعل مع النظام السياسي بغية المشاركة في السلطة، أو على الأقل التأثير في قرارات النظام السياسي بما يخدم مصالحه الدينية أو المذهبية.

3-الجناح العسكري: يوجد في بعض المؤسسات الدينية في بعض دول العالم الثالث خاصة في القرن الماضي جناح عسكري مؤدلج ومسيس تستخدمه المؤسسات الدينية (ورموز الدعوة للجهاد والعنف والتكفير خاصة الخوارج والاخوان المسلمين) كوسيلة للضغط على النظم السياسية في الدول التي ترفض التنازل لها عن بعض من السلطة، أو تسمح لها بالمشاركة في السلطة، او التقييد بتوجيهاتها وتعليماتها الثقافية والحضارية، هدفها بالطبع اما المشاركة في السلطة، أو الهيمنة على السلطة وعلى المجتمعات الانسانية مثال حزب الله اللبناني ،الحوثيون فى اليمن ،الاخوان المسلمون.

اقسام المجتمعات الانسانية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

1 –المجتمعات الرعوية: تعتمد الدولة على رعي الماشية وتصديرها كدخل رئيسي لها حيث يلعب علم الاجتماع السياسي دور في تحليل هذه المجتمعات

من مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الاقتصادية.

2 –المجتمعات الزراعية: تعتمد الدولة في هذه المجتمعات (خاصة مجتمعات دول العالم الثالث) على المنتجات الزراعية كدخل رئيسي لها، ويتحدد دور علم الاجتماع السياسي ايضا في تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها هذه المجتمعات.

3 –المجتمعات الصناعية: تعتمد على الصناعات الثلاث (الصناعات الثقيلة، الصناعات المتوسطة، الصناعات الخفيفة) وعلى تصديرها للخارج كمنتجات رئيسية لدخل تلك الدول. ويسهم علم الاجتماع السياسي ايضا في تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها هذه المجتمعات، ودورها في رفع مستويات الوعي الاجتماعي والسياسي، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية.

4 –المجتمعات التقنية: تعتمد هذه الدول على التقنية الصناعية الحديثة (عرفت التقنية على انها علم تطبيق المعرفة) في صناعاتها كدخل رئيسي لها، ويتحدد دور علم الاجتماع السياسي ايضا في تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها هذه المجتمعات، وعلاقاتها بالنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودور هذه المجتمعات في تطبيق النظام والقانون على الجميع دون استثناء.

4-المجتمعات الريعية التي تعتمد على صادراتها من الثروات الطبيعية كالدول النفطية.

5 –المجتمعات الاستهلاكية: تنقسم المجتمعات والدول الاستهلاكية الى قسمين:

1--دول ومجتمعات تستهلك ما تنتجه من سلع وخدمات وصناعات وتقنية، كالدول الصناعية السبع، بالإضافة الى كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية.

ب-ودول ومجتمعات تستهلك ما تنتجه الدول الأخرى: وهي مجتمعات دول وشعوب معظم دول العالم الثالث التي تستهلك معظم ما تنتجه الدول الصناعية والتقنية، معظم اقتصاديات هذه الدول تعتبر اقتصاديات رعوية ومجتمعات استهلاكية. ويتحدد دور علم الاجتماع السياسي ايضا في تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها هذه المجتمعات، ولماذا لا تزال هذه المجتمعات تعتمد في حياتها على مخرجات الدول الصناعية والتقنية.

التقسيمات الاجتماعية الطبقية لدول العالم في العصر الحديث

كلاسيكيا على مدى التاريخ تنقسم المجتمعات الانسانية في جميع دول العالم دون استثناء إلى ثلاث طبقات اجتماعية اقتصادية، بل وحتى سياسية:

1-الطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العليا.

2-الطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية الوسطى.

3-الطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية الدنيا.

لكن منذ بداية السبعينات من القرن الماضي يرى المؤلف أن الطبقات السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثلاث المذكورة انقسمت بدورها الى ثلاث طبقات لكل طبقة ليصبح مجموعها (تسع طبقات) وذلك بناء على الدخل المادي لكل طبقة من الطبقات التسع:

ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العليا ـالعليا
ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العليا ـالوسطى
ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العليا ـالدنيا

---------- ---------- ---------- ---------- ----------

ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية الوسطى ـ العليا
ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية الوسطى ـ الوسطى
ـالطبقة السياسية الاجتماعية الاقتصادية الوسطى ـ الدنيا

---------- ---------- ---------- ---------- ---------- ----------

ـالطبقة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ـ العليا
ـالطبقة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ـ الوسطى
ـالطبقة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا ـ الدنيا

لا شك أن النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي (الطبقات العليا ـ الثلاث) التي تحكم ومن ثم تتحكم في سياسات الدول السياسية والاقتصادية، بل وحتى الاجتماعية. فيما ترزح الطبقات الدنيا بمستوياتها الثلاث في غياهب الفقر والحرمان والاضطهاد.

ثلاث قواعد أساسية للحياة الانسانية المستقرة في الحياة الاجتماعية والسياسية وهي:

1ـقاعدة الحياة الانسانية الأساسية:

ان اهم قاعدة من قواعد الحياة الإنسانية الأساسية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي هي: (العدالة، الحرية، والمساواة). وهي متطلبات حقوق انسانية ثلاث من المفترض ان تكون طبيعية ومتوفرة للجميع، لكن الكثير من مجتمعات دول العالم الثالث تفتقر لتحقيق معظمها.

2-قاعدة الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

من حيث الاهمية فان الاستقرار السياسي هو الأهم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، بل وحتى الاقتصادي، ومن ثم المهم هو بعد ذلك الاستقرار الاجتماعي، وأخيرا الاستقرار الاقتصادي الذي يساهم بدوره في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والأمن السياسي.

3-مثلث عدم الاستقرار التاريخي:

على مدى التاريخ فإن كل من الظلم، الفساد، والعنصرية لعبت دورا كبير في نشوب الصراعات والحروب بين الدول، وفي الانقلابات، بل وحتى في اندلاع الثورات في داخلها. كما وساهمت العوامل الثلاث في اندلاع الخلافات والصراعات والأحقاد بين الشعوب، أخيرا تسببت في انهيار معظم الامبراطوريات والممالك على مدى التاريخ، أمثلة على ذلك منها: انهيار الدولة اليونانية، الدولة الرومانية، وفي العالم العربي والإسلامي انهيار الدولة الأموية، ثم العباسية، ثم العثمانية.

أ-الظلم يسهم في تنمية الاحقاد والبغض، وينمي من حالات السخط والاستياء والقهر، ومن ثم الإحباط الذي يدفع إلى اللجوء إلى العنف.

ب-الفساد، (خاصة الفساد السياسي، الاجتماعي، الأخلاقي، والمالي) ينخر في اجساد المجتمعات والدول من الداخل وينتشر فيها كمرض السرطان حتى تموت.

ج-العنصرية فتنمي بدورها من الأحقاد والاستياء والسخط، وتدفع البشر لارتكاب العنف والمجازر من اجل الاختلافات العرقية، كما وتسهم في تنمية الفساد والمحسوبية في المجتمعات التي تعاني من داء العنصرية.

كما أشرنا فإن قاعدة الحياة الانسانية السياسية المستقرة تتمحور حول مفاهيم (الحرية والعدالة والمساواة).

1-فلا حياة انسانية مستقرة بلا حرية: هنا تختلف المجتمعات الانسانية في تحديد حدود الحرية الفردية ومجالاتها ونسبها، وأيضا الحريات الجماعية (كالحرية في الرأي، في الاعتراض، في النقد، في المعارضة، في التنظيم، في الاختيار، في وسائل الاعلام، وفي حرية المعتقد) والعلاقة فيما بينها بل والحدود التي تفصل فيما بينها.

ونود ان نشير إلى أن مفهوم الحرية يختلف من ثقافة مجتمع لآخر خاصة بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الشرقية. تحديدا فيما يتعلق بشكل واضح ورئيسي بالحريات الدينية، والحريات السياسية، والحريات الاجتماعية.

2-كما وتختلف المجتمعات السياسية فيما يتعلق بمفهوم المساواة من حيث نسبة المساواة ودرجتها خاصة بين الذكور والإناث في مختلف المجلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالطبع الوظيفية. بل حتى في المجتمعات الشرقية ذاتها يختلف مفهوم المساواة من دولة لأخرى خاصة فيما يتعلق بمساواة المرأة بالرجل وحقوق كل منهما، وذات الحال ينطبق على اختلاف مفهوم المساواة في المجتمعات الغربية عن المجتمعات الشرقية، بل وحتى فيما بين دول المنطقة ذاتها. فهناك فرق كبير في مفهوم المساواة الاجتماعية، والمساواة الاقتصادية، والمساواة السياسية، والمساواة أمام القانون بين معظم دول العالم خاصة دول العالم الثالث.

لذا فإن قاعدة الحياة الانسانية المستقرة تتطلب تطبيق مفهوم المساواة، وهنا تختلف المجتمعات الانسانية فيما يتعلق بمفهوم المساواة! هل المقصود بها مساواة الجميع أمام القانون (لا فرق بين الغني او الفقير ولا يوجد فرد أو جماعة فوق القانون، أي ان القانون يطبق على الجميع دون استثناء). فيم تذهب بعض المجتمعات أبعد من ذلك فيما يتعلق بمساواة الرجل مع المرأة في كافة الحقوق.

3-كما وأن قاعدة الحياة الانسانية المستقرة تتطلب وجود العدالة خاصة العدالة للجميع دون استثناء، ولا يوجد انسان أيا كان فوق القانون. وتعني العدالة اعطاء كل ذي حق حقه ومنع الظلم والتعدي والاستغلال والاضطهاد. تطبيق العدالة أثبت على مدى التاريخ أنه من أهم متطلبات الحكم السياسي العادل الذي يعتمد اعتماد كليا على نزاهة القضاء، وعلى الموضوعية في التقاضي، وعلى عدم الانحياز لأي طرف مهما كانت مستوياته السياسية او الاقتصادية أو الاجتماعية.

التغيرات في الأنماط الفكرية والمعيشة الاجتماعية والسياسية

التقدم في الوعي الاجتماعي والوعي السياسي، يعتبر من أهم المتغيرات التي تسهم في نمو الوعي الفكري السياسي والاجتماعي للأفراد والجماعات في أي مجتمع انساني. وهذا لا يتأتى تحقيقه الا بالتعليم، والحياة في أجواء سياسية اجتماعية منفتحة ومتفتحة لا قيود عليها ولا قمع.

الوعي الإنساني الفكري السياسي والاجتماعي المتقدم، وعي يؤمن بتطبيق القانون والنظام على الجميع دون استثناء، وهو من الانماط الفكرية الانسانية المتقدمة (خاصة في مجتمعات الدول المتقدمة) التي تتسم بالوعي الفكري السياسي والاجتماعي، وتتسم أنظمتها السياسية بحكومات مؤسساتية

وبمجتمعات مدنية ممثلة في الاحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح، ووسائل الاعلام المستقلة الحرة.

ولا شك أن تقدم الوعي الإنساني السياسي والاجتماعي يسهم في تبني العقلانية والرشد في أنماط الفكر المعيشة الإنسانية خاصة الاستهلاكية، حيث يميل افراد المجتمع إلى ادخار بعض من مداخيلهم المادية. أيضا لا شك أن التطور الاجتماعي والسياسي في الانماط السلوكية المعيشية للشعوب في الدول النامية المتطورة من مجتمعات تقليدية في طريقها للنمو تتطلب نمو وتطور وعي سياسي اجتماعي يؤمن بالحرية والعدالة والمساواة وتطبيق القانون والنظام على الجميع دون استثناء. إذ أن معظم هذه المجتمعات النامية تسعى للاستهلاك أكثر مما تحرص على الادخار خاصة في مجالات الكماليات. كم وتتميز الأنماط الاستهلاكية المعيشية في الكثير من هذه المجتمعات بالبذخ في المأكل والملبس، بل وفي المسكن.

أهمية علم الاجتماع السياسي للتنمية القومية الإنسانية

لكى تتحقق التنمية القومية الشاملة لا بد من تطبيق المتطلبات التالية: تنمية سياسية، تنمية الاجتماعية، تنمية اقتصادية، تنمية صناعية وتقنية، تنمية ثقافية وحضارية. أيضا لا بد وأن تتوفر لهذه التنمية متطلبات استراتيجية سواء مادية، تنظيمية، او مؤسساتية، هدفها تنمية وتطوير مجتمعاتها الانسانية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ونقلها من مرحلة فكرية ومعيشية تقليدية معينة إلى مرحلة أخرى أفضل منها من حيث الكم والنوع، والمستوى. ذلك أن لكل من مجالات التنمية والتطوير القومية متطلباتها ومرجعياتها وطرق تنفيذها.

للتنمية القومية الإنسانية معاني عديدة ومفاهيم مختلفة تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، وبمعنى أكثر دقة تختلف من حضارة لحضارة ومن

ثقافة لأخرى. طبقا لذلك تختلف مفاهيم وقيم وأهداف التنمية القومية الانسانية ونماذجها من مجتمع لآخر وفقا للثقافة المدنية والثقافة السياسية، وللإمكانيات والثروات المتاحة، وللعوامل الاجتماعية والتاريخية والجغرافية، ودور العقيدة السياسية، او العقيدة الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

من المعروف أن الدول والمجتمعات الإنسانية منذ عصر الثورة العلمية والصناعية والفكرية استخدمت نماذج سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة لتنمية مجتمعاتها وتطويرها من مختلف النواحي الاجتماعية والمادية، التقنية والعلمية، والصناعية والتجارية، بل وحتى في مجالات التطوير التقني، وفي تنمية القدرات العسكرية.

تبعا لذلك فإن التنمية القومية الشاملة (تنميه سياسية، إجتماعية ،اقتصادية ،صناعيه وتقنية) من الأهداف الاستراتيجية الهامة الضرورية التي لا بد وأن تلجأ إليها الدول النامية التقليدية لكي تتقدم وتتخلص من التبعية السياسية، أو الصناعية والاقتصادية، وأيضا التبعية العلمية والثقافية والتبعية التقنية للأجنبي، بحيث تتحول من الإنتاج البدائي (أو التقليدي) إلى الإنتاج الآلي أو التصنيعي بل وحتى التقني، ومن الاقتصاديات الريعية، الى الاقتصاديات الصناعية التقنية.

من مؤشرات التنمية القومية الشاملة تحقيق الأهداف التالية:

1-ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي،
2-توزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية،
3-نمو القطاع الصناعي،
4-تحسين قطاع الخدمات والمواصلات،

5-تراكم رأس المال،

6-تدريب التقنيين والأجهزة الإدارية،

7-ازدياد حجم المشاريع الاقتصادية.[103]

نماذج التنمية القومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث:

1-نموذج الانتقال:

يسهم في انهاء الحياة التقليدية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإحلال محلها نماذج لحياة إنسانية معيشية متقدمة، عاقلة وموضوعية، متخصصة ومتمدنة.

2-نموذج التبعية السياسية:

نموذج لمجتمعات تعتمد اعتمادا كليا على نموذج اجتماعي وسياسي في شكل هرمي يتبوأ قمته انسان واحد (او مجموعة) يطلق عليه مسمى (السيد او المتبوع (Patron فيما تتدرج في الهرم مستويات مختلفة في المكانة والقوة مما يطلق عليهم مسمى (الأتباع Clients) أو التابعين، في الولاء والطاعة لطبقة الحكام والأثرياء والنبلاء....Patron Clients Relationships

3-نموذج التبعية الاقتصادية والتجارية (العلمية والتقنية):

نموذج تعتمد من خلاله الكثير من دول العالم الثالث النامية على المنتجات والمصنوعات والخدمات من الدول المتقدمة سواء مجموعة السبع، او كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية في معظم الصناعات خاصة الصناعات العسكرية.

4-نموذج الحراك الاجتماعي والسياسي: (أو التعبئة الاجتماعية السياسية) هو حراك سياسي اجتماعي في ثقافة مدنية احادية السلطة بتوجيهات من

103 عبدا الوهاب الكيال: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1985 م ص (795).

الحاكم هدفها تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فقط بداية من التعليم والصحة والى الصناعات.

5-نموذج التنمية الاجتماعية والسياسية:

تركز التنمية الاجتماعية على تطوير البشر في علاقاتهم كأفراد وجماعات ويطلق عليه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية. وأيضا تطوير قدرات افراد المجتمع وامكانياتهم في مختلف المجالات التي تهم المجتمع وتهم الدولة، خاصة في مجالات التعليم والمجالات العلمية والصناعية والتقنية بغية تحقيق هدف التقدم الاجتماعي وتركز التنمية السياسية على رفع مستويات الرعى الفردى والجماعى بكل ما يتلق بحياتهم وحقوقهم الإنسانية.

أيضا فأن التنمية السياسية ترتكز على تطوير المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية من مؤسسات تقليدية إلى مؤسسات سياسية متقدمة خاصة فيما يتعلق بحريات المجتمعات السياسية عامة والحريات الإنسانية خاصة فيم يتعلق بالحرية والعدالة والمساواة لتصبح التنمية السياسية دولة النظام القانون.

لا شك أن أخطر ما يمكن أن يوجهه الإنسان والمؤسسات الإنسانية الاجتماعية السياسية هو خطر التقوقع ومن ثم الجمود الفكري، وأيضا التقوقع الوظيفي الذي يحدث بفعل استمرارية عامل الثبات الاختياري أو الثبات المفتعل، أو التثبيت المتعمد الذي يحرص عليه بعض البشر في بعض المجتمعات الإنسانية، إما بفعل الانانية المفرطة للحفاظ على مصالح الذات، أو بفعل أطماع الحرص على البقاء والاستمرار في السلطة (الوظيفة)، أو في الموقع او المكانة

السياسية التي يحتلها البعض من السياسيين أو حتى الاقتصاديين في منظومة البيئة الوظيفية اجتماعية أو سياسية أو الاثنين معا.

لهذا يمكن القول إن مشاكل اليوم التي تعاني منها بعض من المجتمعات الانسانية خاصة في دول العالم الثالث، هي نتاج للكثير من الأخطاء السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى القانونية التي ارتكبت بالأمس، منها: التقوقع، والجمود، والتطرف، والغلو، غياب الموضوعية، العاطفة الهوجاء، الانحياز الأعمى، العنصرية، الفساد، الظلم، والجهل. لهذه يمكن الجزم بأن استمرار مشاكل اليوم التي تعاني منها معظم المجتمعات الإنسانية في دول العالم الثالث، هي نتاج لاستمرار ارتكاب أخطاء الأمس أما عن قصد مع سبق إصرار وتعمد، او عن غير قصد بتجاهلها.

لذلك فإن تراكمات أخطاء الامس التي ارتكبت في الماضي واستمرارها إلى الحاضر تعتبر التحدي الأخطر على مستقبل الأجيال القادمة التي ستعيش في واقع الغد من خلال استمرار أخطاء الأمس. وهذا الحال يتطلب بذل الجهود السياسية المضنية ووضع استراتيجيات سياسية اجتماعية واقتصادية فاعلة لتفادي عدم استمرارها للمستقبل.

دور علم الاجتماع السياسي في التنمية القومية الشاملة

لعلم الاجتماع السياسي دور مهم في التنمية القومية الشاملة (التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية والتقنية)، لكونه يحرص على أن تتحقق اهداف ومصالح الشعب الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الاقتصادية.

وأطلق على التنمية القومية الشاملة مسمى التنمية الثلاثية، وهي النهوض بكافة فئات المجتمع بهدف تطويره والرقي به من مستوى حضاري وثقافي وعلمي وتقني معين إلى مستوى أفضل منه من حيث الكم ومن حيث النوع.

الاهتمام بتنمية المجتمع وتطويره بهدف تحقيق التنمية الثلاثية التي يتحقق بموجبها التقدم في شتى مجالات الحياة الإنسانية، (خصوصا التنمية الاجتماعية والسياسية للمجتمع، التنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي والعلمي والتقني)، تعتبر من اهم متطلبات الشرعية السياسية للحكم في الدول القومية، وأيضا تعتبر ضرورة هامة للحفاظ على أمن واستقرار الدولة. لذلك فإن التنمية الثلاثية كانت ولازالت تعد محور اهتمام العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة. ولا شك أن تحقيق التنمية الثلاثية لا يتأتى تحقيقه إلا من خلال اتباع سياسات التغير الكمي والنوعي للحياة الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

ظاهرة التغير

التغير ظاهرة طبيعية تطرأ على الكون كله وعلى جميع المجتمعات الإنسانية عامة افراد وجماعات، سواء من حيث التغيرات الطبيعية، او من حيث التغيرات الصناعية والعلمية والتقنية التي تتسارع بشكل مستمر ومتواصل. لذلك حرصت معظم دول العالم أيا كانت مستوياتها متقدمة، متطورة، أو نامية على توظيف علم الاجتماعي السياسي لعمل تغييرات جوهرية في بناها التحتية والفوقية لإحداث نقلة حضارية وثقافية، علمية صناعية وتقنية متقدمة في جميع أنحاء مجتمعاتها الانسانية بهدف الانتقال إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

لا شك أن للتنمية (القومية الشاملة وخاصه) التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها دور كبير في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي للدول أي كانت متقدمة أم نامية، لذلك أصبح مجالها الهدف الرئيسي والشغل الشاغل خاصة لحكومات دول العالم الثالث تحديدا سواء كانت تنمية كمية أو تنمية نوعية. تبعا لذلك تبنت معظم دول العالم الثالث سياسات التغير في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط دون أدنى محاولة للكثير من تلك الدول لتبني سياسات التنمية السياسية.

في ذات الوقت ساهمت سياسات معظم دول العالم الثالث التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (خاصة في مجال التعليم) بدورها في إطلاق قوى التغير في جميع مجالات الحياة الإنسانية (على الرغم من معرفة تلك الدول بصعوبة التحكم في قوى التغير) من جهة، ومن جهة أخرى لعبت دورا كبير في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية جزئية (ونوعا ما في بعض الدول تنمية سياسية)، او كما يمكن وصفها من كونها تنمية قومية غير مكتملة (مشوهه).

التنمية القومية الجزئية في الكثير من مجتمعات دول العالم الثالث أدت بدورها إلى ظهور العديد من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى السياسية، والأخيرة ساهمت في ظهور مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عادة ما يهدد الشرعية السياسية لحكومات تلك الدول. في هذا الصدد تحديدا يرى مايكل هدسون في كتابه (السياسات العربية البحث عن الشرعية)، «ان إطلاق سياسات التنمية والتطوير في المجتمعات التقليدية (الدول العربية تحديدا) تؤدي الى ارتفاع نسبة المطالبين بالمشاركة السياسية، الامر الذي يضعف من صلاحيات الحكام التقليديين، وهو الحال الذي يطلق شرارة عدم الاستقرار الاجتماعي

والسياسي». (هدسن، 1980م).[104] فالتغير القومي الشامل يتطلب تنمية قومية كلية وشاملة تواكب بعضها البعض خاصة مواكبة النظام السياسي للتغيرات السريعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتقنية.

نماذج التغير في الجوانب الاجتماعية والسياسية

1–التغير بالتطوير:

في هذا النموذج يتم التركيز في دول العالم الثالث النامية على انشاء جيل شاب مثقف متعلم وواعي من خلال التعليم وتنمية شخصية الفرد وصقل قدراته ومهاراته خاصة بالتركيز على الطبقة الوسطى، والطبقات الدنيا، لتصبح الطبقة الوسطى الطبقة الأكبر في المجتمع لما لها من دور تكنوقراطي مباشر يسهم في الحفاظ على أمن واستقرار الدولة.

2–التغير بالحوار وتقبل الانتقاد والآراء الأخرى:

يركز هذا النموذج على تبني النظم السياسية في دول العالم الثالث النامية لاستراتيجية عصف فكري جماعي من خلال انشاء منظومة حوار اجتماعي وسياسي واقتصادي متكاملة لطرح المسائل والقضايا الهامة والخطيرة التي تواجه المجتمع والعمل على مناقشتها بشكل جماعي يتقبل مختلف الآراء دون اقصاء لأي رأي أو وجهة نظر.

3-التغير بالإرادة السياسية القوية:

حيث تقوم بعض الانظمة السياسية في دول العالم الثالث النامية باللجوء الى استخدام وتوظيف سياسات القوة والإرادة السياسية القوية لفرض سياسات التغير على المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والصناعية، والوظيفية، والمهنية.

ونود أن نؤكد هنا أن التغير بالتطوير يتطلب وضع منظومة سياسية اجتماعية منفتحة لفكر الحوار والنقاش والاعتدال والوسطية في التعامل مع متطلبات التغير وضغوطه. أما فكر التشدد والتطرف والغلو (سواء في الفكر،

mikel hudson arab politics: the search for legitimacy n. y 1989 p3q 104

او في السلوك والافعال والمواقف)، فلا مجال له لتنمية قومية إيجابية فاعلة بكونه يعد من ألد اعداء التغير الإيجابي القومي بالتطور والتطوير والتقدم. السبب أن التطور والتقدم يتطلب الانفتاح الكمي والنوعي في الفكر، والتكيف مع كافة المتغيرات الداخلية خاصة المتغيرات الخارجية، والمرونة الإيجابية في التفاهم والتفاعل مع الآخرين وتفهم آراؤهم وتقبلها، أخير الاستعداد لتقبل الآراء والمواقف المختلفة حتى وان كانت متناقضة.

دور الإرادة السياسية في التنمية الاجتماعية السياسية

يعتبر القرار السياسي الحكيم للقيادة السياسية الحكيمة هو المحرك الأساسي الرئيسي لنجاح سياسات التنمية القومية خاصه الاجتماعية والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، بل ويعد الموجه الرئيسي لمختلف أطر وأنظمة ومستويات التطور القومي الصحيح في الاتجاه الصحيح (بمجالاته الثلاث، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية).

لذلك وضعت حكومات الدول النامية المهتمة بتبني سياسات التنمية الثلاثية في مجتمعاتها احتمالات وجود سلبيات للتنمية، خاصة في دول العالم الثالث التي كانت ولا زالت في أمس الحاجة للتنمية الثلاثية (تنمية اجتماعية وسياسية واقتصادية)، سواء من حيث متطلبات وضغوط المشاركة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو حتى السياسية للفرد وللجماعة.

على سبيل المثال لا الحصر تعتبر القرارات السياسية الفاعلة التي اتخذتها المملكة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) بإرادة سياسية قوية لتحقيق تنمية وطنية شاملة في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من أهم القرارات السياسية الفاعلة خاصة فيما يتعلق بالمرأة، ومأسسة الأجهزة والمؤسسات الحكومية من خلال انشاء مجلسين: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

اهم أسباب الخلافات والصراعات في العالم

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة أهم مسببات الخلافات والصراعات التي تتواصل في العالم منذ فجر التاريخ وحتى الزمن الراهن. ففي العالم مختلف الأديان السماوية وغير السماوية، خاصة الأديان السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية، والإسلامية. وفي العالم عرقيات لا حصر لها معظمها في حالات من التنافر والتباغض، وفي العالم مذاهب دينية لا حصر لها في حالات من الكره والتباغض والصراع. وساهمت الأطماع السياسية والاقتصادية في نشوب الكثير من الحروب الإقليمية والعالمية.

1-الحروب الدينية:

لعبت الأديان السماوية الثلاث وغير السماوية كالبوذية، الهندوسية، عقائد الصابئة، الكونفوشيوسية، الزرادشتية، البابية، البهائية، كريشنا، وغيرها من الأديان الأخرى، دور كبير في ارتفاع حدت الخلافات والصراعات الدينية في معظم مناطق العالم التي انتهت بحروب شرسة ودامية كالحروب الصليبية، وبالتالي تعتبر الحروب الدينية في طليعة المخاطر على المجتمعات الإنسانية التي يدرسها علم الاجتماع السياسي.

2-الحروب العرقية:

لا شك أيضا ان الخلافات والصراعات العرقية في العالم بدورها تسببت في نشوب الكثير من الحروب والصراعات الدموية منذ فجر التاريخ وحتى الزمن الراهن، كالصراعات والحروب العرقية في افريقيا، في الهند، وفيما بين كازاخستان وأرمينيا.

3–حروب الأطماع السياسية والاقتصادية:

لا شك أن الحروب الإقليمية والعالمية التي اندلعت على مدى التاريخ كانت بسبب الأطماع والمصالح السياسية والاقتصادية. وتتجلى حروب الاطماع السياسية والاقتصادية، بل وحتى التجارية في الاستعمار المباشر القديم من

خلال احتلال الدول الغربية (خاصة بريطانيا وفرنسا) للكثير من دول العالم الثالث خاصة في الشرق الأوسط، تسببت نشوب حروب دامية على سبيل المثال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

4-حروب الخلافات والاحقاد التاريخية، والمذهبية والجغرافية التي نشبت في منطقة الشرق الأوسط خاصة بين العرب وإسرائيل.

صراع الثقافات والحضارات

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الصراعات الثقافية والحضارية التي باتت تعد (منذ القرن العشرين الماضي وحتى العصر الحالي) في طليعة مـ يحدث في العالم من خلافات وصراعات عميقة بين الدول سواء الدول الشرقية (الصين، روسيا، الدول العربية الإسلامية)، والدول الغربية.

صحيح أن معظم المجتمعات الإنسانية تأثرت بالثقافات الإنسانية العالمية، اليونانية، الفارسية، الرومانية، العربية والإسلامية، التركية، الفرنسية، البريطانية، والأمريكية، لكن الحرب الباردة (1949م – 1990م) بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي احتلت طليعة الصراعات الخطيرة التي هددت أمن واستقرار العالم كله في تلك الحقبة من الزمن.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة يرى العالم السياسي صامويل هنتنجتون في كتابة (صراع الحضارات)، أن العالم سيشهد حرب حضارية بين الحضارات العالمية خاصة الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية التي تجلت بكامل معانيها في عام 2001م عندمـ فجر تنظيم القاعدة الإرهابي طائرات في مدينتي واشنطن ونيويورك، الأمر الذي فجر الحرب العالمية على الإرهاب الذي تسببت فيه عمليات تنظيم القاعدة الإرهابية، ومن ثم في عام 2014م تنظيم داعش الارهابي. ويشهد العالم أيضا منذ عام 2010م وحتى

اليوم بداية صراعات بين الحضارات الصينية، الغربية، وبين الحضارة الروسية الغربية، وليس ببعيد الحضارة الهندية البوذية مع الحضارة الغربية.

العنف الاجتماعي والعنف السياسي

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العنف الاجتماعي والعنف السياسي لما لهما من مخاطر جسيمة على أمن واستقرار ورفاهية والدول المجتمعات الإنسانية.

أولا: العنف الاجتماعي:

العنف الاجتماعي ينضوي في منظومته جميع أنواع العنف الفردي وربما الجماعى تنظيمات اجراميه عنيفة التي ترتكب في داخل المجتمع، كمختلف أنواع الجرائم، السرقات المسلحة، القتل، النصب، الاحتيال، المخدرات، التزوير، الاغتصاب، والعنف ضد الأطفال وضد النساء...الخ. يولد الإنسان على الفطرة السّليمة التي لا تعرف الأذى ولا الإجرام، بيد أن البيئة التي يعيش فيها أي الانسان تُساهم في تشكيل شخصيته وتؤثر فيها الى حد كبير. البعض من الأشخاص قد يتعرضون لمؤثرات سلبية من الأسرة، او من المجتمع، مما يجعلهم يتأثرون سلبا من الجانبين الفكري والسلوكي، لذلك قد ينحرفون ويتجهون لارتكاب العنف خاصة سّلوكيات سلبية قد تكون خطيرة وعنيفة. أيضا تسهم البيئة المحيطة بالإنسان في ارتكاب الأفعال والممارسات الغير سوية والغير مقبولة بالنّسبة لإنسان سوي (على سبيل المثال الاحتيال والنصب والدعارة)، مما تقوده إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

تعريف الجريمة:

عرفت الجريمة بأنّها أي خروج أو انحراف عن مسار القوانين والاخلاقيات والمبادئ والقيم والمقاييس والمعايير الإيجابية التي تتبناها وتطبقها المجتمعات الإنسانية. والجريمة توجّه عدواني من قبل شخص ما تجاه شخص آخر أو عدة اشخاص آخرين لها دوافع شخصية، أيا كانت مادية أو غير مادية. من الناحية النفسية والاجتماعية فإن الجريمة هي فعل، سلوك، أو عمل يناقض أو يتعارض مع القيم والأسس والمبادئ الأخلاقية لاي مجتمع انساني.

وتسهم البيئة الاسرية أو البيئة الاجتماعية أما في ظهور الجريمة وانتشارها، او في منع ارتكاب الجريمة ومنع انتشارها. ومن اهم أسباب ظهور، وربما انتشار الجريمة العوامل التالية:

1-البيئة الأسرية المنحلة، او الفاسدة، أو المفككة، فالأسرة التي لا تحرص على تعليم وتوعية. ابنائها وبناتها لأسباب عدة منها سوء التربية، الطلاق، العنف الأسري، الإهمال، الإساءة، هذه العوامل دائما ما تسهم في جنوح الأطفال، وربما لارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم.

2-البطالة التي تؤدي إلى الفقر، التي عادة ما تؤدي الى قلة أو انعدام القدرة الشرائية لتوفير متطلبات الانسان الأساسية (المسكن، الملبس، المشرب، والملبس) بسبب الظّروف الاقتصادية الصعبة. لذلك فإن الظروف الاقتصادية المتدهورة قد تجبر الكثير من الشّباب على ارتكاب جرائم سرقة، احتيال، نصب، تزوير بطرق ووسائل غير قانونية أو غير شرعية، أو حتى غير أخلاقية.

3-تعاطي المُسكِرات والمُخدّرات، خاصة تلك التي تذهب بعقل الانسان المتعاطي فتحد من وعيه، ومن قدراته العقلية، وتفقده القدرة على التفكير والتمييز بين الصح والخطأ، بين الحق والباطل، بل وتفقد الإنسان توازنه واعتداله ووعيه، ناهيكم عن خسارته المادية التي تؤثر سلبا في دخله المادي.

4-الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي يسهم في نمو مشاعر الكره والحقد بين الأفراد والجماعات في أي مجتمع الأمر الذي يؤدي الى الشعور بالاستياء والسخط والغضب مما يسهم في ارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

5-الفقر المدفع الذي يتسبب في ظهور الكثير من مختلف أنواع الجرائم والسرقات والنصب والاحتيال في أي مجتمع. اذ ان معظم الدراسات السياسية والاجتماعية اثبتت وجود علاقات طردية إيجابية بين الفقر المدقع وارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

6-السرقات التي قد يتمخض عنها مواجهات بين اللصوص وأصحاب المال مما يؤدي الى ارتكاب عنف اجتماعي كالقتل، وخصوصا السرقات بواسطة استخدام الأسلحة.

7-الحقد والكره على المستوى الفردي والجماعي خاصة المشاعر العنصرية التي تؤدي الى مختلف أنواع العنف الاجتماعي، أيضا فإن الحقد والكره الطبقي خاصة على مستوى الاختلافات الاجتماعية والمادية قد يؤدي الى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم.

ثانيا: العنف السياسي

اختلف العلماء حيال مفهوم العنف وتعريفه من كونه ظاهرة فطرية، أو مكتسبة من البيئة المحيطة التي يولد فيها الانسان. بيد أن العنف بصفة عامة، هو الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد بها من قبل شخص ما ضد شخص آخر (او من قبل دولة ما نحو دولة أخرى). والعنف ظاهرة طبيعية عرفتها ومارستها الكثير من المجتمعات والدول عبر التاريخ وحتى الزمن الراهن لكن بدرجات متفاوتة وبصور واشكال متعددة.

اما العنف السياسي فهو كافة أشكال الأزمات والصراعات والحروب، وعمليات الاغتيال السياسي، الإرهاب، وسائل التعبير غير السلمية المقرونة بالتدمير والنهب والسلب (المظاهرات غير السلمية او الشغب)، ومختلف انواع جرائم العنف والعنف المضاد التي تعكس غضب أو عدم رضا الشعب تجاه الحكومات.

انواع او اشكال العنف السياسي:

1-المظاهرات السلمية: التي تهدف للتعبير عن مشاعر سياسية أو اجتماعية او حتى اقتصادية معينة، او مظاهرات للاعتراض على سياسات او أفعال او مبادئ معينة تتبناها الأنظمة السياسية الحاكمة، او مظاهرات للتعبير عن آراء، او عن وجهات نظر، او عن مطالب واحتياجات، او احتجاجات معادية للأنظمة السياسية الحاكمة مطالبة بتغييرها.

2-مظاهرات الشغب والفوضى: تلك المظاهرات غير السلمية التي تتخللها اعمال عنف ونهب وسرقات وتدمير للممتلكات العامة والخاصة.

3-العصيان المدني: يحدث عندما تتحرك فئات كبيرة من الشعب بإعلان عصيانهم المدني ضد الحكومات (قفل المتاجر، الاضراب العام) في محاولة لفرض مطالبها على الحكومات وذلك بمختلف وسائل المعارضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4-انقلابات القصر السلمية: عندما تتحرك نخبة أو فئة ما سياسية أو عسكرية، للاستيلاء على الحكم دون إراقة الدماء. او ان يقوم أحد افراد السلطات الحاكمة بالاستيلاء على السلطة أو الحكم بطرق ووسائل سلمية لا يشوبها اعمال عنف او اراقة الدماء.

5-الاغتيالات السياسية: قيام فرد أو جماعة بقتل (اغتيال) شخصيات سياسية هامة كما حدث قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى عندما اغتيل ارشيدوق النمسا، أيضا اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات، ومحاولة اغتيال الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريجان، اغتيال رفيق الحريري في لبنان.

6-الانقلابات العسكرية: عندما يتحرك العسكر من ثكناتهم العسكرية بهدف الاستيلاء على السلطة بأي وسيلة كانت سلمية أو دموية، حيث يمارسون حكم البلاد بوسائل سلطوية قمعية، كما حدث في السودان عام 2021م.

7-الثورات: الثورة هي حراك شعبي عنيف شبه شامل (وربما يكون مدعوم من بعض القوى العسكرية أو السياسية، او الاستخباراتية) يهدف إلى تغيير كلي في النظام السياسي، بل وفي شكل الدولة، كالثورة الفرنسية عام 1789 م، الثورة الأمريكية عام 1776م، الثورة المكسيكية 1906م، الثورة الصينية 1908م، الثورة المصرية 1952م، الثورة الإيرانية 1979 م، الثورة التونسية 2010م، ومن ثم الثورة اليمنية، والثورة المصرية، والثورة السورية في عام 2011م كما اسموها بثورات الربيع العربي.

8-الحروب: الحرب هي اعلى مستوى من مستويات العنف السياسي التي تنشب بين دولتين أو أكثر لأسباب عديدة منها ما هو شرعي، غير شرعي، أخلاقي، غير أخلاقي، صراع على السلطة، أطماع مختلفة سياسية اقتصادية جغرافية، وحروب دينية وأخرى عرقية. وتعتبر الحروب من أهم أنواع العنف السياسي التي استمرت عبر التاريخ وأدت الى موت الملايين من البشر في كافة الأزمنة. منها على سبيل المثال لا الحصر الحروب الصليبية، الحروب التي شنها المغول (جنكيز خان، تيمور لنك، هولاكو) على الكثير من الدول ويقال إن

القتلى فيها تخطت الأربعين مليون قتيل. وفي العصر الحديث الحربين العالميتين الأولى (1914م-1918م)، والحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) قتل فيهما أكثر من سبعين مليون انسان.

9-التطرف والإرهاب يعد من أخطر أنواع ومستويات العنف السياسي لكونه يهدد أمن واستقرار الدولة من خلال ما ينفذه الإرهابيون من عمليات عنف دموية تجاه الدولة ومجتمعها خاصة من المدنيين. وسنتطرق لظاهرة التطرف والإرهاب في الصفحات القادمة.

مسببات العنف الاجتماعي والسياسي:

لا شك ان كل انسان لديه توقعات في حياته سواء كانت توقعات عامة، او توقعات خاصة سواء في مجال عمله (وظيفته)، او في رفع مستوى دخله، أو في مكانته الاجتماعية، او في مجالات توقعاته بشكل ما من اشكال المنظومة السياسية.

اذ يعتقد بعض الأفراد أنهم يستحقون تحقيق توقعاتهم التي عملوا من اجله جاهدا وتعبوا من اجل تحقيقها. هذه التوقعات ان لم يتمكن الفرد (او الجماعة) من تحقيقها (أي ان لم تتساوى التوقعات مع الانجازات) فالنتيجة شعوره بمشاعر الاستياء والسخط التي تولد مشاعر العنف التي تفضي الى ظهور أفعال العنف.

لذلك فإذا ما ارتفعت مستويات التوقعات او المطالب والاحتياجات الانسانية، فيما انخفضت (او لم يتم تحقيق) المنجزات، فمن الطبيعي ان ترتفع مستويات الاستياء ومن ثم السخط، التي بدورها تتسبب في ارتفاع مشاعر الحرمان النسبي، وهو حرمان ينعكس بالطبع على فكر ومن ثم سلوكيات الفرد سلبا،

فيعبر عنها البعض باللجوء إلى العنف الاجتماعي أو السياسي، أو الاثنين معا.

العوامل الكامنة للعنف السياسي في النسيج الاجتماعي السياسي:

لاشك ان العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى السياسية الكامنة في المجتمعات الانسانية (بسبب السخط والاستياء، او بسبب الحقد والكره، او بسبب الظلم والحرمان والاضطهاد، او بسبب البطالة، او بسب الفقر المدقع) عادة ما تؤدي إلى نمو مشاعر الكمون النفسي في نسبة كبيرة من افراد المجتمع، وتصبح مشاعر الكمون النفسي في مرحلة الخطورة فيم لو انتشرت معها في ذات الوقت مخاطر انتشار اعداء الانسانية الست التي ذكرناها سابقا (الفقر، الجهل، المرض، الفساد، الظلم، والعنصرية)، وخاصة فيما لو واكبها غياب العدالة، والاستبداد، والاضطهاد، والاستغلال، والحرمان.

تلكم بالفعل حالات إنسانية بيئية سلبية خطيرة تسهم في ظهور العنف السياسي بكافة اشكاله ومستوياته، وربما أيضا تؤدي إلى العنف السياسي والاجتماعي المضاد.

العوامل الاجتماعية السياسية المسارعة في تفجير العنف السياسي:

لا شك ان تنامي حدت الضغوط الدولية على أي دولة، (خاصة دول العالم الثالث) التي تعتمل فيها نسب عالية من المشاعر السلبية الكامنة، ومشاعر الكمون النفسي، وارتفاع في مستويات درجة الحرمان النسبي، او في حال دخول الدولة في حروب وصراعات اقليمية ودولية، فإن تلك العوامل تصبح العوامل المسارعة المفجرة لسلبيات المجتمع النفسية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

إذا العنف السياسي أو الاجتماعي نتاج للمعادله التالية: العوامل الكافيه × العوامل المسارعة أيضا فإن ارتفاع نسبة الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل وحتى النفسي التي قد تتمخض عن مؤثرات وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام في عصر العولمة، التي عادة ما قد تسهم هذه العوامل في تفجير احداث العنف السياسي والاجتماعي بمختلف انواعها.

أهم الثورات في التاريخ الانساني:

1-ثورة العبيد في عام 73 قبل الميلاد، التي تعتبر اول ثورة في تاريخ البشرية حدثت في عهد الدولة التي قادها المصارع سبارتكوس.

2-ثورة القائد اوليفر كروم ويل في عام 1645م (القرن السابع عشر الميلادي) في بريطانيا في عهد الملك شارلز الأول، وحول النظام الملكي آنذاك الى نظام جمهوري.

3-الثورة الامريكية 1776 م ضد الاستعمار البريطاني.

4-الثورة الفرنسية 1789 م ضد الملكية التي اطاحت بها وبمنظومتها السياسية وأنشأت أول جمهورية في قارة أوروبا.

5-الثورة المكسيكية 1906 م ضد اسبانيا.

6-الثورة الصينية (من 1908 الى 1948 م) ضد حكومة شنج كاي تشيك.

7-الثورة البلشفيكية 1917 م في روسيا ضد حكم القياصرة التي اطاحت بهم وأنشأ الاتحاد السوفيتي كأول دولة شيوعية في العالم.

8-الثورة المصرية 1952 م ضد الحكم الملكي للملك فاروق منهية قرون من النظام الملكي منذ عهد محمد علي باشا ليحل محله حكم جمهوري رئاسي. ثم

الثورة المصرية ضد الرئيس محمد حسني مبارك عام 2011 م، وأخيرا الثورة ضد الرئيس محمد مرسي.

9-الثورة العراقية 1958 م التي اطاحت بالملكية في العراق التي انشأه الملك فيصل بن الحسين، وحل محلها نظام جمهوري بزعامة عبد الكريم قاسم.

10-الثورة الكوبية 1958 م (كاسترو)

11-الثورة الجزائرية 1961 م ضد المستعمر الفرنسي.

12-الثورة اليمنية عام 1963م قام بها عبد الله السلال ضد الإمام محمد البدر حميد الدين.

13-الثورة الليبية 1969م (معمر القزافى)

14-الثورة الايرانية 1979 م ضد محمد رضا بهلوي شاه إيران، التي أطاحت بنظامه السياسي الامبراطوري، وحل محله نظام الملالي الحاكم.

15-الثورة التونسية (2010م) ثورات الربيع العربي

16-الثورة الليبية (2011م)

17-الثورة المصرية (2011م)

18-الثورة اليمنية (2011م)

19-الثورة السورية (2011م)

20-الثورة السودانية عام 2019م

الذي يمكن قوله إن معظم دول العالم عامة تأثرت بمختلف الثقافات الأساسية التي أشرنا اليها (اليونانية، الرومانية، الإسلامية، التركية، البريطانية، الفرنسية، والأمريكية)، ولا زال تأثير معظمها مستمر في الفكر السياسي والثقافي والاجتماعي للكثير من شعوب ودول العالم على الرغم من أنها ساهمت في تسخين حدت الخلافات والصراعات السياسية والدينية والمذهبية والعقدية.

ظاهرة التطرف والإرهاب: التطرف يعني التمسك الشديد والعميق بعقيدة دينية، مذهبية، أو حتى سياسية وبأفكار وسلوكيات متشددة معينة ومحددة لا تقبل الجدل ولا النقاش بأي وسيلة من وسائل الحوار. ويعتبر الإرهاب من السلوكيات الإنسانية المتطرفة الخطيرة التي لا تميز بين الأبيض ولا الأسود، زلا بين الحق والباطل، ولا بين الصح والخطأ، بل وحتى ولا بين الصديق والعدو. لذلك فإن الإرهاب جرثومة لمرض سياسي اجتماعي خطير يضعف من مناعة المجتمع السياسي وينهكها، ومن ثم قد يدمرها إذا ما استفحل أمره.

يمكن القول توجد علاقة طردية إيجابية بين التطرف والإرهاب، فكلما ارتفعت مستويات التطرف في المعتقد، وفي الفكر والسلوك، كلما تطرف الانسان في افعاله وسلوكياته، وكلما ارتفعت نسبة السلوكيات الإرهابية لديه في منظومته الفكرية.

اذ لا شك أن فكر التطرف والإرهاب وسلوكياته عادة ما يتأثر ومن ثم يخضع لمشاعر استلاب فكري سلبية من زعامات التطرف والإرهاب خاصة للإنسان ذو الشخصية الضعيفة، المتشددة، المتطرفة، أو المهزوزة غير المستقرة، أو انسان يعاني من شخصيه ساذجة جاهلة يمكن التأثير فيها بسهولة.

جميع تلك النوعيات من عقول وشخصيات وأفكار البعض من البشر عادة ما تفتقد إلى المعلومات الصحيحة، أو الحقائق الموضوعية، أو أنها تفتقر إلى النوعية المعتدلة من جرعات التوعية الدينية أو العقدية الموزونة، أو انها تفتقد إلى التوجيه التربوي والتعليمي الحضاري المتمدن الاجتماعي والسياسي الصحيح وفي المسار الصحيح. اذ من المعروف أن جرثومة الإرهاب نتاج لتحجر في الفكر البشري خاصة بعد أن يتجمد العقل في أفكار زمنية ماضية، ويتقوقع في مشاعر وأخلاقيات وقيم زمنية انقضت ومضت.

التطرف والجمود الفكري نتاج لأفكار سياسية اجتماعية عقائدية (او مذهبية) متعصبة ومتحجرة، عقليات غير إنسانية رجعية تعتقل الوعي الإنساني في

ظلمات التطرف، وتعمي بصيرة الانسان خاصة فيما لو دخلت تلك الأفكار إلى بعض العقول الصغيرة الشابة من خلال عمليات الاستلاب الفكري (غسيل المخ) التي تبرع في تنفيذها زعامات تنظيمات الإرهاب والتطرف، بل وتتخصص في نشرها أعوانه والمتحالفين والمتعاطفين معه.

لذلك فإن التربة العقلية الانسانية (خاصة الشابة) الغير واعية من السهل أن تزرع فيها بذور فكر التطرف والإرهاب، ليس وحسب لكونها تربة ضحلة في الخلفية الثقافية والعلمية، وانما ايضا لأنها تربة نفسية هشة في مصادر القاعدة التربوية والتعليمية والخلقية التي تمخضت عنها عوامل اجتماعية، دينية، مذهبية، سياسية مختلفة، (خاصة كنتيجة لتفكك الأسرة، أو الاسرة الجاهلة، أو الأسرة المتشددة والمتطرفة).

لهذا يسهل إغواء تلك الشخصيات الانسانية الضعيفة، وبالتالي من الطبيعي ان تقع فريسة في شراك التطرف والإرهاب الذي توظفه زعامات الارهاب والتطرف بغية إغراق المجتمعات الانسانية المستقرة في بؤر الفوضى والكراهية والأحقاد والرجعية والعنصرية التي تقود حتما إلى انتشار العنف والدمار.

لا شك أن الغزو السوفيتي لأفغانستان (1979م)، تسبب في ظهور مطالب الجهاد الإسلامي ضد السوفييت تسبب في هجرة اعداد ضخمة من الشباب وغير الشباب للالتحاق بالجهاد الإسلامي في أفغانستان ضد جيش الاتحاد السوفيتي. وكنتيجة لأفكار وسلوكيات التشدد والتطرف في المعتقد وفي الأفكار والسلوكيات لدى الغالبية العظمى ممن أطلق عليهم مسمى (الأفغان العرب)، تشكل ما يسمى بالمستنقع الأفغاني المتشدد والمتطرف الذي أنتج الكثير من الجماعات الجهادية الإرهابية التي تجاهد أكثر في مجتمعاتها المسلمة، (تنظيمي القاعدة وداعش).

نتيجة لذلك المستنقع الأفغاني انتشر التطرف والإرهاب في العالم العربي والإسلامي بل وحتى في العالم كله ملحقا خسائر فادحة في معظم الدول والمجتمعات الإنسانية. ويمكن تشبيه أفكار وسلوكيات تنظيم القاعدة، وتنظيم الأفغان العرب، ومن ثم داعش بالخوارج (وأيضا الاخوان المسلمين) الذين خرجوا على الإسلام وعلى الأمة الإسلامية منذ عهد الفتن الكبرى وإلى اليوم.

تحققت مخاطر التطرف والإرهاب منذ أن نفذت جماعات تنظيم القاعدة بواسطة بعض الأفغان العرب عمليات ارهابية في المملكة العربية السعودية عام 1996 م، تبعا لذلك كانت المملكة العربية السعودية أول من أطلق صفارات مخاطر التطرف والإرهاب على العالم وأوضحت مخاطر انتشاره في العالم، بيد أن الغالبية العظمى من الدول العالم، خاصة الدول الكبرى الغربية تجاهلت تلك الانذارات.

لكن بعد أن ضرب التطرف والإرهاب لتنظيم القاعدة (ومن ثم تنظيم داعش) ضربات قاتلة وموجعة لعدد كبير من دول العالم (خاصة في أمريكا والكثير من الدول الغربية)، وبعد أن هدد الإرهاب أمن واستقرار العالم كله، غدت ظاهرة التطرف والإرهاب في طليعة اهتمامات العالم كله كظاهرة من الظواهر الإنسانية الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي تتطلب، بل وتفرض ضرورة التعامل معها من مختلف الجوانب والأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وحتى النفسية لمعرفة مسبباتها وعوامل ظهورها ومصادر انتشارها، والأدوات والوسائل الفاعلة الناجعة لمواجهتها ومكافحتها والقضاء عليها.

تعريف التطرف:

1-التطرف في الفكر:

يعني الخروج عن القواعد الفكرية او الثقافية الإنسانية السليمة التي يرتضيها المجتمع لأي موقف من المواقف الإنسانية في الحياة. كما ويعرف

بأنه الخروج عن القاعدة أو عن المألوف لدى الغالبية العظمى من البشر.

2-التطرف في السلوك:

يعني أن يتطرف الانسان في افعاله وتصرفاته خاصة تجاه الآخرين. وقد يتطرف الانسان في معتقده وفكره ليندفع في اللجوء إلى أفعال شاذة دموية غير مقبولة، او سلبية غير متعارف عليها كالعنف، القتل، التخريب، الاغتيال، التدمير. او حتى أن يعمل المتطرف على نشر أفكاره وآراءه وتصوراته المتطرفة بمختلف الوسائل خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي.

3-التطرف الديني:

فيعني تعصب شخص ما أو جماعة معينة في الدين أو المذهب بحيث يتجاوز التوسط والاعتدال اما التطرف لليمين، أو حتى التطرف لليسار. كما ويعني التشدد إلى أقصى اليمين في الفكر ومجاوزة التوسط والاعتدال في الدين، المذهب، أو في المعتقد، أو التمسك بطرف الشيء المادي المحسوس بحيث يرفض المعتقد والفكر المتطرف كافة المعتقدات والأفكار الأخرى التي لا تنتمي له.

تعريف الإرهاب:

الإرهاب هو «أفعال (سلوكيات) هدفها تخويف السكان واثارة الهلع في نفوسهم من خلال التهديد بارتكاب أفعال العنف ضدهم بغية تحقيق اهداف سياسية، دينية أيديولوجية، أو حتى اجتماعية. وبالتالي فإن الأفعال الإرهابية تنفيذ عمليات اغتيالات سياسية، أعمال عنف دموية من تفجير وتدمير وقتل وترهيب للمدنيين الأبرياء بغية ارسال رسائل سياسية لجهة ما»[105].

التطرف والإرهاب:

ولا شك أن التطرف والارهاب الفكري والسلوكي لا يؤدي وحسب إلى الابتعاد عن الواقع، وانما يؤدي إلى خلق أوهام نفسية، سياسية، اجتماعية خطيرة لواقع مثالي لا يمكن أن يتحقق، مما يودي بصاحبه إلى الحقد والثورة على كل من يختلف

105 وحيد حمزة هاشم، التطرف والإرهاب: وجهان لعملة واحدة، الطبعة الأولى، مطابع الجيزة، 2020 م، ص. 6

معه، فيرتكب حيالهم كافة أنواع العنف السياسي والاجتماعي. الدين الإسلامي الحنيف دعا الإسلام إلى الوسطية والاعتدال والابتعاد عن التطرف، بل إنّه شدّد على النفور من التطرف وحذر من خطورته وسلبياته على الإسلام والمسلمين.

تعريف المؤلف للإرهاب:

الإرهاب يعني: اثارة الخوف والرعب والرهبة والهلع في نفوس المدنيين الأبرياء بغية تحقيق اهداف سياسية أو دينية، او مذهبية بمختلف وسائل العنف الدموي كالتفجيرات والاغتيالات والهدم والتدمير. ويحتل الصراع العقائدي والمذهبي (ونوعا ما العرقي) صدارة الدوافع والعوامل التي تساعد على ظهور التطرف والإرهاب، بل وحتى انتشاره واستفحاله فيما لو تم تصعيده من قبل جميع الأطراف المعنية به. ومن ثم بعد ذلك يتلوه الصراع العرقي، والصراعات الاجتماعية الطبقية، وأخيرا الصراعات السياسية. [106]

ويمكننا أن نقسم الإرهاب عبر التاريخ الإسلامي الى ثلاثة أنواع:

الإرهاب على مستوى الفرد، الإرهاب على مستوى الجماعة، والإرهاب على مستوى التنظيمات الإرهابية.

1-الإرهاب على مستوى الفرد وقع عندما أغتال أبو لؤلؤة المجوسي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

2-الإرهاب على مستوى الجماعة عندما ثار مجموعات من مصر والعراق على سياسات وقرارات الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه واغتالوه وهو يقرأ القرآن في محراب منزله.

---

106 للمزيد من المعلومات أنظر:
Ted Gurr, Why Men Rebel, New York: Cambridge University Press, 1979, p. 49.
Also, Edward Muller, The Psychology of Political Protest and Violence",
Edward Muller, Income Inequality, Regime Depressiveness, And Political Violence, American Sociological Review, volume 50, Number 1, February 1985, p. 47.
Dependent Economic Development, Aid Dependence on The United States, And Democratic Breakdown In The Third World, International Studies Quarterly, December 1985, p. 16.

3-ظهر الإرهاب المنظم عندما خرجت جماعة من جيش الخليفة الرابع علي بن ابي طالب رضي الله عنه عليه ممن رفضوا التحكيم بعد معركة صفين، وتمكن واحدا منهم (عبد الرحمن بن ملجم) من قتل الخليفة علي رضي الله عنه وهو خارج لصلاة الفجر.

والإرهاب تبعا لذلك يعتبر ظاهرة إنسانية شاذة عن ظواهر المجتمعات الإنسانية المستقيمة والمستقرة، تماما كما هو حال نشوزها الواضح عن طبيعة اخلاقيات وقيم وعادات البشر السوية، وعن مشاعرهم الإنسانية المستقرة، ناهيكم جنوحها عن متطلبات وقيم ومعايير الحياة الإنسانية الطبيعية العاقلة القويمة.

وما حدث في جميع دول العالم عامة (وانحصرت في الزمن الراهن في بعض الدول وبعض المناطق) من أعمال إرهابية في توجهها وفي خلفيتها الفكرية، ودموية في أساليبها وسلوكياتها، ما هي إلا حالات نشاز استثنائية لواقع إنساني متطرف غير مستقر نفسيا ولا اجتماعيا ولا سياسيا، وبالطبع ولا حتى عقائديا.

ولا شك أن ظاهرة الإرهاب بكافة اطيافه واشكاله وانواعه ومستوياته، من التفجير، العمليات الانتحارية، الاغتيالات، إطلاق النار، الطعن بالسكين انتشرت في القرن الواحد والعشرين الحالي منذ احداث 11 سبتمبر الإرهابية عام 2001م، لذلك أطلقت على هذا القرن مسمى «قرن الفتن والحروب والمصائب والأزمات والأوبئة».

بيد أنه رغما عن حالة التصاعد الكمي والنوعي لظاهرة الإرهاب في العالم عامة وفي منطقة الشرق الاوسط خاصة، وفي أوروبا، (اذ لازال الارهاب يمثل خطورة في منطقة سيناء بمصر، في الباكستان، أفغانستان، وفي بعض الدول الاوروبية، بل وحتى في أمريكا خاصة الإرهاب المحلي الذي يقوم به افراد اميركيين مستخدمين الأسلحة في قتل المدنيين الأبرياء بدون أي سبب)، إلا

أن الارهاب يعد من الظواهر السلبية الخطيرة لحالات إنسانية استثنائية شاذة عابرة للدول وللقارات لكونها تنضوي في حكم النشاز عن القاعدة، كما وتعتبر من الحالات الطارئة التي ترتبط بعقلية ومرجعية دينية، او مذهبية، او عقدية معينة، وبالتالي تتمخض عن واقع معين، لذلك لا يمكن لظاهرة الإرهاب ان تستمر والبقاء لتعارضها تماما مع القوانين الدولية، ومع الأخلاقيات الانسانية، ومع العقيدة الإسلامية، ومع مختلف الأديان السماوية، وأيضا مع طبيعة الأمور والحياة الإنسانية ومنطقها الواقعي والطبيعي.

لذا فإن ظاهرة الإرهاب لا يمكن أن تطول ناهيكم عن أن تستقر أو تستمر، لأنها تتعارض تماما مع طبيعة الإنسان المستقرة وفطرته السليمة التي فطره الله عز وجل عليها وأمره على محبة السلام بعد أن غرس في نفسه غريزة البحث عن الأمن والاستقرار. من هنا فإن خروج الإرهاب عن المسار الصحيح للإنسانية لا يعني الاستمرار في مسار الباطل طالما أن ذلك الخروج هدد أمن واستقرار دول وشعوب العالم كله، بل وهدد غريزة البقاء الإنساني ذاتها.

معضلة الإرهاب

الإرهاب بات معضلة من معضلات مجتمعات ودول العالم السلبية، لذلك فإن السؤال كيف خرجت هذه الفئة من البشر عن المسار الصحيح؟ يقودنا هذا السؤال للتساؤل، لماذا خرجت؟ ومن ثم إلى السؤال: إلى متى ستستمر في سلوك ذلك المسار الدموي الخاطئ؟

الأسئلة هذه لا تعني وحسب أن الإرهاب بات معضلة لا بد من حلها بأي وسيلة كانت، وإنما تعكس الحقيقة الواقعية في العالم لأنها غدت ظاهرة سياسية اجتماعية خطيرة تمثل الخطر الإستراتيجي الأكبر على الدول وعلى حياة المجتمعات الإنسانية المتمدنة التي يحاول الإرهاب تدميرها.

بيد أن هذه التساؤلات التي يحاول البعض إيجاد إجابات لها منذ القرن العشرين الماضي وحتى القرن الواحد والعشرين الحالي تعد من التساؤلات السابقة التي سبق وأن سألتها معظم المجتمعات الإنسانية التي تأثرت بعد أن تضررت من مخاطر ظاهرة التطرف والإرهاب، خاصة عمليات الخوارج الإرهابية التي تواصلت واستمرت منذ عهد الفتنة الكبرى كما ذكرنا وحتى اليوم.

ربما تكمن الإجابة على تلك التساؤلات كنتيجة لما يحدث في العالم من شن حروب ظالمة ترتكبها بعض الدول القوية التي تحظى بدعم الدول الكبرى (خاصة الدول الغربية) تجاه الدول الضعيفة، فسياسات الدول الكبرى كانت ولازالت تكيل بمكيالين في سياساتها الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمها وتأييدها للدول القوية الظالمة ضد الدول والشعوب الضعيفة تماما كما يحدث في فلسطين من سياسات عنف وتدمير وقتل للفلسطينيين بمباركة وتأييد من الدول الغربية.

لكن على الرغم أن ظاهرة التطرف والارهاب تبقى معضلة مستمرة بسبب سياسات الدول الكبرى، فإنها ستبقى ظاهرة من الظواهر المحيرة للدارسين والسياسيين، لأنها من الظواهر الانسانية الدموية الخطيرة التي تحرص على نفي الآخرين (أي تصفيتهم جسديا) حتى وإن تطلب الأمر نفي الذات (أي القيام بعمليات انتحارية).

بصفة عامة شبه بعض الدارسين (ممن أخضعوا ظاهرة الإرهاب لدراسة مستفيضة) التطرف والإرهاب فكرا وسلوكا وتنظيما بالجراثيم التي لا مناص من القضاء عليها بأي وسيلة كانت. وذهب البعض الآخر من المهتمين بالتطرف والإرهاب إلى وصفه بأنه «مرض عضال لا يمكن علاجه إلا بالمضادات ألحيوية «. وأخيرا شبه البعض الآخر التطرف والإرهاب «بالفطريات المميتة والطحالب الآسنة التي لا بد من التخلص منها كلما ظهرت على السطح»[107].

107 وحيد هاشم مقال في جريدة عكاظ علم 2003 م

العامل المشترك بين جميع الدراسات والوصفات السابقة للتطرف والإرهاب هو ضرورة القضاء على ظاهرة التطرف والإرهاب الخطيرة بأي وسيلة كانت. ويكمن العامل الجديد في معضلة التطرف والإرهاب في العصر الراهن في ضرورة معرفة الخلفية الفكرية والعقدية والسياسية (وحتى العرقية) لظهور وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب ومصادرها التي أفرزتها، وأيضا مصادر دعمها (من بعض الجماعات او الدول)، ومن بعض الفئات المتعاطفة مع الإرهابيين وتنظيمات الإرهاب خاصة تلك التي تؤيدها وتمولها سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.

لا بد أيضا من معرفة علاقة ظاهرة التطرف والإرهاب وارتباطاتها المباشرة وغير المباشرة بالعداء بين بعض الدول القومية سواء في المنتظم الإقليمي أو المنتظم الدولي بسبب الصراعات والنزاعات والحروب، وربما معرفة علاقة التطرف والإرهاب بأعداء الإنسانية الست التي أشرنا اليها سابقا وهي (الفقر، الجهل، المرض، الفساد، والظلم، والعنصرية).

إن ظاهرة التطرف والإرهاب من المرجعيات الفكرية والعقدية الأحادية الفردية، وهي مرجعية سلطوية وقمعية تدمر من يخالفها أو يعارضها، مرجعية عقلية تفتقد إلى اخلاقيات وقيم انسانية متحضرة ومتمدنة مرنة في التعامل، عقلية لا يمكنها أن تتفهم طبائع البشر واختلافاتهم وثقافاتهم وديانـاتهم وعرقياتهم ومذاهبهم، عقلية ترفض التعايش مع الأطراف والأديان والمذاهب الأخرى، بل وترفض التعايش حتى مع العرقيات التي تختلف معها. أخير فإن عقلية التطرف والإرهاب تسعى لتغيير الواقع وفقا لما يجب أن يكون عليه انطلاقا من عقيدتها المتشددة والمتطرفة.

التحليل الجزئي والتحليل الكلي لظاهرة التطرف والارهاب:

التحليل الكلي لظاهرة التطرف والارهاب يركز على الظاهرة من جميع

جوانبها الانسانية: البيئية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، العقائدية، العرقية، والمذهبية، وأيضا العوامل الخارجية.

فيما أن التحليل الجزئي لظاهرة التطرف والإرهاب يركز على بعض من تلك العوامل التي أشرنا اليها في الاعلى، او يركز على علاقة ظاهرة التطرف والإرهاب بأعداء الانسانية الست (الفقر، الجهل، المرض، الظلم، الفساد، والعنصرية).

الفرق بين النظرتين والتحليلين تماما كالفرق بين أخز عينات محددة (دم أو بول أو خلافه) من بعض أجزاء جسد الإنسان لفحصها وتحليلها بغية التوصل إلى نوعية المرض، وبين محاولة الطبيب النظر إلى جسد الإنسان كله (شكله الكلي وهو يمشي أو يتحرك بسرعة)، أو أن يخضع كافة أطراف المريض لفحص دقيق بمختلف أدوات الكشف الطبي ومن ثم التحاليل الطبية.

ما العمل إذا؟ هل يعني هذا أن نركز على مستوى تحليلي جزئي أو كلي محدد ونتجنب أو نلغي الآخر؟ أم أن نستخدم كلا من التحليلين؟ أم نتحرك من مستوى تحليلي جزئي لآخر كلي، ومن ثم العكس، وذلك كلما دعت الضرورة لذلك، أو كلما تطلبته طبيعة الحدث؟

الجواب بالإيجاب أو بالنفي لا يعني بالضرورة أن نخضع البحث العلمي ذاته ككينونة مستقلة لأدواته التابعة له، أو حتى لنظرة أو مشاعر الباحث ذاته، كما ولا يعني أيضا بالضرورة أن نطوع الأدوات العلمية والتحليلية ونتائجها لطبيعة متطلبات البحث العلمي الكمي او النوعي فقط. إذ من المفترض أن يتركز الجهد العلمي على حقيقة الظاهرة المراد دراستها وتحليلها من خلال التعامل معها كما هي كائنة من مختلف جوانبها وإبعادها الثلاث، وذلك وفقا لوجهة نظري الشخصية، وكما هو مطلوب من الباحث تحقيقه، وكما ينبغي له التعامل معه وفقا لمنهجية علمية منظمة ومستقلة.

كما ولا يعني ذلك أيضا بالضرورة أن نحرص على تطبيق العكس مما سبق، أي أن نخضع الظاهرة لما نعتقده أو نراه نحن من مرئيات او مشاعر أو توجهات، أو ما نؤمن به من قناعة أو حتى ان نحاول التماشي مع الطريقة العلمية التي نعرفها أو نتقنها، أو باستخدام الوسائل والأدوات التي بمقدور الباحث أن يستخدمها.

إذ أن مجرد إخضاع الظاهرة لمرئيات أو مفاهيم الباحث الشخصية، أو بمجرد محاولة احتضانها بمشاعره أو احتوائها بعواطفه، فإنه يخرج عن حدود الموضوعية العلمية خاصة إن أعمل في الظاهرة مباضع وسائله وأدواته الدراسية والتحليلية الخاصة به التي يصعب إن تنجح، وربما قد يكون مصيرها الفشل.

تحليل ظاهرة التطرف والإرهاب

كما أشرنا سابقا فإن النظر إلى جزئيات الظاهرة، المشكلة، الأزمة، المعضلة أو حتى الصورة (أو أيا من فروعها) وتركيز التحليل عليها فقط، والتفكير فيها دون الاهتمام بحقائق الصورة الكلية، قد لا تؤدي إلى معرفة حقيقتها، وبالتالي عدم القدرة على وضع حلول علمية وعملية لها.

من جانب آخر فإن تحليل الجزء فقط قد لا يفسر الشيء الكثير من الظاهرة، لأن التحليل الجزئي في مثل هذه الحالة (ظاهرة التطرف والإرهاب) قد يغفل حقائق عامة ربما هي الأخطر التي قد تشكل خطورة بالغة على موضوع الدراسة أكثر مما كان متوقعا. فالشكل العام للحدث أو للظاهرة لا يقل أهمية عن خصوصياته أو جزيئياته لأنه على الأقل قد يعطينا حجم وشكل ومستوى الظاهرة الكلي، كما ويساعدنا على معرفة جوهر الظاهرة ووضعها في موقعها الصحيح.

على سبيل المثال فإن خمسة عميان إذا ما وضع أمامهم فيل ضخم دون أن يعلموا ما الذي يوجد أمامهم، وطلب منهم أن يلمسوا جزء ما هو موجود أمامهم،

ومن ثم التعريف بالشيء الموجود باللمس ووصفه بدقة، فإن كلا منهم سيحاول ذلك عن طريق حاسة تلمس جزء ما من جسد الفيل، ومن ثم الانكباب على وصفه.

صحيح أن كل أعمى من الخمسة العميان قد يصف ذلك الجزء الذي يمسكه وصفا دقيقا، بيد أنه لا يمكن أن يصف المظهر والشكل والحجم العام للفيل. بل أن السؤال الأهم هو هل سيعلم أيا من العميان الخمس بأن الذي يحاولون وصفه أو دراسته هو فيل أم حيوان آخر؟ وهل بمقدورهم جميعا تحديد حجم الفيل ونوعه وشكله ولونه؟

مشكلة الإرهاب:

مشكلة الإرهاب إذا مشكلة إنسانية بالدرجة الأولى عالمية في منظورها محلية في جوهرها عقائدية في منطلقاتها وفي جذورها. المشكلة أن غالبية المهتمين والدارسين لظاهرة التطرف والإرهاب لا يختلفون في محاولاتهم لفهم الظاهرة عن معضلة «العميان والفيل». فإما أنهم يركزون على الظاهرة من الجوانب الأقل صعوبة في البحث والتمحيص والتقصي التي تفتقد للدقة والعمق. أو أنهم يركزون على بعض من مكونات التطرف والإرهاب (خاصة الإرهاب) أو عناصره الهامشية أو الفرعية، وأخيرا إما انهم ينظرون إلى الجوانب الخطأ، أو الجوانب الوهمية في محاولاتهم لمعرفة ظاهرة التطرف والإرهاب الكلية.

ديدن معضلة الإرهاب تكمن في الاختلافات الفكرية الجذرية، بل وحتى المشاعر الإنسانية سواء للباحثين أو حتى الدول تجاهه، أو حتى في حقيقة وجود تناقض جوهرية في النظرات الإنسانية حياله بداية باختلافات رؤى ومن ثم تعريف الدارسين والباحثين له كظاهرة إنسانية طبيعية، أو انها ظاهرة إنسانية مكتسبة من البيئة، مرورا باختلاف وتنوع مفاهيم ومعتقدات الدول للإرهاب من كونه وسيلة أم غاية.

كما وهناك اختلاف واضح فيما يتعلق بنظرات الشعوب من جهة، ومشاعرها ومعتقداتها من الجهة الأخرى تجاه ظاهرة التطرف والإرهاب كنتيجة لوجودها أو لموقعها منه، أو كرد فعل لتجاربها الخاصة أو الذاتية مع التطرف والإرهاب (من حيث كونها فاعل أو مفعول به).

من جانب الآخر يرى البعض أن من حق المقاومة المشروعة اللجوء الى العمليات الإرهابية تحديدا العمليات الانتحارية، أو حق الدفاع عن النفس للدول وللشعوب ضد المعتدين، وأخيرا إلى حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والمغتصبين. فيما يرى البعض الآخر أن حق المقاومة الشعبية لا يبرر القيام بعمليات الإرهابية. على سبيل المثال كان جورج واشنطن يعتبر بطلا من وجهة النظر الامريكية، فيما كان يعد إرهابيا من وجهة النظر البريطانية ابان حرب الثورة الأمريكية على بريطانيا.

أخيرا يوجد اختلاف من حيث موقع الشعوب الطبيعي أو المصطنع من موازين العدالة الدولية خاصة سياسات الدول الكبرى، أو معايير العدالة الإنسانية، أو من حيث وضعها ومكانتها الدولية. أخيرا من حيث موقع بعض الشعوب السياسي والاقتصادي من منظومة الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وموقعها ومكانتها من الدول الأخرى.

التطرف والإرهاب ظاهرة دولية عابرة للقارات

انطلاقا مما سبق يعتبر التركيز على التطرف والإرهاب كظاهرة دولية مطلبا ضروريا حتى يمكن توجيه كافة الجهود الدولية الجماعية لدراسته بهدف وضع أطر علمية منهجية لدراسته في منظومة علمية مقبولة ومتفق عليها، بل ومتعارف بها. فوضع ظاهرة التطرف والإرهاب في بوتقة علمية واحدة، أو في مصاف الظواهر الخطيرة العامة تسهل عملية دراسته وتحليله بمنظور عام وشامل حيث لا بد وأن تشترك في دراسته وتحليله جميع الكفاءات والفعاليات

الإقليمية والدولية (أي بمنطق التحليل الدولي الكلي).

أيضا لكون الإرهاب من الظواهر الإنسانية الخطيرة العامة، فمن الممكن للباحثين بكل سهولة دراسة وتحليل جزيئاته وفروعه بل وحتى مكوناته الخاصة بمنظور خاص، وبطرق وبوسائل التحليل العلمي الجزئي. صحيح أن عمومية ظاهرة التطرف والإرهاب في الوقت الراهن نتجت عن كونها باتت ظاهرة عالمية ليست حكرا على شعب بعينه أو دولة بعينها. حيث تكمن عالمية ظاهرة الإرهاب من كونها ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى، ومن ثم لأنها تنطلق من مشاعر إنسانية سلبية حاقدة تفرزها أو تدفعها للظهور مصادر أو بواعث خلل أو معاناة إنسانية سياسية خطيرة إما كنتيجة لعوامل داخلية على مستوى الدول، أو كرد فعل للعوامل الخارجية على مستوى المنتظم الدولي والقوى المتحكمة فيه.

دوافع (بواعث) التطرف والإرهاب:

قد يعتقد البعض أن دوافع التطرف والإرهاب لا تختلف عن مسبباته، وقد يخلط البعض الآخر فيما بينهما تماما. بيد أن الفصل بين دوافع التطرف والإرهاب وبين مسبباته قد يميط اللثام عن نسبة كبيرة من الغموض العلمي والفكري والمرجعي والثقافي المحيط بالظاهرة. كما وقد تساعدنا عملية الفصل بينهما على فهم الظاهرة بشكلها الكلي من جهة، ومن الجهة الأخرى تعين الباحثين على معرفة مختلف مكونات ظاهرة التطرف والإرهاب الفرعية وجزيئاتها الدقيقة، الأمر الذي قد يساعدنا على معرفة الأدوات والوسائل العلمية التحليلية التي يمكن أن تسهم في القضاء على جذور ظاهرة التطرف والإرهاب، وعلى بواعثها وموجهاتها.

بواعث ودوافع الإرهاب إنسانية بحتة تعود إلى الطبيعة الإنسانية التي فطرت على فعل الخير وكره الشر بصفة عامة (او العكس بالنسبة للمتطرفين بصفة خاصة). بيد أن الإنسان قد يخرج تماما عن مسار حقائق الطبيعة الإنسانية الطبيعية ويتحول إلى النقيض من فطرته الطبيعية للأسباب التالية:

1-فيما لو تعرض لضغوط نفسية سلبية،
2-أو تعرض لمعاناة سياسية أو اجتماعية مؤلمة بسبب الظلم،
3-أو بسبب حرمان اقتصادي ضار وجائر،
4-أو حتى لو تعرض لمنظومة عقائدية عنصرية متطرفة،
5-أو حتى لمنظومة سياسية سلطوية وقمعية
6-أو فيما لو تعرض الانسان لتجارب سياسية اجتماعية واقتصادية مؤلمة
7-أو لو تعرض لمعاناة جراء صدمات نفسية جارحة،
8-أو حتى إذا ما أصيب بمصيبة أو تعرض لارتفاع كبير في درجة الحرمان النسبي بسبب الفشل أو الإخفاقات أو اتساع الفجوة بين الآمال والطموحات وبين الواقع الذي يعيشه.[108]

بمعنى أدق فإن بواعث ودوافع لإرهاب نفسية واجتماعية، سياسية واقتصادية، داخلية وخارجية، أي أن الإرهابي لا يمكن أن يصبح إرهابي إلا إذا ما أقتنع بذلك تماما من خلال عملية استلاب فكري عقائدي أيديولوجي مكثفة. كما وأن عملية الاستلاب الفكري لا بد وأن تستند إلى مبررات، ولا بد وأن تعتمد على أدوات فكرية وعلى أساليب للإقناع، منها ما هو ديني عقائدي، ومنها ما هو مذهبي، ومنها ما هو سياسي محلي او دولي، ومنها ما هو غير قانوني (كالظلم، الاضطهاد، القهر، القمع، انعدام الحريات) أو لعوامل مادية اقتصادية، أو كنتيجة لعوامل اجتماعية خصوصا العنصرية العرقية.

وتشير الدلائل العلمية إلى أن تركيبه الإنسان البيولوجية والفسيولوجية خصوصا جيناته الوراثية تلعب دور كبير (أيضا مع عمليات تنشئته الاجتماعية والعقائدية والسياسية) في تشكيل شخصيته وتلقي مفاهيمه وتلقين معتقداته ومبادئه وقيمه الفردية والجماعية التي بدورها تحدد مساره وتوجهاته وكيفية

108 أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 6.

رؤيته لوضعه الشخصي، ولوضعه في إطار الجماعة التي يعيش فيها، أو الجماعة التي يتعامل معها، وأخيرا تبلور هذه العوامل نظرته وقناعاته حول البيئة التي يعيش فيها، وأيضا نظرته وتصوراته ومشاعره تجاه مجتمعه، بل وحتى المجتمعات الإنسانية الأخرى.

على سبيل المثال فإن معرفة شخصية الإنسان وخلفيته النفسية، الاجتماعية، التعليمية، التربوية العقائدية، بل وحتى المذهبية، وتحديد وضعه المادي، لا تقل أهمية عن معرفة انتماءاته السياسية وتجاربه الماضية التي جميعا قد تساعد كثيرا في معرفة توجهاته وربما تحديد مشاعره، كما وقد تدل على مدى استعداده لارتكاب العمليات الارهابية، أو عدم استعداده لأن يرتكبها.

الحالة النفسية والسلوكية للإرهابيين:

الحالة النفسية السلبية لشخصيات الإرهابيين حالة ضعيفة مهزوزة تصبح شخصياتها شاذة حاقدة على المجتمع (بل وحتى على العالم) بعد أن تتعرض لجرعات ضخمة ولشحنات مركزة من قبل منطق عقائدي متطرف ومتنطع دينيا وسياسيا يجند تلك الشخصيات المتماثلة معه في الفكر المتجمد، وفي العقلية المتطرفة ليكونوا معا بوتقة تنظيمات إرهابية سرية، وربما علنية مهمتها تحويل مسار المجتمع كل المجتمع إلى الانتماء لمسارها المتطرف بأي وسيلة دموية، وفرض نمطية فكر وسلوك متطرف عنيف دموي على المجتمع كله.

ذلك المنطق الشاذ في الفكر النشاز في السلوك يتحول فيما بعد إلى منطق سلبي هدام وسلوك عنيف ودموي لا يرحم بفعل التجارب السلبية التي خاضها، وربما تلك التجارب التي تمخضت عن احتكاك المتطرف الخارجي بمختلف الفئات الاجتماعية التي يختلف معها، خاصة تلك التي لم تذعن لمنطقه وعقيدته وأعلنت رفضها القاطع لأفكاره ولمرجعيته.

رد الفعل الغير منطقي لذلك المنطق المتطرف الشاذ للتعامل مع المجتمعات والفئات التي تختلف معه فكرا وسلوكا، هو اللجوء إلى أعمال عنف وإرهاب ضدها خاصة بعد أن يصل تنظيم الارهاب وزعاماته إلى حالة من اليأس والقنوط بعد فشلهم الذريع في تغيير المجتمع، بل والعالم كله كيفما يحلو لزعاماته، وبما يتلاءم مع أهواءهم ومطالبهم وتوجهاتهم وسلوكياتهم.

تلك الحالة تمثل الانتقال من مرحلة التشدد إلى مرحلة التطرف الدوجماتية التي من سماتها البدء بشن حملات نقد شديدة الوطأة متطرفة في الفكر والسلوك على المجتمع المدني، وعلى المجتمع السياسي (الدولة)، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الحقد على المجتمع كله وعلى الدولة ذاتها، لتصل بعد ذلك إلى مرحلة اللجوء إلى أعمال العنف والإرهاب ضدها كدول، بل وضد شعوبها من المدنيين الأبرياء.

الغاية الحاقدة في هذا النوع من العقول البشرية تبرر الوسيلة، بل تبرر كافة الوسائل أيا كانت نتائجها ومخاطرها وسلبياتها، حتى وإن قضت على ارواح الابرياء وسفكت دمائهم، ودمرت ممتلكاتهم، هدفها اثارة الخوف والهلع وتهديد أمن واستقرار ورفاهية المدنيين الأبرياء. الحقيقة التي اتضحت معالمها للعالم كله حكومات ودول وشعوب أن البعض من تنظيمات التطرف والإرهاب تعمل لصالح قوى خارجية سواء كانت دول، او تنظيمات.

أنواع الشخصيات الإرهابية:

يرى البعض من علماء النفس أن الشخصية المتمردة، والشخصية السيكو بآتية، والشخصية المهووسة، والشخصية الواهمة، هم في طليعة الشخصيات الإرهابية التي تعتبر أكثر عرضة للخروج على القانون، وعلى الشرع، وعلى الإنسانية، وعلى ارتكاب المخالفات والجرائم، كما وتعتبر هذه الشخصيات أكثر استعدادا لأن تصبح من فئة الإرهابيين العتاة.

لذلك يمكننا أن نحدد عدد من الشخصيات الانسانية التي لديها استعداد كبير لارتكاب جرائم أو تنفيذ عمليات إرهابية منها:[109]

1-الشخصية المتمردة:

شخصية متمردة على المجتمع خاصة ممن يختلفون معه في الأفكار والمعتقدات، شخصية يعاني صاحبها من أمراض نفسية بسبب وجود خلل غير طبيعي سلبي في عقلية صاحبها، شخصية تعاني من ارتفاع في حدت الغضب وفي ارتفاع نسب المشاعر السلبية الحاقدة، شخصية ترفض الرفض القاطع لأي شخص أو مجموعة تختلف معها، أخيرا شخصية ترفض كل ما هو جديد.

2-الشخصية السيكوباتية:

شخصية تفتقد للأسس الأخلاقية الانسانية القويمة والمبادئ الإنسانية المستقرة، وهي شخصية لا ضمير لها يردعها، ولا مشاعر رحمة انسانية تغمر نفوسها خاصة في حال ارتكابها للذنوب والجرائم وارهاب، وهي شخصيات عادة ما تكذب على أنفسها للتملص أو للهروب مما ترتكبه من جرائم وارهاب.

3-شخصية الهوس النفسي:

شخصية انسان معقد تتشكل بسبب الانطواء النفسي والاجتماعي، الانعزال المذهبي أو الديني، أو بسبب الانعزال عن الواقع أو حتى الهروب منه، شخصية تتخوف من مواجهة الحقيقة، وهي شخصية تحرص على خلق واقع مثالي في تصورها لا وجود له في الحياة الطبيعية. أيضا هي شخصية رجعية تريد العودة إلى الماضي الذي صوره لها البعض بأنه الأمثل والأفضل، شخصية تعاني من الشعور بالتعاسة بسبب العزلة عن الواقع، هذه الحقائق تمنع الإنسان المهووس من التمييز بين الصواب والخطأ، بين الحق والباطل، خاصة من الشخصيات البشرية التي يسهل تجنيدها لارتكاب العلميات الإرهابية خاصة العمليات الانتحارية.

1093 الفت محمد صقر، علم النفس المعاصر, منشأة المعارف, 1980م.

4-الشخصية الموهومة:

شخصية إنسانية لا تزال تتمسك بمعتقدات الماضي المتشددة والمتطرفة في الفكر والسلوك حتى وإن كانت معتقداتها معتقدات قديمة أو بالية، أو حتى غير صحيحة، أو على الأقل لا توجد أدلة بينة تثبت صحتها. هذه الشخصية تعاني من جموح في الأوهام كنتيجة لعدم قدرتها على تقبل الواقع كما هو كائن، لتتحول بسبب ذلك إلى هواجس عقلية تحلم بوجود واقع مثالي كما يجب أن يكون عليه وفقا لمشاعرها وعقيدتها ومذهبها ومرئياتها الشخصية. ولكون الأوهام تتعدى الهواجس العقلية، فإن الهواجس العقلية بدورها تعمق من سلبيات الأهواء الشخصية وتنميها. وهناك عدة أنواع من الأوهام: الأوهام الصريحة، الأوهام الازدراءية، الأوهام الاضطهادية.

من الملاحظ أن النظريات الثلاث الأخيرة (الشخصية السيكوباتية، المهووس، والشخصية الوهمية) تنطبق على الغالبية العظمى من المتطرفين الإرهابيين من تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابيين خصوصا الذين ارتكبوا العمليات الإرهابية في الكثير من الدول سواء في المملكة 1996م، في مصر، في تونس، وإلى العمليات الإرهابية في أمريكا عام 2001م، في الهند، الباكستان، وأخيرا عمليات تنظيم داعش الإرهابي في الدول الأوروبية سواء في نيوزيلندا، بريطانيا، وفي فرنسا مؤخرا في عام 2020م.

سواء تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش الإرهابيين، فإن الحقائق تؤكد عدم قدرة هذه التنظيمات (من زعامات ومن عناصر) على التفريق بين الصواب والخطأ، بين الحق والباطل، ولا التمييز بين الصديق أو العدو، ولا حتى التعرف على القريب من البعيد أو العكس.

البعد التاريخي للتطرف والإرهاب:

معظم تاريخ العالم عامة والمنطقة العربية خاصة كما أشرنا سابقا يؤكد على أن الخوارج في التاريخ الإسلامي هم الذين قتلوا الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم خرجوا على الخليفة علي بن ابي طالب رضي الله واغتالوه. (ومنهم في الزمن الراهن، القاعدة، داعش، الاخوان المسلمين، الفرس، حزب الله اللبناني، الحوثيون في اليمن)

الخوارج هي الفئة التي خرجت على الاسلام والمسلمين منذ أن اغتال أبو لؤلؤة المجوسي الخليفة عمر بن الخطاب، ثم اغتيال الخليفة عثمان بن عفان، واغتيال الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنهم أجمعين)، وهم اللذين تسببوا في عصر الفتنة الكبرى تلك، واستمروا كذلك في الخروج على ولاة الأمر منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم، لكن بمسميات مختلفة، فيما لا زالت عقيدتهم المتطرفة الارهابية كما هي عليه من الخروج على طاعة ولاة الأمر وعلى جمهور المسلمين، والعمل على إراقة دمائهم. بل وتسبب الخوارج منذ موقعة صفين في ظهور الكثير من المذاهب والفرق الاسلامية التي تسببت في اختلاف الأمة الاسلامية.

تفاعل وتمازج مسببات التطرف والإرهاب:

في حال تفاعل أو تمازج عوامل ومسببات التطرف والإرهاب الاجتماعية والسياسية والدولية، مع بواعث التطرف والإرهاب ودوافعه النفسية والعقدية، فالنتيجة لا محالة تؤدي إلى ظهور فكر متطرف ارهابي عادة ما يترجم في شكل افعال أو سلوكيات ارهابية دموية لا ترحم أنسان. هذه العملية لا تحدث هكذا بين يوم وليلة، وإنما تخضع لمرحلة متواصلة من التفاعلات النفسية، البيولوجية، والاجتماعية، بداية بواقع الانسان وحالته ومكانته الاجتماعية، ومعتقداته الدينية والمذهبية، بل وحتى السياسية.

هذه التفاعلات إن كانت سلبية فإنها:

1-تؤدي إلى شعور الإنسان بمشاعر نفسية سلبية (الغضب، الاستياء، السخط، الامتهان، الخسارة أو فقدان الشيء، الظلم، والاضطهاد).

2-هذه الحالة بدورها تساهم في أن ينتقل الانسان بعد ذلك من هذه المرحلة إلى مرحلة الشعور بالحقد والكراهية والنقمة على المتسبب في معاناته أو سلبياته.

3-تلي هذه المرحلة مرحلة التفكير في الانتقام أو الثأر أو إلحاق الضرر والأذى بذلك الشخص، أو الجماعة، او الدولة، او العالم، بعد إلقاء اللوم عليه، او عليهم، خاصة بعد أن يتوصل مثل هذا الشخص إلى قناعة تامة بأنه يجب أن ينتقم، وعلى الطرف الآخر المتسبب في معانته أن يدفع الثمن بأي طريقة أو وسيلة.

4-أخيرا تلي هذه المراحل مرحلة الانضمام الى الجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة وقيامه بتنفيذ عمليات إرهابية وربما عمليات انتحارية.

ويعتبر الظلم والفساد والعنصرية (كنتيجة لغياب العدالة) من أهم أسباب تنامي حدت مشاعر الحقد والكره في أي مجتمع انساني على مستوى الفرد أو الجماعة، وبالتالي التي تعد عاملا أساسيا ومسببا رئيسيا من عوامل ظهور ظاهرة التطرف والإرهاب، التي تعد كما سبق وأن أشرت من العوامل البيئية الخالصة (أي المكتسبة أو المصطنعة بفعل الإنسان نفسه) سواء كانت من البيئة الداخلية وهي الأهم، أم من البيئة الخارجية أو الدولية. [110]

4- Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics (New York, 1973) p.33.110